الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

كلية الأدب العربي والفنون

قسم الدراسات اللغوية

مظاهر الخفة في الصوتيات العربية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص لسانيات عربية

إعداد الطالبين:

يماني فتحي

مالكي سنية

إشراف الأستاذ:

د/ حمودي

السنة الجامعية: 2021- 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلـــمة شكــر وتقديــر

الشكر لله الذي يقول للشيء كن فيكون،

ولو لا مشيئته ما كان في هذا الوجود،

فالشكر لله العالي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي بفضله وصلنا إلى هذا المقام

إلى من أوصى الله بهما خيرا وإحسانا الوالدين الكريمين

كما أشكر جزيل الشكر الأستاذ المشرف "الدكتور حمودي"

الذي لم يبخل علينا بالنصيحة والإرشاد

الإهـــداء

إلى الذي سقاني من أخلاقه وزودني من آدابه

أعظم الرجال "أبي العزيز"

إلى من كانت أناملها شموعا أنارت دروب حياتي

أعظم امرأة "أمي الحنونة"

إلى من قاسموني يوميات الحياة بالودّ والمحبّة والصداقة

إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة

في إنجاز هذه المذكرة

لكم جميعا امتناني

مدخل:

إرهاصات الدرس الصوتي أو

(جهود العلماء في الدرس العربي)

يتم إدراك قيمة الصوت في الحياة، وفضله في مجل التواصل الإنساني من خلال التمعّن في دوره الحيوي في حياة كل فرد منّا، إذ يجعله ابن جني (392هـ) مطابقا للغة حين يقول: <<أما حدها فإنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم>> فبنظرة متأنية في مقولته ندرك أنّه قد عرف الصّوت من خلال اللّغة وليس العكس.

فالصّوت لغة قبل أن تكون اللّغة أصواتا، كالمولود يستهل الحياة صارخا مصوتا، مؤذنا بدخوله الحياة الدنيا، فجعل علماء الفقه ذلك كافيا ليرث ويورث، ويبقى المولود على ذلك حينا من الدهر وهو يعبر عن أغراضه الحياتية من رغبة في الأكل والتعبير واللب بالصّراخ المتنوع النغمات فطلبه للأكل ليس هو الصّوت نفسه حين يجب أن يكون مدار اهتمام الأبوين والمحيطين يه، كل ذلك يؤكده عدم ظهور الدموع في عينيه حتى يمضي على ذلك أشهر من عمره فيصل إلى مرحلة المناغاة ويحاول فيها تحوير الصّراخ إلى نغمات نطقية يسعى بها إلى محاكاة الأصوات اللغوية المسموعة.[1]

ويشكّل الصّوت المادة الأولى في تشكيل اللغات ويجمع الدارسون على أنّه يمثّل المستوى الأول من مستويات الدّرس اللّغوي، ولهه تأثير جليّ على المستويات الدراسيّة الأخرى، وقد تنبّه العرب قديما لقيمة الصّوت وأهميّته في مجال التّواصل من توصيل للأفكار وتنبيه للأحوال، واستطاع للهيئات.

وقد أدرك المحدثون من الغرببين ذلك، ومن بينهم "غليسن Gleason" في "مدخل إلى اللّسانيات"، يقول: <<عندما نسمع شخصا يتحدّث بلغتنا، فإننا لا نسمع يقول فحسب، وإنّما نعلم أشياء أخرى عن المتحدّث نفسه، فإذا كان لنا سابق

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، ص1- 33.

معرفة به فإنّنا سنتعرّف عليه، وإن لم تسبق لنا معرفته فإننا سندرك ما إذا كان رجلا أو إمرة، وقد نعرف سنّه ومستواه التّعليمي ووسطه الاجتماعي>>.[1]

أمّا الدراسة الصوتية العربية فقد انطلقت مع بداية الدّرس اللّغوي عامّة، والعناية به والتّنبيه له كان قبل النّحو وعلومه، وكان من بواعث هذا الاهتمام ظاهرة اللّحن الذي يعد أحد الأسباب الأساسيّة في الدّرس الصّوتي العربيّ.[2]

وقد جاء في لسان العرب أن اللّحن معان أهمها أنّه << من الأصوات المصوغة الموضوعة وجمعه ألحان، ولحن ولحّن في قراءته إذا غرد وطرب فيها بألحان...وهو ألحن الناس إذا كان أحسنهم قراءة أو غناء>>.[3]

وأنّه بمعنى الفطنة أيضا إذ ورد << لحن الرجل فهو لحن إذا فهم وفطن لما لا يفطن له غيره>>[4]، وجاء أيضا في معاني اللحن كونه <<...ترك الصّواب في القراءة والنشيد ونحو ذلك...وألحن في كلامه أي أخطأ>> [5]، وهذا هو المعنى المراد.

وقد انتبه العرب لوجود اللّحن قبل الإسلام، لأنّهم ألفوا بعض الموالي الذين عاشوا بينهم ولم يتقنوا نطق أصواتهم، وهذا لافتقار لغتهم الأصليّة لأصوات اللغة العربيّة، ثم لصعوبة إخراجها والإلمام بصفاتها، وبانتشار الإسلام ودخول الأعاجم في هذا الدّين الجديد زاد انتشار اللّحن الصّوتي.

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، نفس المرجع السابق، ص2.

[2] ابن منظور، ت (711هـ) جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب، حققه عامر أحمد حيدر، المجلد السابع (م.ن.هـ)، ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2005م- 1426هـ، ص182.

[3] المرجع نفسه، ص182.

[4] المرجع نفسه ، ص182.

[5] المرجع نفسه ، ص183.

وباتّساع رقعة الدّولة الإسلاميّة زاد الخطر على أهل اللّغة من أن يفقدوا حيّلهم في النطق في بالعربيّة واستعمالها، فقد ورد في النهاية: << كان اللسان العربي عندهم صحيحا محروسا لا يتداخله الخلل، ولا يتطرّق إليه الزلل إلى أن فتحت الأمصار وخالط العرب غير جنسهم...فاختلطت الفرق وامتزجت الألسن>>.[1]

وقد تعرّض الدّارسون قديما وحديثا لمكل اللّحن وخطره على الصّوت العربي، ومن بينهم "الجاحظ" (255هـ) في كتابه (البيان والتبيين) الذي جاء فيه ما يأتي: << قال مسلم بن سلام: حدثني أبان بن عثمان قال: كان الزياد النبطي شديد اللّكنة، وكان نحويا، إلى أن قلت لبّي قال: وكان بخيلا، ودعا غلامه ثلاثا فلما أجابه قال: فمن لدن دأوتك ما كنت تصنأ؟ يريد: من لدن دعوتك إلى أن أجبتني ما كنت تصنع>> [2]، << وقال أبو الحسن: أهدي إلى مولى زياد حمار وحش، فقال لزياد: أهدوا لنا همار وهش، قال: أي شيء تقول ويلك، قال: أهدوا إلينا أيرا يريد عيرا، قال زياد: الثاني شر من الأول>>.[3]

واللّحن مستنكر عند العرب، إذ ينتقض من فصاحتهم، يقول "عبد الملك بن مروان": << اللحن هجنة على الشريف، والعجب آفة الرأي>>.[4]

لقد توصل الجاحظ في دراسته إلى حقيقة صوتية مفادها أن العادات النطقيّة إذا تمكّنت من اللّسان يصعب التخلّص منها، فهو يقول في هذا الشأن: <<السّندي إذا جلب كبيرا فإنّه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايا ولو أقام في عليا تميم أو

---

[1] محي الدين بن الأثير، تحق: طاهر أحمد زاوي محمود الطناجي، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1963، ص1/5.

[2] أبو عمرو وبن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط5، 1985م- 1405هـ، 2/231.

[3] المرجع نفسه، ص2/213.

[4] المرجع نفسه، ص2/216.

في سفلي قيس أو بين عجز هوزان خمسين عاما>>. وهذا ما خلص إليه علماء اللغة المحدثون إذ يرى بعضهم أن: <<القليل من الناس فقط يمكنهم أن يضفوا، أو ينقصوا، أو يغيروا من أنماطهم النطقية الأساسية بعد اجتيازهم مرحلة المراهقة اللهم إلا إذا كانوا بصدد تعلم لغة ثانية>>.[1]

فالعلم إذا بوجود اللحن كان معلوما عند العرب، ولم يخش منه إلا حين أصبح وجوده مرتبطا بقراءة القرآن الذي نزل بلغات العرب المتعددة والتي كانت دافعا آخر في نشأة علم الأصوات وظهور الدرس الصّوتي مبكرا.

وبانتشار اللحن ظهر علماء يحملون على عاتقهم حماية كتاب الله من التحريف والضياع وحماية اللغة مما قد يفسد سليقتها، خاصة وأنها لغة معربة تحمل معانيها في تغير حركاتها، والتي قد نصل للتضاد، وما تطالعنا به المصادر اللغوية من روايات عند اللحن في اللغة والقرآن دليل على ذلك.

وظلّت اللغة العربية مخزنا لعلوم جمة بقيت كامنة، ولم يتم توجهها إلا بانتشار اللحن، ويذكر "عبد الجليل عبد الرحيم" أن أتأخذ اكتشاف الإعراب لا يدل على فقدانه وإنما <<...كان سليقة لهم في الكلام فطروا عليها ونشئوا بها وجاء القرآن متفشيا على هذه الفطرة>> [2]، إذ أنّ العلم كان موجودا لكن ظهوره ارتبط باللّحن في قراءة القرآن.

ويمكن أن يكون الدّرس الصّوتي قد بدأ مع بقية العلوم اللغويّة الأخرى خاصة النحو، والفصل بينها لم يكن ظاهرا إلى غاية القرون المتأخرة، إذ نجد

[1] أبو عمرو وبن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، المرجع السابق، ص2/213.
[2] د.عبد الجليل عبد الرحيم، لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، ط 1، 1401هـ، ص238.

أمهات ومصادر اللغة الأولى تجمع بين دفتيها علوم اللّغة كلها وأولها كتاب سيبويه (18.هـ).

فهذا "أبو الأسود الدّؤلي" (ت 96هـ) كان أول من استعان بالشّفاه في نقط المصحف الشريف، إذ قال لكاتبه: << إذا رأيتني لفظت بالحرف فضممت شفتي، فاجعل أمام الحرف نقطة، إذا ضممت شفتي بغنة فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد كسرت شفتي فاجعل أسفل الحرف نقطة، فإذا فتحت شفتي بغنة فاجعل نقطتين>>.[1]

وعلى بساطة هذه المقالة إلاّ أنّها تحمل بدايات نشوء المصطلح اللّغوي واستقراره، وأنّ أصل المصطلح الصّوتي مادّي أكثر من كونه عقليا أو تجريديّا، ممّا لا يفتح مجالا للتشكيك في جهود الأوائل في صنع وبناء الدّراسة الصوتيّة، وهذا خلاف ما حدث مع الدّراسات النحوية حين حاول بعض العلماء إثارة الجدل حول أصولها التي تعود على زعمهم إلى جهود الهنود أو اليونان.[2]

ويأتي بعد "أبي الأسود نصر بن عاصم" (ت 98هـ) ويرتب الحروف العربية وينقطها، ويقدّم للمسلمين عامة عملا جليلا، يبعدهم عن اللبس في قراءة الحروف، وتتجلى أهمية عمله في الجمع بين الصوت وصورة الحرف، فأعجم المصحف ومن ثم تعويض نقط "أبي الأسود الدؤلي" بصور صغيرة للحرف، فكانت الضمّة واوا صغيرا، والكسرة ياءا صغيرة، والفتحة ألفا صغيرة، وبسبب

[1] أبو عمرو الداني (ت 444هـ)، المحكم في نقاط المصاحف، تحق: عزة حسن، مط دمشق، 1960، ص13، ويراجع الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، 1/93، وقد ورد النص فيه برواية أخرى وهي: <<إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه، وإذا ضممت فمي فأنقط بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت>>.

[2] ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 3، 1371هـ-1952م، 2/293.

هذا العمل أيضا "للخليل بن أحمد" (175هـ) الذي جعل لحركات الحروف صورا من حروف المد المعروفة.[1]

ويعد الخليل (ت 175هـ) "بن أحمد الفراهيدي" من أبرز علماء القرن الثاني الهجري الذين قاموا أعمالا قيّمة في مجال الدّراسات اللغويّة، لعل أهمّها تحديد أوزان الشعر وبحوره من جهة، وتصنيف معجم العين الذي حاول فيه استيفاء كلام العرب.

واتّسم "الخليل بن أحمد" (ت 175هـ) بالتفكير المنظّم والمنطق <<فهو الذي بسّط النحو ومد أطنانه، وسبب علله، وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده، ثم لم يرفض أن يؤلف فيه حرفا أو يرسم منه رسما [2]، << فقد كان لآرائه الأثر البارز في من جاء بعده فقد رتّب حروف معجمه العين على أساس صوتي>>.

ولعل أسباب ذلك كثيرة، ومن أرجحها إدراكه للصوت وقيمته وتأثيره في بقية الأصوات المجاورة له، مما دفعه إلى الابتعاد عن الترتيب الألف بائي.

ويحدد "الخليل بن أحمد" (ت 175هـ) عدد الحروف العربية بتسعة وعشرين حرفا، جامعا بين الحروف الصحيحة، واللينة وفي ذلك يقول: << في العربية تسعة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومخارج، وأربعة هوائية، وهي: الواو والياء، والألف اللينة والهمزة>>.[3]

---

[1] ينظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مطبعة دار المعارف، ط 1، 1965م، ص266.

[2] ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، المرجع السابق، 2/270.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، تحق: د.عبد الله درويش، مطبعة العالي، بغداد، 1967هـ- 1386، 1/64.

وليس المهم عدد الحروف وطبيعتها الواردة في النّص بقدر أهمية المصطلحات الواردة فيه، لأن "الخليل" (175هـ) استعمل مجموعة من المصطلحات تبدو لأول وهلة متداخلة ومترادفة مثل أحياز ومخارج.

ولكنها في الواقع دقيقة دقة واضعها، وفي هذا الصدد وجد بعض الدارسين غموضا يحيط بها:<<...وبعد أبي الأسود تتضح مخارج الحروف وتتنوع أكثر عند الخليل (ت 175هـ) في شيء من غموض المصطلح وترادف الألفاظ>> [1]، فقد استعمل "الخليل" (175هـ):

1 -المبدأ.[2]

2 -المخرج.[3]

3 -المدرج.[4]

4 -الحيز.[5]

ولكل مصطلح تحديد خاص به أثناء الاستعمال "الخليل" (175هـ): <<...يوظف مصطلحي المخرج والمدرج في التعبير عن موضع حدوث الصوت، ويفهم من حديثه أيضا أنه يرد بمخرج الصوت وموضع حدوثه مفردا مستقلا، ويريد بالمدرج موضع مجموعة أصوات متقاربة، ويرادف المدرج في معناه عند "الخليل" (175هـ) الحيز أيضا...>>.ويتحدد توزيع "الخليل" (175هـ) للأصوات العربية على الجهاز النطقي كالآتي:

---

[1] مكي درار، الحروف العربية وتبادلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (ت 180هـ)، رسالة ماجيستر، جامعة وهران، سنة 1985- 1984، ص87.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، 1/65.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، 1/57.

[4] المرجع نفسه، 1/57.

[5] المرجع نفسه، ص1/64.

1) أصوات الجوف:

وتضم الهمزة وحروف اللّيّن وهي الألف والواو والياء وبذلك يخرجها من الأحياز والمدارج التي وزع عليها بقية الأصوات معلّلا رأيه، بقوله: <<...فأمّا الهمزة فسمّيت حرفا هوانيا لأنّها تخرج من الجوف...>>.

وعلى هذا الأساس جعل "الخليل" (175هـ) الهمزة والألف والواو في حيز واحد وهو الجوف وقد يتساوى مصطلح الجوف عنده مع أقصى الحلق حين يقول: << وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة>> [1]، أمّا بقية الحروف فتتنوع كما يأتي:

أ - الحلق:

- الحيز الأول: وفيه مخرج العين والهاء والحاء.
- الحيز الثاني: وفيه مخرج الخاء، والغين، يقول "الخليل" (175هـ): << فالعين والحاء والهاء والخاء والغين حلقية، لأن مبدأها من الحلق>>.[2]

ويقول أيضا: <<وأما مخرج العين والحاء والهاء والخاء والغين فالحلق>>.[3]

ب- الفم: ويضم

- اللهاة: وهي حيز لمخرج القاف والكاف يقول "الخليل" (175هـ): << والقاف والكاف لهويتان لأن مبدأهما من اللهاة>> [4]، ويحدد أكثر في قوله: << وأما مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عكدة [5]، اللسان وبين اللهاة

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق ، 1/57.
[2] المرجع نفسه، 1/57.
[3] المرجع نفسه، ص1/57.
[4] المرجع نفسه، ص1/57.
[5] ورد في لسان العرب: <<العكدة أصل اللسان والذنب وعقدته....العكدة أصل اللسان>>، لسان العرب، 4/292.

في أقصى الفم>> [1]. و"الخليل" (175هـ) هذا يجعل الجيم في حيز واحد مع القاف والكاف.

- شجر الفم: ويسميه "الخليل" (175هـ: << مفرج الفم>> [2]، ويندرج فيه الجيم والشين والضاد، فهو يقول "الخليل" (175هـ): << والجيم والشين والضاد شجرية، لأن مبدأها من شجر الفم أي مفرج الفم>>.[3]
- أسئلة: ويحدده بقوله: << مستدق طرف اللسان>> [4]، وهذا الحيز الصاد والسين والزاي، يقول "الخليل" (175هـ): << والصاد والسين والزاء أسلية مبدأها من أسلة اللسان>>.[5]
- نطع الغار الأعلى: ويضم هذا الحيز مخرج الطاء التاء والدال، يقول "الخليل" (175هـ): <<والطاء والتاء والدال نطعية لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى>>.[6]
- اللثة: ويضم هذا الحيز مخرج الظاء والذال والثاء، يقول "الخليل" (175هـ): << والظاء والذال والثاء لثوية لأن مبدأها من اللثة>>.[7]
- ذلق اللسان: وهو طرف عند الخليل لقوله: << ولا ينطلق طرف اللسان إلا بالراء واللام والنون>> [8]، ويضم هذا الحيز مخرج الراء واللام والنون، يقول "الخليل" (175هـ): << والراء واللام والنون ذلقية لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو تحديد طرفي ذلق اللسان>>.[9]

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، ص1/57.
[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق ، 1/65.
[3] المرجع نفسه، ص1/65.
[4] المرجع نفسه، 1/65.
[5] المرجع نفسه، ص1/65.
[6] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، 1/65.
[7] المرجع نفسه، ص1/65.
[8] المرجع نفسه،1/57.
[9] المرجع نفسه، 1/65.

- الشفاه: ويضم هذا الحيز مخرج الفاء والباء والميم، وهذه الأصوات شفهية، يقول "الخليل" (175هـ): <<لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف الصّحاح إلى في هذه الحروف الثلاثة>> [1]، ويقول أيضا << والفاء والباء والميم شفويّة، وقال مرة شفهيّة، لأن مبدأها من الشفة>>.[2]

ويتحدث الخليل (175هـ) عن حروف الذلق والشفاه مبينا علة التسمية في حروف الذلة قائلا: << أعلم أن حروف الذلق والشفوية ستة وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م. وإنما سميت هذه الحروف ذلقا، لأن الذلاقة في المنطق هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتان هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذليقة: ر، ل، ن. تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم، وثلاثة شفوية: ف، ب، م، مخرجها من بين الشفتين خاصة>>.[3]

وبهذا يكون ترتيب الأصوات عند الخليل (ت 175هـ) كما يأتي لقولك: << فهذه صورة الحروف التي ألفت منها العربية عن الولاء وهي تسعة وعشرون حرفا: ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، فـ، ب، م، فهذه الحروف الصحاح، و، ا، ى، ء، فهذه تسعوا وعشرون حرفا منها أبنية كلام العرب>>.[4]

واهتمام الخليل (ت 175هـ) بمخارج الأصوات لا يعني أبدا إهماله لصفاتها، لكنه آثر الأولى بالتدقيق والتمحيص لما رأى أن توضيحها يخدم المعجم، لأنه اعتمدها في تنظيم مادته المعجمية، وغايته تميز كلام العرب لكون بعض الأصوات لا تتجاوز في كلام العرب لقرب مخارجها.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، 1/57.
[2] المرجع السابق، ص1/65.
[3] المرجع نفسه، ص1/75.
[4] المرجع نفسه، ص1/65.

لقد حدد الخليل (ت 175هـ) صفات للأصوات، فأما النظرة الأولى فكانت بحسب المخارج، فالمخارج عنده تسعة: الحليقة واللهوية والشجرية والأسلية والنطعية واللثوية والذلقية والشفوية والجوفية أو الهوائية.

وأما النظرة الثانيّة فكانت صفات الحروف بحسب الصوت عينه التي كانت قليلة مقارنة بالمخارج، حيث أنه: <<...إن صح كل مافي كتاب العين...فإنه لا يعدو أن يكون إشارات عابرة في المخارج وإغفالا لمصطلحات الصفات>> [1]، وقد تكون صفة الميم المطبقة أهم صفة صريحة وجدت عند الخليل (ت 175هـ) في كتابه العين لأنها << تطبق الغم إذ نطق بها>> [2]، إلى جانب بعض المصطلحات التي استخلصها الدارسين بعد الخليل (ت 175هـ) كلفظ (أنصح ونصاعة)[3]، ويقصد بهما الخليل (ت 175هـ) الهمس والجهر، إضافة إلى (الاستعلاء والانخفاض).[4]

قدم الخليل (ت 175هـ)صرحا معبدا لمن جاء بعده ليواصل العمل في المجال الصوتي، فقد استطاع في معجم العين حصر مفردات اللغة العربية، مستعملها ومهملها من خلال التقليبات في أبنية الحروف وقاده ذلك إلى تقديم دراسات صوتية وصرفية ومعجمية جادة، لما رآه من قصور في الرسائل اللغوية المتخصصة التي لم تف بغرض جمع اللغة مثل رسائل الشحر والنخل والإنسان اللغويين متخصصة كالأصمعي (ت 213هـ) وأبي زيد (ت 215هـ) وغيرهما.

كما أدى عمل الخليل (ت 175هـ) إلى ميلاد معجمه العين الذي ضم المصطلحات المؤسسة لعلم الأصوات، ويكفي أنّه صاحب الفكرة الطفرة لأنها

---

[1] مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتيّة في كتاب سيبويه (ت180هـ)، ، ص229.
[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، ص1/65.
[3] ينظر: أبو منصور الزهري، مقدمة تهذيب اللغة، تحق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار البصائر، دمشق، سوريا، ط1، 1985، ص60.
[4] المرجع نفسه، ص65.

سبقت عصرها، << فلا الخليل (ت 175هـ) ولا غيره ممن أتى بعده من أصحاب المعاجم استطاعوا أن يجمعوا الألفاظ العربية كلها...>> [1]، ويعد الخليل (ت 175 هـ) جاء تلميذه سيبويه (ت 180هـ) الذي قدم لنا كتابا جامعا لمختلف علوم اللغة، فضمنه معلومات وأبحاث هامة في مجال الصوتيات، فقد تحدث عن مخارج الأصوات وجعلها ستة عشر مخرجا[2]، تتوزع كالآتي:

أ - الصدر: لقد أدرك المحدثون دون الصدر في إنتاج صفة الجهر في الصوت

عند سيبويه (ت 180هـ) حيث يقول عبد الصبور شاهين: <<...وهنا يبدو سيبويه (ت 180هـ) وكأنه يتصور أن بالرئة خاصة عضوية لإنتاج الصوت المجهور، وأن هذه الخاصة العضوية تنشط في هذه الحالة نشاطا يتوقف معه النفس... فلعله استبعد أن تقوم الرئتان بأداء وظيفتين في آن واحد وظيفة التنفس ووظيفة الجهر بالصوت>> [3]، وتتضح صورة سيبويه (ت 180هـ) حول دور الصدر في إصدار الأصوات حين يشرح الاعتماد الذي يراه في نقطتين من جهاز التصويت، << وتزداد فكرة الاعتماد وضوحا لدى سيبويه (ت 180هـ) حين نجده يجعل له مركزين في الصدر والفم>>.[4]

ب- الفم: ونجد فيه:

1- اللسان: ويتحدث عن أقسامه من أقصاه إلى وسطه إلى حافة اللسان وظهره.

2- الحنك الأعلى.

---

[1] ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، المرجع السابق، 271/2.

[2] أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنير، الكتاب سيبويه (ت 180هـ) تحق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية الهامة للكتاب، 1395هـ- 1975م، 4/434.

[3] د.عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي عند أبي عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م- 1408هـ، ص201.

[4] د.عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي عند أبي عمرو بن العلاء، المرجع السابق، ص201.

3- الشفتان ويذكرهما في قوله: << ومما بين الشفتين مخلرج الباء والميم والواو>>، ويذكر أيضا باطن الشفة السفلي.

4- الأسنان: ويندرج تحتها الأضراس، والثنايا يذكرها مرتبطة باللسان ويجعلها ثلاثة أقسام: أصول الثنايا، وما فوق الثنايا، وأطراف الثنايا، وأطراف الثنايا العليا.

ج- الخياشم: << ومن الخياشم مخرج النون الخفيفة>>، وجعل الخياشم أصل الغنة لخروج بعض هواء الفم، يقول: << إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم الخياشم فتصير فيهما غنة>>.[1]

مما سبق نلاحظ أنه يوجد اختلاف بين الخليل (ت 175هـ) وسيبويه -ت 180هـ) الذي حذا حذوه بعض العلماء مثل الفراء (ت 207هـ) والمازني (ت 274هـ) والمبرد (ت 285هـ)، فقد رتب سيبويه (ت 180هـ) الحروف ترتيبا صوتيا مخالفا الخليل (ت 175هـ) في بعض التفاصيل كالهمزة التي يبدأ بها سيبويه (ت 180هـ) ويأخذها الخليل (ت175هـ).

والحروف عند سيبويه (ت 180هـ) تسع وعشرون لها صوت وصورة ويعدها أصلا الحروف العربية، وهي: << الهمزة، الألف، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء، الكاف، القاف، الضاد، الجيم، الشين، الياء، اللام، الراء، الباء، الميم، الواو، النون، الطاء، الدال، التاء، الصاد، الزاي، السين، الظاء، الذال، الثاء، الفاء>>.[2]

[1] الكتاب، ص4/434.
[2] الكتاب، 4/431.

وهناك ستة أخرى مستحسنة سماعية شفاهية دون صور خطية وقد ذكر ذلك سيبويه (ت 180هـ) حين قال: << لا تنبيذ إلا بالمشافهة>> [1]، وهي النون الخفيفة، بين بين، الألف الممالة إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد القريبة من الزاي، وألف التفخيم، وهذه تكثر في قراءة القرآن وتجويده [2]، ويعيدها سيبويه (ت 180هـ) فروعا لقوله: << وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار>>.[3]

وفي كلام العرب أيضا ثمانية أخرى مستهجنة، وهي أيضا أصوات نطقية لا تملك صورة خطية إذ ليس لها مقابل في نظام الكتابة، وهي: <<الكاف التي بين الجيم والكاف، الجيم التي كالكاف، الجيم التي كالشين، الضاد الضعيفة، الصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء>>.[4]

ويكون بذلك قد سطر سيبويه (ت 180هـ) الغاية من دراسته لأصوات اللغة العربية، فوضح وضبط قوانين هذه الأصوات حين تجاورها بأصوات أخرى في بنيات لغوية مستقلة، حيث تظهر قيمة الصوت المنفرد، فسيبويه (ت 180هـ) لم يعد بالأصوات منفردة إلا لاهتمامه بها داخل ألفاظ وجمل، وبين مزايا كل صوت منفرد، لأن إدراك صفاته ومخارجه، بيسر معرفة التأثير أثناء

---

[1] الكتاب، ص4/432.

[2] الكتاب، ص 4/436.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] جعل سيبويه (ت 180هـ) الجيم التي كالكاف والجيم كالشين صوتا واحدا، مما يجعل هذه الحروف عنده سبعة في حين هي ثمانية، ومجموعها بذلك ثلاث وأربعون، لكن عدها سيبويه (ت 180هـ) اثنان وأربعون لقوله: << وهذه الحروف التي تممتها اثنين وأربعون جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون لا تتبين إلى بالمشافهة>>، الكتاب، 4/432 ولن نسهب في الحديث عن مخارج الحروف عند سيبويه (ت 180هـ).

مجاورته لأصوات أخرى، ولا أدل على ذلك من اهتمام سيبويه (ت 180هـ) بأصوات ليس لها صور خطية.[1]

ويكفي أن تكون الدراسات الصوتيّة ذات أبعاد أخرى، غايتها ضبط النطق وتحسين القراءة والتلفظ من خلال إثارة مواضيع الإدغام والهمز والتخفيف وغيرها من مواضيع ذات صلة بمجالات أخرى أهمها الصرف.

ويكون سيبويه (ت 180هـ) بذلك قد خدم اللغة العربيّة، وتلك كانت غايته من دراسة أصواتها، وقد تبعه في ذلك معظم الدارسين اللغويين وساروا على ما وصل إليه من نتائج وآراء.

وهذا ينفي رأي "هنري فليش" القائل بأن غاية الدراسة اللغوية عند الأوائل كسيبويه (ت 180هـ) كانت تفسير الإدغام [2]، فيذهب "شعبان عوض" عكس ما ذهب إليه "فليش" فيرى أن: << ...الدرس الصوتي في سيبويه (ت 180هـ)...كان متناثرا في الكتاب...>>[3]، ولا يعكسه قوله: << إنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك، ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالا كما تدغم وما تخفيه وهو نبرته المتحركة>>.[4]

وفي الحقيقة يبقى في نص سيبويه (ت 180هـ) إشارات أخرى غير الإدغام كالإبدال والإخفاء، وهذا ما يوضع تقديم سيبويه (ت 180هـ) لصفات

---

[1] الكتاب، 4/432.

[2] ينظر: ابن جني هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1388هـ- 1968م، ص1.

[3] شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه (ت 180هـ)، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1999م، ص157.

[4] الكتاب، 4/436.

الأصوات ومخارجها، ففسر أولا الإدغام وصاغ قوانينه، وكان هذا خطوة نحو دراسة فونولوجية خالصة تهتم بالتمازج الصوتي وتآلفه داخل بنيات لفظية وتركيبية.

وبقيّ الدّرس الصوتي على حاله طيلة القرون الثلاثة الأولى إلى أن طالعنا "أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ)" بـ (سر صناعة الإعراب)، ويعدّ أوّل كتاب خالص في علم الأصوات إذ يصرح فيه بوجود علم خالص بالصوت والحرف، يقول: <<...أن أضع كتابا يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، وكيف مواقعه في كلام العرب، وأن أتقصى القول في ذلك وأشبعه وأُكده، فاتبعت ما وسمته وانتهيت إلى ما مثلته>>.[1]

ويعد الكتاب مصدرا خالصا في الأصوات بشهادة صاحبه "ابن جني" حين يذكر غاية الكتاب المقصوة والنفع المرجو منه، يقول: << وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردة، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها، وأقروا ذلك شيئا فشيئا على تأليف حروف المعجم دون مدارج الحروف...>>[2]، وقد أدرك أن الصوت وطريقة إصداره خاصة في التجويد علاقة بفن الموسيقى، يقول: <<...أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهذا الكتاب به تعلق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم أعني علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقي لما فيه من صنعة الأصوات والنغم>>.[3]

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ- 1993م، ص1/3.
[2] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، المرجع السابق، ص1/5.
[3] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، المرجع السابق، ص1/9.

ويكون "ابن جني" بهذا قد مهد الطريق لدراسة الأصوات حيث ربطها بالزمن والنغم الموسيقيين، وتتجلى مقارنة الأصوات بالموسيقى عنده في تشبيه الجهاز النّطقي بالناي، إذ يقول: << شبه بعضهم الحلق والفم بالنّاي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أمس ساذجا كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه>>.[1]

واختلاف الأصوات عند "ابن جني" في السماع كاختلاف نغمات وتر العود، حيث يقول: << ونظير ذلك أيضا وتر العود فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتا فإذا حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتا آخر فإن أدناها قليلا سمعت غير الاثنين ثم كذلك كلما أدنى أصبعه>> [2]، ويشرح "ابن جني" الصورة بقوله: <<الوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخفقة بالمضرب كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلا...وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذي يعرض للصوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوان كاختلافها هنا>>.[3]

وبالنظر لما جاء به "ابن جني" يمكن القول أن علم الأصوات قد نضج واستوى معه، كما استقر معه المصطلح الصوتي رغم تنوعه واختلافه منذ نشأته، إذ نجد الخليل (ت 175هـ) مثلا يستعمل موضع وحيز ومدرج، أما سيبويه (ت 180هـ) فيستعمل المخارج[4]، وابن دريد (ت 321هـ) مجاري الحروف[5]،

---

[1] المرجع نفسه، ص8-1/9.

[2] المرجع نفسه، ص1/9.

[3] المرجع نفسه، 1/9.

[4] ينظر الكتاب، 4/434.

[5] ينظر: محمد بن الحسن الأزدي بن دريد، جمهرة اللغة، الدكن، الهند، طبعة حيدر آباد، 1344هـ6 ص1/8.

ويستعمل ابن جني (322هـ) المقاطع.[1]

ولعل ما قام به "ابن جني" في القرن الرابع الهجري يعد حوصلة ما قدمه أسلافه في القرون التي سبقته من الدراسة والبحث والتمحيص والاستنتاج، مما ولد رؤى مستجدة في دراسة الصوت اللغوي في القرن الخامس الهجري، إذ خاض فيه علماء بلاغيون وفلاسفة وأطباء وقراء مجودون مجال الدراسة الصوتية بخلفية تخصصية جعلت النتائج تلك الدراسات تختلف عن سابقاتها في القرون الأولى حيث: <<تكاد تتخلص جهود اللغويين والنحاة في دراسة الأصوات العربية حتى أواخر القرن الرابع الهجري بما كتبه الخليل (ت 175هـ)، بن أحمد (ت 170هـ) في مقدمة كتاب العين عن مخارج الحروف وصفاتها، وسيبويه (ت 180هـ)، أبو بشير عمر بن عثمان (ت 180هـ) في (الكتاب) في باب الإدغام خاصة، والمبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت 285هـ)في كتاب (المقتضب) في أبواب الإدغام، وابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321هـ) في مقدمة جمهرة اللغة، والزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت 337هـ) في آخر كتاب الجمل في باب الإدغام، والأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت 370هـ) في مقدمة تهذيب اللغة، وأخيرا ابن جني (أبو الفتح عثمان ت 392هـ) في سر صناعة الإعراب، وهنا نتف أخرى متناثرة في بعض الكتب>>.[2]

[1] ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، المرجع السابق، ص1/6.

[2] د. غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، بغداد، ط 1، 1406هـ-1986م، ص19.

مقدمة

يعد البحث في مجال الدراسات الصوتية شائكا، وهو في الآن ذاته شيق يتطلب فضلا عن تملك أدوات البحث قدرا كبيرا من الدقة في تتبع الظواهر واستخلاص النتائج:

وهذا من صميم طبيعة العمل الصوتي، وهو الميدان الذي قطع أشواطا في مجال البحث والدراسة، فأصبح بين قوسين أو أدنى من العلوم التجريبية. ما جعله من أكثر الميادين اتصالا بالفيزياء والتشريح والطبيعيات وغيرها.

وغاية البحث في جهود العلماء هي الكشف عن إسهامات بعضهم في الدرس الصوتي، وقد شهد هذا القرن الخامس للهجرة علماء برزوا في تخصصات عدة، كما نضجت فيه علوم مختلفة، وعلى يد بعض علمائها ولدت علوم أخرى، ومن أمثال هؤلاء ابن جني (392هـ) مطابقا للغة، الجاحظ (255هـ) في كتابه البيان والتبيين، وأبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) استعان بالشفاه في نقط المصحف الشريف، والخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) من أبرز علماء القرن الثاني للهجرة، كتابه معجم العين، وابن سينا (427هـ) في الطب والموسيقى والفلسفة وعلم الأصوات، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في البلاغة.

وبالنظر لهذا الزحام العلمي والفكري الذي طبع القرن الخامس للهجرة يعد للعمل حول ما قدمه علماء هذا القرن للوهلة الأولى سلسا وسهلا، لما يفترض من وجود مادة غزيرة ومتنوعة، لكن تجربة البحث كانت غير ذلك تماما، فأول عقبات البحث تمثلت في ندرة المصادر وصعوبة الحصول عليها، كمؤلفات ابن سينا (ت 427هـ).

وقد كان إسهام ابن سينا (ت 427هـ) في الدرس الصوتي أساس هذا البحث لأن ما قدمه يحتاج لأكثر من بحث أكاديمي متخصص، فقد استطاع

بموسوعته أن يخوض في الحديث عند الصوت الطبيعي والصوت اللغوي بمختلف مستوياته، بدءا من الطبيعة وأصواتها إلى الدلالة الصوتية وأساس التواصل اللغوي.

أمام هذا ورغم صعوبة القالب والإطار لمؤلفات ابن سينا (ت 427هـ) وبخاصة المصطلحات، فإني لم أستطع مقاومة الفكر المتنوع الأخاديد في عمله، من فلسفة وغيبيات ومنطق، ومن فيزياء واستقصاء وتجريب، لذا عملنا جاهدين على ألا نتجاوز ما توصل إليه، فكانت له حصة الأسد في هذا البحث خاصة وأن نتائج أعماله سبقت عصره بكثير.

والجدير بالملاحظة أن نتائج أعمال علماء القرن الخامس للهجرة، لم تكن مكررة لأنها امتازت بالتخصص دون الموسوعية التي طبعت القرون السابقة، فأعمال البلاغيون غير أعمال الأطباء الفلاسفة، وغير أعمال الموجودين.

وهذا ما جعل الموازنة والمقاربة لأعمالهم ونتائجها الصعبة، مما حدا بالبحث إلى السير في عدة مراحل منه في شكل خطوط متوازنة غير قابلة للتقاطع، فقد اقتربت أعمال ابن سينا (ت 427هـ) مثلا من الفيزياء والطب والفلك والطبيعيات عموما.

واستعنا في هذا البحث بالمنهج الوصفي في سرد الحقائق العلمية عند علماء الفترة المعينة، وكذا بالمنهج المقارن حيث عمدنا إلى عرض جهود علماء في الدرس العربي بين المحدثين والقدامى، ولم يخل البحث من المنهج التاريخي خاصة في تتبع مراحل تطور الدرس الصوتي.

وبهذا قسمنا العمل إلى فصلين ومدخل، فجاءت خطة البحث كالآتي:

تضمن مدخل إرهاصات الدرس الصوتي العربي مؤرخا لظهور اللحن ومدونا لبداية الاهتمام بالدراسة اللغوية من نحو وصرف وصوت في كتب اللغويين الأوائل، وركّزنا على الخليل (ت 175هـ) بوصفه أول من صنف معجما على أساس صوتي، تضمن مخارج الحروف وصفاتها، كما تعرض المدخل لتطور الدراسة الصوتية جاءت نتيجة لحاجة الناطقين إليها.

أما الفصل الأول فخصص لمظاهر التخفيف في بنية الكلمة العربية، وتعرّض لمفهوم الخفّة، ونظرة القدامى والمحدثين، وعلة التخفيف وكثرة الاستعمال، وختمنا الفصل بمظاهر الخفة.

وخصصنا الفصل الثاني الصوت الطبيعي واللغوي، فتناولنا فيه مفهوم الصوت وأهم العوامل المؤثرة فيه، وأسباب حدوث الصوت، وختمنا الفصل بالدلالة الصوتية وأساس التواصل اللغوي.

ولقد حرصنا في الختام كل الحرص على العودة إلى المصادر والمراجع، وإن استعصى علينا ذلك أحيانا، فحاولنا جاهدين استخلاص النتائج ومقارنتها بما توصلت إليه علوم الأصوات وما قدمه علماء اللغة الأوائل، فكان التنوع واضحا والمراجع المعتمدة في هذا البحث، الكتاب لـ سيبويه، والعين للخليل والشفاء الابن سينا، والمقتضب للمبرد، والخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني (392هـ)، ومن هذا جانب المصادر، ومن المراجع نجد مثلا مناهج البحث لتمام حسان، والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس.

مدخل:

إرهاصات الدرس الصوتي أو

(جهود العلماء في الدرس العربي)

يتم إدراك قيمة الصوت في الحياة، وفضله في مجل التواصل الإنساني من خلال التمعّن في دوره الحيوي في حياة كل فرد منّا، إذ يجعله ابن جني (392هـ) مطابقا للغة حين يقول: <<أما حدها فإنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم>> فبنظرة متأنية في مقولته ندرك أنّه قد عرف الصّوت من خلال اللّغة وليس العكس.

فالصّوت لغة قبل أن تكون اللّغة أصواتا، كالمولود يستهل الحياة صارخا مصوتا، مؤذنا بدخوله الحياة الدنيا، فجعل علماء الفقه ذلك كافيا ليرث ويورث، ويبقى المولود على ذلك حينا من الدهر وهو يعبر عن أغراضه الحياتية من رغبة في الأكل والتعبير واللب بالصّراخ المتنوع النغمات فطلبه للأكل ليس هو الصّوت نفسه حين يجب أن يكون مدار اهتمام الأبوين والمحيطين يه، كل ذلك يؤكده عدم ظهور الدموع في عينيه حتى يمضي على ذلك أشهر من عمره فيصل إلى مرحلة المناغاة ويحاول فيها تحوير الصّراخ إلى نغمات نطقية يسعى بها إلى محاكاة الأصوات اللغوية المسموعة.[1]

ويشكّل الصّوت المادة الأولى في تشكيل اللغات ويجمع الدارسون على أنّه يمثّل المستوى الأول من مستويات الدّرس اللّغوي، ولهه تأثير جليّ على المستويات الدراسيّة الأخرى، وقد تنبّه العرب قديما لقيمة الصّوت وأهميّته في مجال التّواصل من توصيل للأفكار وتنبيه للأحوال، واستطاع للهيئات.

وقد أدرك المحدثون من الغربيين ذلك، ومن بينهم "غليسن "Gleason في "مدخل إلى اللّسانيات"، يقول: <<عندما نسمع شخصا يتحدّث بلغتنا، فإننا لا نسمع يقول فحسب، وإنّما نعلم أشياء أخرى عن المتحدّث نفسه، فإذا كان لنا سابق

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، ص1- 33.

معرفة به فإنّنا سنتعرّف عليه، وإن لم تسبق لنا معرفته فإننا سندرك ما إذا كان رجلا أو إمرة، وقد نعرف سنّه ومستواه التّعليمي ووسطه الاجتماعي>>.[1]

أمّا الدراسة الصوتية العربية فقد انطلقت مع بداية الدّرس اللّغوي عامّة، والعناية به والتّنبيه له كان قبل النّحو وعلومه، وكان من بواعث هذا الاهتمام ظاهرة اللّحن الذي يعد أحد الأسباب الأساسيّة في الدّرس الصّوتي العربيّ.[2]

وقد جاء في لسان العرب أن اللّحن معان أهمها أنّه << من الأصوات المصوغة الموضوعة وجمعه ألحان، ولحن ولحّن في قراءته إذا غرد وطرب فيها بألحان...وهو ألحن الناس إذا كان أحسنهم قراءة أو غناء>>.[3]

وأنّه بمعنى الفطنة أيضا إذ ورد << لحن الرجل فهو لحن إذا فهم وفطن لما لا يفطن له غيره>>[4]، وجاء أيضا في معاني اللحن كونه <<...ترك الصّواب في القراءة والنشيد ونحو ذلك...وألحن في كلامه أي أخطأ>> [5]، وهذا هو المعنى المراد.

وقد انتبه العرب لوجود اللّحن قبل الإسلام، لأنّهم ألفوا بعض الموالي الذين عاشوا بينهم ولم يتقنوا نطق أصواتهم، وهذا لافتقار لغتهم الأصليّة لأصوات اللغة العربيّة، ثم لصعوبة إخراجها والإلمام بصفاتها، وبانتشار الإسلام ودخول الأعاجم في هذا الدّين الجديد زاد انتشار اللّحن الصّوتي.

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، نفس المرجع السابق، ص2.

[2] ابن منظور، ت (711هـ) جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب، حققه عامر أحمد حيدر، المجلد السابع (م.ن.هـ)، ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2005م- 1426هـ، ص182.

[3] المرجع نفسه، ص182.

[4] المرجع نفسه ، ص182.

[5] المرجع نفسه ، ص183.

وباتّساع رقعة الدّولة الإسلاميّة زاد الخطر على أهل اللّغة من أن يفقدوا حيّلهم في النطق في بالعربيّة واستعمالها، فقد ورد في النهاية: << كان اللسان العربي عندهم صحيحا محروسا لا يتداخله الخلل، ولا يتطرّق إليه الزلل إلى أن فتحت الأمصار وخالط العرب غير جنسهم...فاختلطت الفرق وامتزجت الألسن>>.[1]

وقد تعرّض الدّارسون قديما وحديثا لمكل اللّحن وخطره على الصّوت العربي، ومن بينهم "الجاحظ" (255هـ) في كتابه (البيان والتبيين) الذي جاء فيه ما يأتي: << قال مسلم بن سلام: حدثني أبان بن عثمان قال: كان الزياد النبطي شديد اللّكنة، وكان نحويا، إلى أن قلت لبّي قال: وكان بخيلا، ودعا غلامه ثلاثا فلما أجابه قال: فمن لدن دأوتك ما كنت تصنأ؟ يريد: من لدن دعوتك إلى أن أجبتني ما كنت تصنع>> [2]، << وقال أبو الحسن: أهدي إلى مولى زياد حمار وحش، فقال لزياد: أهدوا لنا همار وهش، قال: أي شيء تقول ويلك، قال: أهدوا إلينا أيرا يريد عيرا، قال زياد: الثاني شر من الأول>>.[3]

واللّحن مستنكر عند العرب، إذ ينتقض من فصاحتهم، يقول "عبد الملك بن مروان": << اللحن هجنة على الشريف، والعجب آفة الرأي>>.[4]

لقد توصل الجاحظ في دراسته إلى حقيقة صوتية مفادها أن العادات النطقيّة إذا تمكّنت من اللّسان يصعب التخلّص منها، فهو يقول في هذا الشأن: <<السّندي إذا جلب كبيرا فإنّه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايا ولو أقام في عليا تميم أو

---

[1] محي الدين بن الأثير، تحق: طاهر أحمد زاوي محمود الطناجي، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1963، ص1/5.

[2] أبو عمرو وبن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط5، 1985م- 1405هـ، 2/231.

[3] المرجع نفسه، ص2/213.

[4] المرجع نفسه، ص2/216.

في سفلي قيس أو بين عجز هوزان خمسين عاما>>. وهذا ما خلص إليه علماء اللغة المحدثون إذ يرى بعضهم أن: <<القليل من الناس فقط يمكنهم أن يضفوا، أو ينقصوا، أو يغيروا من أنماطهم النطقية الأساسية بعد اجتيازهم مرحلة المراهقة اللهم إلا إذا كانوا بصدد تعلم لغة ثانية>>.[1]

فالعلم إذا بوجود اللحن كان معلوما عند العرب، ولم يخش منه إلا حين أصبح وجوده مرتبطا بقراءة القرآن الذي نزل بلغات العرب المتعددة والتي كانت دافعا آخر في نشأة علم الأصوات وظهور الدرس الصّوتي مبكرا.

وبانتشار اللحن ظهر علماء يحملون على عاتقهم حماية كتاب الله من التحريف والضياع وحماية اللغة مما قد يفسد سليقتها، خاصة وأنها لغة معربة تحمل معانيها في تغير حركاتها، والتي قد نصل للتضاد، وما تطالعنا به المصادر اللغوية من روايات عند اللحن في اللغة والقرآن دليل على ذلك.

وظلّت اللغة العربية مخزنا لعلوم جمة بقيت كامنة، ولم يتم توجهها إلا بانتشار اللحن، ويذكر "عبد الجليل عبد الرحيم" أن أتأخذ اكتشاف الإعراب لا يدل على فقدانه وإنما <<...كان سليقة لهم في الكلام فطروا عليها ونشئوا بها وجاء القرآن متفشيا على هذه الفطرة>> [2]، إذ أنّ العلم كان موجودا لكن ظهوره ارتبط باللّحن في قراءة القرآن.

ويمكن أن يكون الدّرس الصّوتي قد بدأ مع بقية العلوم اللغويّة الأخرى خاصة النحو، والفصل بينها لم يكن ظاهرا إلى غاية القرون المتأخرة، إذ نجد

---

[1] أبو عمرو وبن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، المرجع السابق، ص2/213.

[2] د.عبد الجليل عبد الرحيم، لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، ط 1، 1401هـ، ص238.

أمهات ومصادر اللغة الأولى تجمع بين دفتيها علوم اللّغة كلها وأولها كتاب سيبويه (18.هـ).

فهذا "أبو الأسود الدّؤلي" (ت 96هـ) كان أول من استعان بالشّفاه في نقط المصحف الشريف، إذ قال لكاتبه: << إذا رأيتني لفظت بالحرف فضممت شفتي، فاجعل أمام الحرف نقطة، إذا ضممت شفتي بغنة فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد كسرت شفتي فاجعل أسفل الحرف نقطة، فإذا فتحت شفتي بغنة فاجعل نقطتين>>.[1]

وعلى بساطة هذه المقالة إلاّ أنّها تحمل بدايات نشوء المصطلح اللّغوي واستقراره، وأنّ أصل المصطلح الصّوتي مادّي أكثر من كونه عقليا أو تجريديّا، ممّا لا يفتح مجالا للتشكيك في جهود الأوائل في صنع وبناء الدّراسة الصوتيّة، وهذا خلاف ما حدث مع الدّراسات النحوية حين حاول بعض العلماء إثارة الجدل حول أصولها التي تعود على زعمهم إلى جهود الهنود أو اليونان.[2]

ويأتي بعد "أبي الأسود نصر بن عاصم" (ت 98هـ) ويرتب الحروف العربية وينقطها، ويقدّم للمسلمين عامة عملا جليلا، يبعدهم عن اللبس في قراءة الحروف، وتتجلى أهمية عمله في الجمع بين الصوت وصورة الحرف، فأعجم المصحف ومن ثم تعويض نقط "أبي الأسود الدؤلي" بصور صغيرة للحرف، فكانت الضمّة واوا صغيرا، والكسرة ياءا صغيرة، والفتحة ألفا صغيرة، وبسبب

---

[1] أبو عمرو الداني (ت 444هـ)، المحكم في نقاط المصاحف، تحق: عزة حسن، مط دمشق، 1960، ص13، ويراجع الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، 1/93، وقد ورد النص فيه برواية أخرى وهي: <<إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه، وإذا ضممت فمي فأنقط بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت>>.

[2] ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 3، 1371هـ-1952م، 2/293.

هذا العمل أيضا "للخليل بن أحمد" (175هـ) الذي جعل لحركات الحروف صورا من حروف المد المعروفة.[1]

ويعد الخليل (ت 175هـ) "بن أحمد الفراهيدي" من أبرز علماء القرن الثاني الهجري الذين قاموا أعمالا قيّمة في مجال الدّراسات اللغويّة، لعل أهمّها تحديد أوزان الشعر وبحوره من جهة، وتصنيف معجم العين الذي حاول فيه استيفاء كلام العرب.

واتّسم "الخليل بن أحمد" (ت 175هـ) بالتفكير المنظّم والمنطق <<فهو الذي بسّط النحو ومد أطنانه، وسبب علله، وفتق معانيه، وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده، ثم لم يرفض أن يؤلف فيه حرفا أو يرسم منه رسما [2]، << فقد كان لآرائه الأثر البارز في من جاء بعده فقد رتّب حروف معجمه العين على أساس صوتي>>.

ولعل أسباب ذلك كثيرة، ومن أرجحها إدراكه للصوت وقيمته وتأثيره في بقية الأصوات المجاورة له، مما دفعه إلى الابتعاد عن الترتيب الألف بائي.

ويحدد "الخليل بن أحمد" (ت 175هـ) عدد الحروف العربية بتسعة وعشرين حرفا، جامعا بين الحروف الصحيحة، واللينة وفي ذلك يقول: << في العربية تسعة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومخارج، وأربعة هوائية، وهي: الواو والياء، والألف اللينة والهمزة>>.[3]

---

[1] ينظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مطبعة دار المعارف، ط 1، 1965م، ص266.

[2] ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، المرجع السابق، 2/270.

[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، تحق: د.عبد الله درويش، مطبعة العالي، بغداد، 1967هـ- 1386، 1/64.

وليس المهم عدد الحروف وطبيعتها الواردة في النّص بقدر أهمية المصطلحات الواردة فيه، لأن "الخليل" (175هـ) استعمل مجموعة من المصطلحات تبدو لأول وهلة متداخلة ومترادفة مثل أحياز ومخارج.

ولكنها في الواقع دقيقة دقة واضعها، وفي هذا الصدد وجد بعض الدارسين غموضا يحيط بها:<<...وبعد أبي الأسود تتضح مخارج الحروف وتتنوع أكثر عند الخليل (ت 175هـ) في شيء من غموض المصطلح وترادف الألفاظ>> [1]، فقد استعمل "الخليل" (175هـ):

1- المبدأ.[2]
2- المخرج.[3]
3- المدرج.[4]
4- الحيز.[5]

ولكل مصطلح تحديد خاص به أثناء الاستعمال "الخليل" (175هـ): <<...يوظف مصطلحي المخرج والمدرج في التعبير عن موضع حدوث الصوت، ويفهم من حديثه أيضا أنه يرد بمخرج الصوت وموضع حدوثه مفردا مستقلا، ويريد بالمدرج موضع مجموعة أصوات متقاربة، ويرادف المدرج في معناه عند "الخليل" (175هـ) الحيز أيضا...>>.ويتحدد توزيع "الخليل" (175هـ) للأصوات العربية على الجهاز النطقي كالآتي:

---

[1] مكي درار، الحروف العربية وتبادلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (ت 180هـ)، رسالة ماجيستر، جامعة وهران، سنة 1985- 1984، ص87.
[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، 1/65.
[3] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، 1/57.
[4] المرجع نفسه، 1/57.
[5] المرجع نفسه، ص1/64.

1) أصوات الجوف:

وتضم الهمزة وحروف الليّن وهي الألف والواو والياء وبذلك يخرجها من الأحياز والمدارج التي وزع عليها بقية الأصوات معلّلا رأيه، بقوله: <<...فأمّا الهمزة فسمّيت حرفا هوانيا لأنّها تخرج من الجوف...>>.

وعلى هذا الأساس جعل "الخليل" (175هـ) الهمزة والألف والواو في حيز واحد وهو الجوف وقد يتساوى مصطلح الجوف عنده مع أقصى الحلق حين يقول: << وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة>> [1]، أمّا بقية الحروف فتتنوع كما يأتي:

أ - الحلق:

- الحيز الأول: وفيه مخرج العين والهاء والحاء.
- الحيز الثاني: وفيه مخرج الخاء، والغين، يقول "الخليل" (175هـ): << فالعين والحاء والهاء والخاء والغين حلقية، لأن مبدأها من الحلق>>.[2]

ويقول أيضا: <<وأما مخرج العين والحاء والهاء والخاء والغين فالحلق>>.[3]

ب- الفم: ويضم

- اللهاة: وهي حيز لمخرج القاف والكاف يقول "الخليل" (175هـ): << والقاف والكاف لهويتان لأن مبدأهما من اللهاة>> [4]، ويحدد أكثر في قوله: << وأما مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عكدة [5]، اللسان وبين اللهاة

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق ، 1/57.

[2] المرجع نفسه، 1/57.

[3] المرجع نفسه، ص1/57.

[4] المرجع نفسه، ص1/57.

[5] ورد في لسان العرب: <<العكدة أصل اللسان والذنب وعقدته....العكدة أصل اللسان>>، لسان العرب، 4/292.

في أقصى الفم<< [1]. و"الخليل" (175هـ) هذا يجعل الجيم في حيز واحد مع القاف والكاف.

- شجر الفم: ويسميه "الخليل" (175هـ: << مفرج الفم>> [2]، ويندرج فيه الجيم والشين والضاد، فهو يقول "الخليل" (175هـ): << والجيم والشين والضاد شجرية، لأن مبدأها من شجر الفم أي مفرج الفم>>.[3]
- أسئلة: ويحدده بقوله: << مستدق طرف اللسان>> [4]، وهذا الحيز الصاد والسين والزاي، يقول "الخليل" (175هـ): << والصاد والسين والزاء أسلية مبدأها من أسلة اللسان>>.[5]
- نطع الغار الأعلى: ويضم هذا الحيز مخرج الطاء التاء والدال، يقول "الخليل" (175هـ): <<والطاء والتاء والدال نطعية لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى>>.[6]
- اللثة: ويضم هذا الحيز مخرج الظاء والذال والثاء، يقول "الخليل" (175هـ): << والظاء والذال والثاء لثوية لأن مبدأها من اللثة>>.[7]
- ذلق اللسان: وهو طرف عند الخليل لقوله: << ولا ينطلق طرف اللسان إلا بالراء واللام والنون>> [8]، ويضم هذا الحيز مخرج الراء واللام والنون، يقول "الخليل" (175هـ): << والراء واللام والنون ذلقية لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو تحديد طرفي ذلق اللسان>>.[9]

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، ص1/57.
[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق ، 1/65.
[3] المرجع نفسه، ص1/65.
[4] المرجع نفسه، 1/65.
[5] المرجع نفسه، ص1/65.
[6] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، 1/65.
[7] المرجع نفسه، ص1/65.
[8] المرجع نفسه،1/57.
[9] المرجع نفسه، 1/65.

- الشفاه: ويضم هذا الحيز مخرج الفاء والباء والميم، وهذه الأصوات شفهية، يقول "الخليل" (175هـ): <<لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف الصّحاح إلى في هذه الحروف الثلاثة>> [1]، ويقول أيضا << والفاء والباء والميم شفويّة، وقال مرة شفهيّة، لأن مبدأها من الشفة>>.[2]

ويتحدث الخليل (175هـ) عن حروف الذلق والشفاه مبينا علة التسمية في حروف الذلة قائلا: << أعلم أن حروف الذلق والشفوية ستة وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م. وإنما سميت هذه الحروف ذلقا، لأن الذلاقة في المنطق هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتان هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذليقة: ر، ل، ن. تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم، وثلاثة شفوية: ف، ب، م، مخرجها من بين الشفتين خاصة>>.[3]

وبهذا يكون ترتيب الأصوات عند الخليل (ت 175هـ) كما يأتي لقولك: << فهذه صورة الحروف التي ألفت منها العربية عن الولاء وهي تسعة وعشرون حرفا: ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، فـ، ب، م، فهذه الحروف الصحاح، و، ا، ى، ء، فهذه تسعوا وعشرون حرفا منها أبنية كلام العرب>>.[4]

واهتمام الخليل (ت 175هـ) بمخارج الأصوات لا يعني أبدا إهماله لصفاتها، لكنه آثر الأولى بالتدقيق والتمحيص لما رأى أن توضيحها يخدم المعجم، لأنه اعتمدها في تنظيم مادته المعجمية، وغايته تميز كلام العرب لكون بعض الأصوات لا تتجاوز في كلام العرب لقرب مخارجها.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، 1/57.
[2] المرجع السابق، ص1/65.
[3] المرجع نفسه، ص1/75.
[4] المرجع نفسه، ص1/65.

لقد حدد الخليل (ت 175هـ) صفات للأصوات، فأما النظرة الأولى فكانت بحسب المخارج، فالمخارج عنده تسعة: الحليقة واللهوية والشجرية والأسلية والنطعية واللثوية والذلقية والشفوية والجوفية أو الهوائية.

وأما النظرة الثانيّة فكانت صفات الحروف بحسب الصوت عينه التي كانت قليلة مقارنة بالمخارج، حيث أنه: <<...إن صح كل مافي كتاب العين...فإنه لا يعدو أن يكون إشارات عابرة في المخارج وإغفالا لمصطلحات الصفات>> [1]، وقد تكون صفة الميم المطبقة أهم صفة صريحة وجدت عند الخليل (ت 175هـ) في كتابه العين لأنها << تطبق الغم إذ نطق بها>> [2]، إلى جانب بعض المصطلحات التي استخلصها الدارسين بعد الخليل (ت 175هـ) كلفظ (أنصح ونصاعة)[3]، ويقصد بهما الخليل (ت 175هـ) الهمس والجهر، إضافة إلى (الاستعلاء والانخفاض).[4]

قدم الخليل (ت 175هـ)صرحا معبدا لمن جاء بعده ليواصل العمل في المجال الصوتي، فقد استطاع في معجم العين حصر مفردات اللغة العربية، مستعملها ومهملها من خلال التقليبات في أبنية الحروف وقاده ذلك إلى تقديم دراسات صوتية وصرفية ومعجمية جادة، لما رآه من قصور في الرسائل اللغوية المتخصصة التي لم تف بغرض جمع اللغة مثل رسائل الشحر والنخل والإنسان اللغويين متخصصة كالأصمعي (ت 213هـ) وأبي زيد (ت 215هـ) وغيرهما.

كما أدى عمل الخليل (ت 175هـ) إلى ميلاد معجمه العين الذي ضم المصطلحات المؤسسة لعلم الأصوات، ويكفي أنّه صاحب الفكرة الطفرة لأنها

---

[1] مكي درار، الحروف العربية وتبدلاتها الصوتيّة في كتاب سيبويه (ت180هـ)، ، ص229.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، المرجع السابق، ص1/65.

[3] ينظر: أبو منصور الزهري، مقدمة تهذيب اللغة، تحق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار البصائر، دمشق، سوريا، ط1، 1985، ص60.

[4] المرجع نفسه، ص65.

سبقت عصرها، << فلا الخليل (ت 175هـ) ولا غيره ممن أتى بعده من أصحاب المعاجم استطاعوا أن يجمعوا الألفاظ العربية كلها...>> [1]، ويعد الخليل (ت 175 هـ) جاء تلميذه سيبويه (ت 180هـ) الذي قدم لنا كتابا جامعا لمختلف علوم اللغة، فضمنه معلومات وأبحاث هامة في مجال الصوتيات، فقد تحدث عن مخارج الأصوات وجعلها ستة عشر مخرجا[2]، تتوزع كالآتي:

أ - الصدر: لقد أدرك المحدثون دون الصدر في إنتاج صفة الجهر في الصوت

عند سيبويه (ت 180هـ) حيث يقول عبد الصبور شاهين: <<...وهنا يبدو سيبويه (ت 180هـ) وكأنه يتصور أن بالرئة خاصة عضوية لإنتاج الصوت المجهور، وأن هذه الخاصة العضوية تنشط في هذه الحالة نشاطا يتوقف معه النفس... فلعله استبعد أن تقوم الرئتان بأداء وظيفتين في آن واحد وظيفة التنفس ووظيفة الجهر بالصوت>> [3]، وتتضح صورة سيبويه (ت 180هـ) حول دور الصدر في إصدار الأصوات حين يشرح الاعتماد الذي يراه في نقطتين من جهاز التصويت، << وتزداد فكرة الاعتماد وضوحا لدى سيبويه (ت 180هـ) حين نجده يجعل له مركزين في الصدر والفم>>.[4]

ب- الفم: ونجد فيه:

1- اللسان: ويتحدث عن أقسامه من أقصاه إلى وسطه إلى حافة اللسان وظهره.

2- الحنك الأعلى.

---

[1] ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، المرجع السابق، 271/2.

[2] أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنير، الكتاب سيبويه (ت 180هـ) تحق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية الهامة للكتاب، 1395هـ- 1975م، 4/434.

[3] د.عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي عند أبي عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م- 1408هـ، ص201.

[4] د.عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي عند أبي عمرو بن العلاء، المرجع السابق، ص201.

3- الشفتان ويذكرهما في قوله: << ومما بين الشفتين مخلرج الباء والميم والواو>>، ويذكر أيضا باطن الشفة السفلي.

4- الأسنان: ويندرج تحتها الأضراس، والثنايا يذكرها مرتبطة باللسان ويجعلها ثلاثة أقسام: أصول الثنايا، وما فوق الثنايا، وأطراف الثنايا، وأطراف الثنايا العليا.

ج- الخياشم: << ومن الخياشم مخرج النون الخفيفة>>، وجعل الخياشم أصل الغنة لخروج بعض هواء الفم، يقول: << إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم الخياشم فتصير فيهما غنة>>.[1]

مما سبق نلاحظ أنه يوجد اختلاف بين الخليل (ت 175هـ) وسيبويه -ت 180هـ) الذي حذا حذوه بعض العلماء مثل الفراء (ت 207هـ) والمازني (ت 274هـ) والمبرد (ت 285هـ)، فقد رتب سيبويه (ت 180هـ) الحروف ترتيبا صوتيا مخالفا الخليل (ت 175هـ) في بعض التفاصيل كالهمزة التي يبدأ بها سيبويه (ت 180هـ) ويأخذها الخليل (ت175هـ).

والحروف عند سيبويه (ت 180هـ) تسع وعشرون لها صوت وصورة ويعدها أصلا الحروف العربية، وهي: << الهمزة، الألف، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء، الكاف، القاف، الضاد، الجيم، الشين، الياء، اللام، الراء، الباء، الميم، الواو، النون، الطاء، الدال، التاء، الصاد، الزاي، السين، الظاء، الذال، الثاء، الفاء>>.[2]

---

[1] الكتاب، ص4/434.

[2] الكتاب، 4/431.

وهناك ستة أخرى مستحسنة سماعية شفاهية دون صور خطية وقد ذكر ذلك سيبويه (ت 180هـ) حين قال: << لا تنبيذ إلا بالمشافهة>> [1]، وهي النون الخفيفة، بين بين، الألف الممالة إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد القريبة من الزاي، وألف التفخيم، وهذه تكثر في قراءة القرآن وتجويده [2]، ويعيدها سيبويه (ت 180هـ) فروعا لقوله: << وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار>>.[3]

وفي كلام العرب أيضا ثمانية أخرى مستهجنة، وهي أيضا أصوات نطقية لا تملك صورة خطية إذ ليس لها مقابل في نظام الكتابة، وهي: <<الكاف التي بين الجيم والكاف، الجيم التي كالكاف، الجيم التي كالشين، الضاد الضعيفة، الصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء>>.[4]

ويكون بذلك قد سطر سيبويه (ت 180هـ) الغاية من دراسته لأصوات اللغة العربية، فوضح وضبط قوانين هذه الأصوات حين تجاورها بأصوات أخرى في بنيات لغوية مستقلة، حيث تظهر قيمة الصوت المنفرد، فسيبويه (ت 180هـ) لم يعد بالأصوات منفردة إلا لاهتمامه بها داخل ألفاظ وجمل، وبين مزايا كل صوت منفرد، لأن إدراك صفاته ومخارجه، بيسر معرفة التأثير أثناء

---

[1] الكتاب، ص4/432.

[2] الكتاب، ص 4/436.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] جعل سيبويه (ت 180هـ) الجيم التي كالكاف والجيم كالشين صوتا واحدا، مما يجعل هذه الحروف عنده سبعة في حين هي ثمانية، ومجموعها بذلك ثلاث وأربعون، لكن عدها سيبويه (ت 180هـ) اثنان وأربعون لقوله: << وهذه الحروف التي تممتها اثنين وأربعون جيدها وردينها أصلها التسعة والعشرون لا تتبين إلى بالمشافهة>>، الكتاب، 4/432 ولن نسهب في الحديث عن مخارج الحروف عند سيبويه (ت 180هـ).

مجاورته لأصوات أخرى، ولا أدل على ذلك من اهتمام سيبويه (ت 180هـ) بأصوات ليس لها صور خطية.[1]

ويكفي أن تكون الدراسات الصوتيّة ذات أبعاد أخرى، غايتها ضبط النطق وتحسين القراءة والتلفظ من خلال إثارة مواضيع الإدغام والهمز والتخفيف وغيرها من مواضيع ذات صلة بمجالات أخرى أهمها الصرف.

ويكون سيبويه (ت 180هـ) بذلك قد خدم اللغة العربيّة، وتلك كانت غايته من دراسة أصواتها، وقد تبعه في ذلك معظم الدارسين اللغويين وساروا على ما وصل إليه من نتائج وآراء.

وهذا ينفي رأي "هنري فليش" القائل بأن غاية الدراسة اللغوية عند الأوائل كسيبويه (ت 180هـ) كانت تفسير الإدغام [2]، فيذهب "شعبان عوض" عكس ما ذهب إليه "فليش" فيرى أن: << ...الدرس الصوتي في سيبويه (ت 180هـ)...كان متناثرا في الكتاب...>>[3]، ولا يعكسه قوله: << إنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك، ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالا كما تدغم وما تخفيه وهو نبرته المتحركة>>.[4]

وفي الحقيقة يبقى في نص سيبويه (ت 180هـ) إشارات أخرى غير الإدغام كالإبدال والإخفاء، وهذا ما يوضع تقديم سيبويه (ت 180هـ) لصفات

---

[1] الكتاب، 4/432.

[2] ينظر: ابن جني هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1388هـ- 1968م، ص1.

[3] شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه (ت 180هـ)، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1999م، ص157.

[4] الكتاب، 4/436.

الأصوات ومخارجها، ففسر أولا الإدغام وصاغ قوانينه، وكان هذا خطوة نحو دراسة فونولوجية خالصة تهتم بالتمازج الصوتي وتآلفه داخل بنيات لفظية وتركيبية.

وبقيّ الدّرس الصوتي على حاله طيلة القرون الثلاثة الأولى إلى أن طالعنا "أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ)" بـ (سر صناعة الإعراب)، ويعدّ أوّل كتاب خالص في علم الأصوات إذ يصرح فيه بوجود علم خالص بالصوت والحرف، يقول: <<...أن أضع كتابا يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، وكيف مواقعه في كلام العرب، وأن أتقصى القول في ذلك وأشبعه وأُكده، فاتبعت ما وسمته وانتهيت إلى ما مثلته>>.[1]

ويعد الكتاب مصدرا خالصا في الأصوات بشهادة صاحبه "ابن جني" حين يذكر غاية الكتاب المقصوة والنفع المرجو منه، يقول: << وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردة، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها، وأقروا ذلك شيئا فشيئا على تأليف حروف المعجم دون مدارج الحروف...>>[2]، وقد أدرك أن الصوت وطريقة إصداره خاصة في التجويد علاقة بفن الموسيقى، يقول: <<...أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهذا الكتاب به تعلق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم أعني علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقي لما فيه من صنعة الأصوات والنغم>>.[3]

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ- 1993م، ص1/3.

[2] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، المرجع السابق، ص1/5.

[3] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، المرجع السابق، ص1/9.

ويكون "ابن جني" بهذا قد مهد الطريق لدراسة الأصوات حيث ربطها بالزمن والنغم الموسيقيين، وتتجلى مقارنة الأصوات بالموسيقى عنده في تشبيه الجهاز النّطقي بالناي، إذ يقول: << شبه بعضهم الحلق والفم بالنّاي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أمس ساذجا كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه>>.[1]

واختلاف الأصوات عند "ابن جني" في السماع كاختلاف نغمات وتر العود، حيث يقول: << ونظير ذلك أيضا وتر العود فإن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتا فإذا حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتا آخر فإن أدناها قليلا سمعت غير الاثنين ثم كذلك كلما أدنى أصبعه>> [2]، ويشرح "ابن جني" الصورة بقوله: <<الوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخفقة بالمضرب كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلا...وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذي يعرض للصوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوان كاختلافها هنا>>.[3]

وبالنظر لما جاء به "ابن جني" يمكن القول أن علم الأصوات قد نضج واستوى معه، كما استقر معه المصطلح الصوتي رغم تنوعه واختلافه منذ نشأته، إذ نجد الخليل (ت 175هـ) مثلا يستعمل موضع وحيز ومدرج، أما سيبويه (ت 180هـ) فيستعمل المخارج[4]، وابن دريد (ت 321هـ) مجاري الحروف[5]،

---

[1] المرجع نفسه، ص8-1/9.

[2] المرجع نفسه، ص1/9.

[3] المرجع نفسه، 1/9.

[4] ينظر الكتاب، 4/434.

[5] ينظر: محمد بن الحسن الأزدي بن دريد، جمهرة اللغة، الدكن، الهند، طبعة حيدر آباد، 1344هـ6 ص1/8.

ويستعمل ابن جني (322هـ) المقاطع.[1]

ولعل ما قام به "ابن جني" في القرن الرابع الهجري يعد حوصلة ما قدمه أسلافه في القرون التي سبقته من الدراسة والبحث والتمحيص والاستنتاج، مما ولد رؤى مستجدة في دراسة الصوت اللغوي في القرن الخامس الهجري، إذ خاض فيه علماء بلاغيون وفلاسفة وأطباء وقراء مجودون مجال الدراسة الصوتية بخلفية تخصصية جعلت النتائج تلك الدراسات تختلف عن سابقاتها في القرون الأولى حيث: <<تكاد تتخلص جهود اللغويين والنحاة في دراسة الأصوات العربية حتى أواخر القرن الرابع الهجري بما كتبه الخليل (ت 175هـ)، بن أحمد (ت 170هـ) في مقدمة كتاب العين عن مخارج الحروف وصفاتها، وسيبويه (ت 180هـ)، أبو بشير عمر بن عثمان (ت 180هـ) في (الكتاب) في باب الإدغام خاصة، والمبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت 285هـ)في كتاب (المقتضب) في أبواب الإدغام، وابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321هـ) في مقدمة جمهرة اللغة، والزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت 337هـ) في آخر كتاب الجمل في باب الإدغام، والأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت 370هـ) في مقدمة تهذيب اللغة، وأخيرا ابن جني (أبو الفتح عثمان ت 392هـ) في سر صناعة الإعراب، وهنا نتف أخرى متناثرة في بعض الكتب>>.[2]

[1] ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، المرجع السابق، ص1/6.

[2] د. غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، بغداد، ط 1، 1406هـ-1986م، ص19.

الفصل الأول:

مظاهر التخفيف في بنية الكلمة العربية

مظاهر التخفيف في بنية الكلمة العربية

المبحث الأول: مفهوم الخفة

المبحث الثاني: نظرة القدامى والمحدثين

المبحث الثالث: علة التخفيف وكثرة الاستعمال

المبحث الرابع: مظاهر علة الخفة

1- مفهوم الخفّة:

ذهبت المجمعات اللغوية إلى أن (الخِفة) أو (الخَفة) وما أدير عليها من المشتقات، والمصادر، والأفعال، تدور في فلك ما يجري ضد الثّقل، وأنّها تنهض بأصل واحد على حدّ ما ذهب إليه ابن فارس، إذ قال: الخاء والفاء أصل واحد، وهو شيء يخالف الثقل والرزانة، يقال: <<خفّ الشيء، خفّة، وهو خفيف وخُفاف>>[1]، وهذا الأصل قد يكون في الأجسام، لأن أصل الثقل فيها، جاء في لغة التنزيل: { وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيوْمَ إِقَامَتِكُمْ}[2]، وقال تعالى: { انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً}[3].

وقد تكون الخفّة في المعاني المجازية على نحو قولهم: << أخفّ فلان إذا خفّت حاله، أي: رقّت>>[4]، وقد تبنى الخفّة على التحوّل في المعنى المجازي من المدح إلى الذمّ، وذلك بيّن في قولهم: << فلان فيه خفّة وطيش>> [5]، أي إذا رق عقله، قال الكفويّ: << وقد يكون الخفيف ذمّا، والثقيل مدحا لمن فيه طيش، يقال: خفيف، ومن فيه وقار يقال فيه: ثقيل>> [6]، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: {فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوه إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ}.[7]

---

[1] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مادة (خفف).

[2] سورة النحل، آية 80.

[3] سورة التوبة، الآية 41.

[4] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، مادة (خفف) 4/ 143. وانظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 1/ 259.

[5] الزمخشري، أساس البلاغة، 259/1.

[6] الكفوّي، أبو البقاء، أيوب بن موسى، الكليّات، تح: د.عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص324.

[7] سورة الزخرف، الآية 54.

ولم يهمل المعجم اللغوي مصادر هذه المادة، فقد ذكر (الخفّ) يطرح التاء، و(الخِفّة) و(الخَفّة)، و(الخُفُوف) الذي خُصّ بسرعة السير على حدّ قولهم: <<خفّ القوم عن منزلهم خفوفا، إذا ارتحلوا مسرعين>> [1]، أمّا التخفيف فهو مصدر قياسي للفعل (خفّف)، قال تعالى: {ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ} [2]، ومثل ذلك في القياس الاستخلاف مصدر (استخفّ) وجملة الأمر يمكن أن يقال: إنّ الخفّة وما حمل عليها تقابل الثقل أيا كان وروده في الجسم، أو العقل، أو العمل، وأنّ مناط الاصطلاح لها يمكن أن يحدّ بجريانها << في تيسير الأداء النطقي لأبنية الكلام دون أن يمسّ الجانب الدلالي مهما كان التحوّل والتغيير في الصيغة>>.

2- نظرة القدامى والمحدثين:

تطالعنا المدوّنة الصرفيّة بأنظار القدامى والمحدثين إذ لا يخلو ولا مسألة من المسائل الصرفيّة إلاّ ولعله التخفيف حضورها، فهي تظل برأسها من خلال الأبواب المعقودة للمسائل الصرفية، أو في أثناء البسط والبيان لتلك المسائل، فسيبويه يطالعنا بأبواب قد أدبرت على علّة التخفيف، نحو قوله: هذا باب ما كان شاذا ممّا خفّفوا على أنفسهم وليس بمطّرد [3]، وقال في موطن آخر: وهذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك [4]، أمّا ذكر هذه العلّة في أثناء المسائل الصرفية، فهو أكثر مكن أن يحاط وأنّ اجتلاب هذه العلّة كان المطلب تيسير النطق في المواقع الثقيلة في بنية الكلمة دون أن يتأثر المعنى لذا شغلهم هاجس الثقل في الكلمة المضاعفة في لسان العرب، جاء في كلام سيبويه على التضغيف

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ، مادة (خفف).
[2] سورة البقرة، الآية: 178.
[3] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 4، 1983، ص481.
[4] سيبويه، الكتاب، المادة 4/ ص 113.

يثقل على ألسنتهم وأنّ اختلاف الحروف أخف عليهم من ان يكون من موضع واحد[1]، وقد ربط سيبويه شرط الخفّة بأمن اللّبس فإن وقع اللّبس فلا خفة، قال: << فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبس>>.[2]

وقد استأثرت تخفيف الهمزة جلّ اهتمام التصريفيين القدامى، إذا عُقدت له أبواب المدوّنة التصريفية، جاء في التكملة لأبي علي الفارسي "باب تخفيف الهمز"[3]، وعلى هذا جاء كلامهم على حذف همزة الوصل في كلمة امرأة، يقول أبو علي الفارسي: <<وعلى هذا قالوا: مرْأة، فإذا خففوا الهمزة فالقياس مرة>>.[4]

وقال في موطن آخر في أثناء كلامه على جمع التكسير في الكلمة المضاعفة، إذ لزمت باب القلّة دون الكثرة خوفا من اجتماع المثلين الذين لا يدغمان <<والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد كراهة التضعيف في (فُعُل)، وذلك عنان: وأعنّة، وكنان وأكنّة>>[5]، لذا لم يقولوا: (عُنُن)، و(كُنُن).

ولا نعدم أن نجد نظرا لابن المؤدّب يدور في فلك التعليل لاختيار همزة الوصل في بداية الكلمة دون غيرها من حروف الزيادة، إذ يرجع ذلك إلى كونها أخفّ حروف الزيادة << وإنّما خُصّت هي بالزيادة من بين سائر الحروف المعجمية...لأنّها أخفّ الزيادات...>>[6]، وارتأى أن حذف همزة القطع على غير غير قياس مع همزة الوصل في أمر الأفعال (أكل، وأخذ، وأمر)، يعود إلى

[1] سيبويه، الكتاب، 4/ 417.
[2] سيبويه، ص 454/4.
[3] أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، كتاب التكملة، تح: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1999، ص228.
[4] أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، ص361.
[5] أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، ص441.
[6] ابن المؤدّب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تح: د.أحمد ناجي القيسي، ود.حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987، ص99.

مرجع الخفّة، قال: <<إلاّ في الأمر من الأكل، والأخذ، والأمر خاصة، فإنّ العرب اجتمعت على حذف الهمزتين معا من أوامرها طلبا للخفّة>>.[1]

أمّا "ابن جني"، فقد عقد بابا لمسألة التخفيف وسماه بـ <<باب في العدول عن الثقيل إلى ما أثقل منه لضرب من الاستخفاف>> [2]، وأكّد أن ما أهمل من الأبنية في الاستعمال اللّغوي لا يعدو كونه فاقدا العنصر الخفّة، فبات ثقيلا على الألسنة فأسقط قال: أمّا إهمال ما أهمل ممّا تحتمله في بعض الأصول المتصوّرة، أو المستعملة، فأكثر متروك للاستثقال...فمن ذلك من لرفض استعماله لتقارب حروفه، نحو: سص، وطس... [3]، ويعقب على حذف همزتي الوصل والقطع من الفعل (سأل) في حالة الأمر في قوله تعالى: {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ} [4]، وقوله تعالى: {وسَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمُ}[5]، بأنّ عامل الخفّة كان مدعاة لذلك الحذف: <<وأصله: اسأل، فلما خففت الهمزة فحذفت وألقيت فتحها على السيد قبلها، اعتدّ بها، فحذفت همزة الوصل مثلها لتحرّك الحرف بعدها>>[6].

وحمل الثمانيني باب القلم على غير قياس على علّة التخفيف <<وهذا كلّه قلب على غير قياس، وإنّما هو طلب للتخفيف>> [7]، وأما اختيار الفتحة لمضارع الفعل الثلاثي، فلخفته على ألسنة العرب قال: <<وإذا كان الماضي على ثلاثة أحرف فتحوا حرف المضارعة، نحو: يضرب ويعلم، لأن الثلاثي خفّ على

[1] ابن المؤدّب، دقائق التصريف، ص406.
[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط4، 1999، ص3/20.
[3] ابن جني، الخصائص، ص55/1.
[4] سورة البقرة، الآية: 211.
[5] سورة القلم، الآية 40
[6] ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ص486/2.
[7] الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح: د.إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، ص219.

ألسنتهم وكثر استعمالهم له، فاختاروا له الفتحة؛ لأنّها أخف الحركات، وأكثرها في الاستعمال>>[1].

وتخضع مسألة تقديم صيغة الثلاثي المجرّد من غير الثلاثي في التقسيم إلى علّة التخفيف في نظر عبد القاهر الجرجاني، ولم يكتف بالإشارة، بل ذهب يفصّل القول فيها، إذ يقول: <<ولمّا كان المجرّد ينقسم إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي، بدأ بالثلاثي، لأنّه الأخف والأكثر استعمالا، أمّا أنّه أخف فلأنه على العدّة التي تقتضيها حكمة الوضع، ألا ترى أن الحرف الأول للابتداء ولا يكون إلا متحركا، والأخير للوقف ويسكن فيه، ويتحرك في الوصل، والحرف الثاني للفصل بينهما لئلا يلي الابتداء الوقف؛ لأن المتجاورين كالشيء الواحد، والابتداء والوقف متضادان، ففصل بينهما، ولهذا لم يجز البصريّون ترخيمه مطلق، وأجاز الكوفيّون ترخيمه إذا كان متحرك الوسط>> [2]، ورأى أن ما أصاب الأسماء الثنائية من حذف كان بسبب من التخفيف، قال: <<حذف الهاء في نحو: شفة، وسنة، وشاة تخفيفا، أصلها: شفهة، وسنهة، وشوهة>>[3].

وعدّ ابن يعيش الحذف القياسي للواو في الفعل المثال إذا حوّل من الماضي إلى المضارع ضربا من التخفيف ويستوي في ذلك الفعل اللازم والمتعدي، قال: <<فما كان على (فَعَلَ) فإنّ مضارعه في المتعدي، وغير المتعدي على (يَفْعِل) بالكسر وتحذف منه الواو، نحو: وَجَبَ، يجِب، وَوَزَنَ، يَزِن، اللازم في ذلك والمتعدي سواء وذلك ليجري الباب على منهاج واحد في التخفيف بحذف

[1] الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، ص199.

[2] الجرجاني عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص24.

[3] الجرجاني، المفتاح، ص102.

الواو>>[1]، وجاء في تعليله في اختيار حروف الزيادة (هَوِيت السمان) دون غيرها بيّنا، إذ أدار ذلك على علّة التخفيف وإنّما كانت هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها من الحروف لخفتها، وقلّة الكلفة عند النطق بها>>.[2]

أمّا ابن عصفور فقد أدار مسألة الإبدال الصوتي على سهولة النطق، وتيسيره مما يجري في مدار علة التخفيف، قال: <<والعلّة في الإبدال كالعلة في (افتعل) من التباين الذي ذكرنا بيت بين التاء وبين الصاد والطاء، فقرّبوا ليسهل النطق، ومن ذلك قوله:

وفي كلِّ حيّ قد خبط بنعمة فحُقَّ لشأس من نداك ذبوب[3]

وتوارت علّة التخفيف في مصنّفه في غير موضع، مع تصريحه بعلّة التخفيف، قال في أثناء كلامه على وضع الميم في موضع الواو في كلمة (فم) <<فأبدلت من الواو في قولهم: (فم) والأصل (فوه) فحذفت الهاء تخفيفا>>.[4]

أمّا ترك الإعلال مع وجود موجب الإعلال، فإنّه في نظر ابن مالك يعود إلى علّة التخفيف مع أنّ الأصل في الإعلال يخضع لهذه العلّة، فقد عقد فصلا لهذه الغاية، وسمه بـ(فصل في ترك الإعلال فيما يستحقه طلبا للتخفيف) قال فيه: <<لما كان الباعث على الإعلال ما أُعلّ طلب التخفيف، وكان الثقل الحاصل بترك هذا الإعلال أهون من غيره لسكون ما قبل العلّة ترك...>> [5]، كما أنّ

---

[1] ابن يعيش، موفق الدين، شرح الملوكي في التصريف، تح: د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ص48.

[2] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص101/1.

[3] ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تح: د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 361/1.

[4] ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، 391/1.

[5] ابن مالك، محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2002، ص190.

توالي الأمثال في اللسان العربي يشكل ثقلا؛ لذا تخففوا من هذه المسألة بالإبدال، قال: وقد خفّفوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء، نحو: تظنيت، لأنه من الظن>>.[1]

وذهب ابن إياز إلى أن حدوث الإدغام يفسر في ضوء على التخفيف، وأجمل ذلك في قوله: <<الغرض به التخفيف>> [2]، والقول نفسه عند العيني، إذ ارتأى أنّ الإدغام يدور في فلك علة التخفيف؛ ولكن هذا العلة - في نظره- أوضح في باب الإعلال، وأكثر، قال: << لكنّ المراد من الإدغام الخفّة، والخفّة في الإعلال أكثر من الخفّة في الإدغام>>.[3]

على أن ما ذكر سالفا نزر يسير مما تفيض به المدوّنة الصرفيّة عند القدامى، وأنّ أبواب صرفيّة، ومسائل أخرى دقيقة في الفعل والاسم أجروها في ركاب علة التخفيف؛ إذ لحظوا كثرة دورانها فيما جاء في اللّسان العربي.

أمّا التصريفيون المحدثون، فلم يخافوا القدامى فيما ذهبوا إليه من أنظار اتجاه هذه العلة، بل ساروا على سمتهم، يردّدون ما جاء في المدوّنة التصريفية عند القدامى مع التوسّع في بيان مظاهر هذه العلّة بمصطلحات لم يتوفّر عليها نظرا لقدامى نظرا لإفادتهم من معطيات الدّرس الصوتي الحديث، وبيان ذلك ما نطالعه في المصنّفات التصريفيّة الصوتية عندهم.

فالمخالفة الصوتية في نظر إبراهيم أنيس تشكّل مظهرا من مظاهر التيسير في النطق، إذ تحقق الاقتصاد في الجهد الأدنى، فالصوتان المتماثلان

---

[1] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ص88.

[2] ابن إياز، الحسين بن بدر، شرح التعريف بضروريّ التصريف، تح: د.هادي نهر، ود.هلال ناجي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2002، ص241.

[3] العيني، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، تح: د.عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص47.

يجنح أحدهما إلى القلب لتسهيل عملية النطق، قال: << والسرّ في هذا أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة لتسيير هذا المجهود العضليّ يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهودا عضليا كأصوات اللين وأشباهها>> [1]، أمّا المظهر الآخر لعملية التخفيف في نظره فيتمثل فيما تحققه المماثلة الصوتية من تيسير وتسهيل ممّا خف على اللسان، قال: <<ثم زاد التيسير حين اتّخذ الصوتان المتجاوران تمام الاتحاد، وأصبح الفعل (اظّلم) وهكذا تماثل الصوتان، وهو أقصى ما يصل إليه التيسير في عملية المماثلة>>[2].

والقول نفسه عند عبد الصبور شاهين الذي ارتأى أن قانون التيسر والسهولة له فاعلية في إحداث التخفيف المطلوب في النطق، وطبّق ذلك على الكثير من المسائل الصرفيّة، ومن ذلك انه يرى أن توالي ثلاث ياءات عند النّسب يحدث ثقلا في النطق، لذا فإنّ مطلب الخفّة يرمي إلى قلب الياء الأصلية واوا لتحقيق الاقتصاد في الجهد الأقل << والشرط الثاني أنّ النسب لا يستساغ معه اجتماع ثلاث ياءات متواليات في أي حال، فإذا كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازما وجب قلب أولاها وهي الياء الأصلية واوا على سبيل المغايرة، ولتوفير نوع من التيسير في نطق المنسوب>>.[3]

ويجري في الفلك نفسه نظر الطيب البكوش، إذ يرى أن قانون الجهد الأقل له فاعليته في حذف الهمزة من الكلمة إن جرى ذلك في مدار القياس، أو جاء على غير قياس، يقول: << من ناحية أخرى فإنّ الأفعال التي تسقط همزتها

---

[1] أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1979، ص211.

[2] المرجع نفسه، ص213.

[3] شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980.، ص160.

محدودة العدد كثيرة الاستعمال مثل: مُرْ، كُلْ، خُذْ، وما كثر استعماله ينزع إلى الخفة بحكم الميل إلى المجهود الأدنى>>[1]، كما أنّ سقوط الواو والياء في الأفعال المضارعة للفعل المثالي يُعد ضربا من تخفيف حالات سقوط الواو والياء في الأفعال العربية ترجع - كما يظهر من الجدول- إلى سبب رئيسي، هو ثقل النطق بالواو والياء إذا أُتبعا بحركة من جنسهما (ضمّة بعد الواو أو كسرة بعد الياء) أو بعيدة عنهما (كسرة بعد الواو أو ضمّة بعد الياء...)>>.[2]

أما أحمد مختار، فقد وقف على تحرير القوانين الصوتية وتطبيقاتها في اللسان العربي، يقول في أثناء بسطه للمماثلة الكاملة: << تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو كلمتين، إذا كان الصوت الأوّل مشكلا بالسكون والثاني محركا، وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها>>.[3]

وقال في مسألة القلب المكاني: << وقد يقع القلب بغية التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصّوتي، كما في (طمس) التي قلبت إلى (طسم) حتى لا يفصل بين الطاء والسين (وهما متقاربا المخرج) بالميم>>.[4]

ويجري على هذا السمت رمضان عبد التواب في معظم مصنّفاته، جاء في أثناء بسطه للقوانين الصوتية أن مسألة التخفيف ترتبط بالتيسير والسهولة على لسان الناطق دون العبث بالدلالة، ففي كتابه التطوّر اللغوي تعرض لمسألة الخفة من خلال بسطه لمظاهر التطور اللغوي وعلله وقوانينه، ففي نطاق قانون السهولة والتيسير يقول: << تميل العربية في تطورها نحو السهولة والتيسير،

---

[1] البكوش الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط3، 1992، ص113.

[2] المرجع نفسه، ص61.

[3] عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1991، ص387.

[4] المرجع نفسه، ص391.

فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة وتستبدل بها أصواتا أخرى لا تتطلب مجهودا عضليا كبيرا، كما أنّها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة، والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة>>[1]، ويرى أن العربية لا تعتمد طريقا واحدا في التخلّص من توالي الأمثال بل ثمّة مظاهر أخرى كالحذف مثلا، يقول:
<<وتميل العربية إلى التخلّص من توالي الأمثال في أبنيتها عن طريق آخر إلى جانب طريق المخالفة الصوتية ووضع العازل بين الأصوات، وذلك هو طريق الحذف ومن أمثلة ذلك فيها: صيغ (تفعّل) و(تفاعل) و(تفعلل) مع تاء المضارعة مثل تتقدم وتتقاتل وتتبختر فالكثير في العربية الاكتفاء بتاء واحدة>>.[2]

وقد بدأ الأمر واضحا في نظر الشايب من أنّ عمل القوانين الصوتيّة تهدف إلى تحقيق عنصر التيسير والسهولة، قال: << كما أنّ التخلّص من أحد المثلين المتتابعين أو الفصل بينهما، أو إبدال أحدهما، كلّ ذلك الغرض منه لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الخفّة والسهولة في النطق، ولا خلاف إذ في أنّ الغاية من عمل القوانين الصوتيّة هي تيسير النطق وتسهيله>>.[3]

وبيّن أحمد حسن كجيل، أن دوران الاسم الثلاثي في لسان العرب جاء أكثر من غير الثلاثي، وذلك راجع إلى خفّة الثلاثي <<ولهذا كان الثلاثي أكثر استعمالا ودورانا على الألسنة لخفّة بقلّة حروفه ولا عتدا له بسبب حجز حشوه بين فائه ولامه، ويليه الرّباعي في الخفّة والاستعمال>>.[4]

---

[1] عبد التواب رمضان، التطوّر اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1983، ص47.

[2] المرجع نفسه، ص45.

[3] الشايب فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004، ص64.

[4] كجيل أحمد حسين، التبيان في تصريف الأسماء، دار البيان العربي، ط7، 1982، ص18.

وممّن مسّ مظاهر التخفيف في المستوى الصّوتي مسّا خفيفا النشرتي، إذ وقف على التخفيف بمسلك التسكين والحذف لغير إعلال، والقلب المكاني ثم انتقل إلى بيان التخفيف في بناء الجملة، والتخفيف في الأسلوب.[1]

ويعبّر عبد القادر عبد الجليل بلفظ التخفيف في بيان علّة الإدغام، قال: <<إن تحقيق ظاهرة الإدغام في المستوى الصوتي ذو غرض قصديّ مساره التخفيف، والتيسير في عملية الإجراء النطقي>> [2]، ويرى أمين السيد أن ما يجري من حذف قياسي للهمزة للفعل المثال عند نقله إلى المضارع هو ضرب من التخفيف ثم حذفوا هذه الهمزة من حروف المضارعة الأخرى طلبا للتخفيف>>.[3]

أمّا عفيفي في رسالته العلمية الموسومة بـ (ظاهرة التخفيف في النّحو العربيّ) فقد عقد فصلا للتخفيف في المستوى الصّرفي، ذهب فيه إلى أنّ التخفيف ظاهرة لغويّة عامّة، تأتي على المستويات اللغوية جميعا، فقد عرض للتخفيف وأصل القاعدة، والتخفيف وأصل الوضع، والتخفيف والإبدال، والتخفيف والحذف إلاّ أنّه قد شُغل بمناقشة آراء عبد الصبور شاهين في المستويين الصرفي والصوتي، ووقف عليها طويلا، مفنّدا ما ذهب إليه من تفسيرات مقطعيّة تُصاب بها بنية الكلمة.[4]

وذهب الحلواني إلى أن التبدلات الصوتيّة الجارية في بنية الكلمة تأتي طلبا لعامل الخفّة فكثيرا ما يكون الثقل في الكلمة ناجما عن تماثل حرفين متجاورين وحينئذ يكون تخفيفه باستبدال أحدهما حرفا مخالفا في المخرج

[1] النشرتي حمزة عبد الله، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، [د.ط]، 1986، ص06.

[2] عبد الجليل، عبد القادر، علم الصّرف الصوتي، دار أزمنة، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص55.

[3] السيد أمين علي، علم الصّرف، دار المعارف، مصر، ط3، 1985، ص69.

[4] عفيفي أحمد، ظاهرة التخفيف في النّحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996، ص191.

والطبيعة الصوتيّة>>[1]، وقال في مدار تفسيره لحذف الهمزة من الأفعال الأمريّة: كُلْ، وخُذْ، ومُرْ، ولكنهم حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفا>>.[2]

وبدا التخفيف مسوّغا من مسوّغات ظاهرة الشذوذ في نظر الرافيعة في رسالته الموسومة بـ (ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي 1995) إذ أخضع بعض المسائل الصرفية إلى علة التخفيف، قال: << لم يتناس اللغويّون من نحويّين وتصريفيين ظاهرة التخفيف في تفسير بعض المسائل اللغوية التي خرجت على مقتضى الظاهر اللغوي...فاللفظ الثقيل تمجّه الأسماع، وتنفر منه، وأمّا الخفّة فتطمئن إليها وتستأثرها...وللتخفيف أثرين بيّن في كثير من المسائل الشاذّة>>.[3]

أمّا دراسة عبد الله محمد (ظاهرة التخفيف في اللغة العربيّة، دراسة صرفيّة صوتيّة)، فلم تختلف عمن سبقه، إذ أدار مسألة التقاء الساكنين، والإبدال الإعلالي - على حدّ تسميته له- والحذف القيّاسي وغير القياسي على علّة التخفيف.[4]

وسار في ركاب من سبقه الشهري في بحثه الموسوم بـ (الأصول المرفوضة)[5]، إذ عدّ التخفيف مسوغا صرفيّا مقبولا، لتفسير بعض المسائل الصوتيّة والصرفيّة، ويطالعنا "ربيح عمار" بنظر عام لعلّة التخفيف التي تستدعيها أيّة لغة في العالم، وأنّ العربيّة تجنح كغيرها من اللّغات إلى الاقتصاد

---

[1] الحلواني محمد خير، المعنى الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1991، ص104.

[2] المرجع نفسه، ص144.

[3] الرفايعة حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير، الأردن، ط1، 2005، ص39، 41.

[4] زين شهاب عبد الله محمد، ظاهرة التخفيف في اللغة العربية، دراسة صرفية صوتية، الناشر نزيم للدراسات والنشر، اليمن، 2004.

[5] الشهري محمد بن ناصر، الأصول المرفوضة، مجلة جامعة الإمام، العدد السادس، محرم، 1429هـ.

في الأداء النطقي، لذا فإنّ كثيرا من المسائل الصوتيّة تحمل على علّة التخفيف <<إنّ منهج كل لغة هو الميل إلى التخفيف والتيسير والتلخيص ما أمكن من الأصوات المتنافرة، ولذلك كانت بنية الكلمة في العربية تقوم على أساس وهو الخفّة في النطق والجمال في السمع>>.[1]

ولا نعدم أن نجد دراسة تنهض بالتطبيق العلمي والعمليّ لعلّة التخفيف، وفيها أبرز المعيار الفيزيائي القائم على تحديد زمن التردّد والترديد، والطاقة والضغط، لبيان مدى الانسجام، بين الوصف والتحليل، ومستخلص الدراسة <<تبين من مفهوم الإعلال في الماضي والحاضر، أنّه من سُبُل التخفيف في اللغة فالتعبير الذي يطرأ على أصوات العلة في مفردات العربيّة وجه من وجوه استبدال ما سهل نطقه، بما صعُب، وما استخفّ لفظه، بما ثقل>>.[2]

وبعد:

فهذا قبس يسير من أنظار القدامى والمحدثين اتجاه علة التخفيف، إذ لم تختلف المدوّنة الصرفيّة الحديثة عن المدوّنة الصرفية القديمة، فذهب المحدثون يبنون على النظر الصرفي الذي سبقهم، لأن مناط التخفيف يقود إلى التيسير في المجال النطقي، وتسهيله دون أن تتأثر دلالة الكلمة بمجريات التغييرات الصوتية الحادثة على بنية الكلمة، إلاّ أن المحدثين قد وسّعوا نطاق الشرح والتفصيل لعلّة التخفيف بما أدرجوه من قوانين صوتيّة تمثّلوها في حال التطبيق على المسائل الصرفيّة، ولهم أنظارهم في بعض المسائل الصوتيّة التي خالفوا فيها أنظار التصريفيين القدامى على نحو ما يطالعنا في بسط مظاهر علّة التخفيف.

---

[1] عمار ربيح، بنية الكلمة العربية والقوانين الصوتية، مجلة العلوم الإنسانية، جمعة محمد خيضر، بسكرة، ماي، 2007.

[2] السعد عبد المهدي كايد، التخفيف في العربية الفصيحة بين الوصف النطقي والتحليل الفيزيائي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2010، ص4.

3- علة التخفيف وكثرة الاستعمال:

وممّا يلفت النظر أنّ ثمّة علاقة طرديّة بين علّة التخفيف وكثرة الاستعمال، على نحو ما نطالعه في المدوّنة الصرفيّة، قديما وحديثا، إذ أنّ بين علّة التخفيف وكثرة استعمال الكلمة ارتباطا وثيقا، إذ تتعرض بنية إلى كثير من التغيرات الحادثة عليها إذا جرى استعمالها في اللسان، وعلى وجه الخصوص إن كان التغيير يلحق أصوات الكلمة دون أن يغيّر في مسار دلالتها، فعلّة التخفيف تسير حيث سارت كثرة الكلام، يقول سيبويه في أثناء كلامه على التغييرات الجارية على كلمة (ستّ): <<فمن ذلك (سِتّ) وإنما أصلها (سِدس)، وإنّما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، وأنّ السين مضاعفة، وليس بينها حاجز قويّ>> [1]، وقال في موطن آخر: << ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها معهن إلاّ الإدغام لكثرة لام المعرفة الكلام>>.[2]

فما كثر استعماله في الكلام يكون عرضة للتغيير، فالهمزة وما اعتراها من قلب، أو حذف في كلمات كثر استعمالها آذن بسيرورة التخفيف بقطع النظر عن قياسيّة الحذف أو عدمه، فالفعل (رأى) عند التحويل إلى المضارع أو الأمر يختزل منه الهمز، ومثله في الأمر (أخذ، وأكل، وأمر)، قال ابن المؤدب: << فترك همزة من غابره طلبا للخفة واستئناسا به لكثرة مجراه في الكلام>>.[3]

---

[1] سيبويه، الكتاب، ص481/4.

[2] سيبويه، الكتاب، 4/ 457.

[3] ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص421.

ومثل ذلك قول ابن مالك: <<ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات (خُذْ) و(كُلْ) و(مُرْ)...ولكنّها خففت لكثرة الاستعمال>> [1]، وهذه المسألة أكبر من أن يحاط بها في المدوّنة الصرفيّة القديمة.

أمّا المدونة الصرفيّة الحديثة، فقد توسّعت في بسط العلاقة بين علّة التخفيف وكثرة الاستعمال، إذ أداروا ذلك على نظرية وسموها بنظرية الشيوع، <<وتقرر هذه النظرية أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضا للتطور من غيرها>>، قال البكوش: << كثرة التغيّر مرتبطة بكثرة الاستعمال، لذلك نجد تغيرات غير مطردة بصفة قياسية مثل حذف الهمزة في خذْ، كُلْ، مُرْ، يرى، يسل>> [2]، وأكّد هذا النظر من أن كثرة الاستعمال تستوجب على التخفيف << ومن ناحية أخرى، فإنّ الأفعال التي تسقط همزتها محدودة العدد كثيرة الاستعمال مثل: مُرْ، كُلْ، خُذْ، وما كثر استعماله ينزع إلى الخفّة بحكم الميل إلى المجهود الأدنى>>.[3]

ومما دار في هذا الفلك ما ذهب إليه أحمد مختار من أنّ الكلمات التي يكثر استعمالها ويتردد تخضع أصواتها لسلطان التغيير، جاء في أثناء كلامه على قانون التردد النسبي قوله: << والكلمات التردد في كل يوم تتعرض لتأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة أو كلمة أدبية أو كلمة خاصة>>.[4]

[1] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ص195.

[2] أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص237.

[3] البكوش، التصريف العربي، ص189.

[4] عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص377.

4- مظاهر علة الخِفّة:

1)- الفصل بالزيادة:

إن مسألة الثقل تتابع مقاطع المتماثلة في بنية الكلمة شغل بال التصريفيين من قدامى ومحدثين، فأخذوا يتتبعون الطرائق المختلفة التي لجأ إليها اللسان العربي للتخفيف من حدّة الثقل، لأن الأصوات المتقاربة في بنية الكلمة تحدث ثقلا، وأنّ المباعدة بين الأصوات تستأثر بمدرج الخفّة << فبناء الكلمة من أصوات متقاربة في مخارجها يجعلها كزّة ثقيلة، وممجوجة تكرها النفس، ولا تكاد تستغيها...>>[1]، لذا فإن أصحاب النظر البلاغي وسموا الكلمة المتقاربة أصواتها من مخرج واحد بعدم الفصاحة[2]، فإذا توالت الأمثال مال اللسان العربي إلى إحداث التخفيف بالزيادة بأحد حروف الزيادة، ولا سيّما حروف المدّ بالفصل بين المقاطع المتماثلة، على أن القدامى قد نبّهوا على سبب حصر حروف الزيادة في عبارة (هويت السمان) لخفتها، قال ابن يعيش: << وإنّما كانت هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها من الحروف لخفّتها وقلة الكلفة عند النطق بها....وأصل الزيادة حروف المدّ واللين التي: الواو، والياء، والألف، وذلك لأنها أخفّ الحروف إذ كانت أوسعها مخرجا>>.[3]

لذا كان الفصل بالزيادة مظهرا من مظاهر التخفيف، قال رمضان عبد التواب: <<وليست المخالفة هي الطريق الوحيد في اللغات للفرار من ثقل اجتماع الأصوات المتماثلة أو المتقاربة في الكلمة. فقد تنشئ اللغة فاصلا بين الصوتين

---

[1] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية،   17، وانظر: البكوش، التصريف العربي، ص189.

[2] محمد عبد الفتاح، الفصيح في اللغة العربية والنحو حتى أواخر القرن الرابع الهجري، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص96.

[3] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص101.

يخفّف من ثقل اجتماعهما>> [1]، ومما يطالعنا في هذا المدار أنّ اللسان العربي أدرج (ألف) الفصل بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة في توكيد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة، قال العيني: << أدخل الألف الفاصلة أي: أدخل الألف في (ليضربان) ليفصل بين النونات، وهو نون جماعة المؤنّث، ونونا التوكيد، فإنّهما نونان ساكنة ومتحركة وذلك فرارا من اجتماع النونات>>[2]، وهذا ما أكّده رمضان في قوله: << كما هو الحال في توكيد الفعل المسند إلى نون النّسوة، إذ تزيد اللغة العربية فيه ألف مد، بين نون النّسوة، ونون التوكيد، وهذه الألف يسميها الصرفيّون الألف الفارقة>>.[3]

ومثل ذلك الفصل بالألف بين الهمزتين، وهذا بين في ألسنة بعض العرب، قال العيني: << عند بعض العرب تقحم بينهما - أي يدخل بين الهمزتين- ألفُ ليكون فاصلا بينهما نحو قول الشاعر:

فيا ظبيةَ الوَعساءِ بين جلاجل   وبين النّقا أأنت أم أمّ سالم>>[4]

ومثل ما جاء من الإبقاء على الياء في صيغة (فعلية) عند النّسب إذ كانت معتلة العين أو مضاعفة، إذ مقتضى القياس أن تحذف الياء من هذه الصيغة، إلا أنّ توالي الأمثال آذن بالإبقاء عليها لتكون فاصلا بين المتماثلين الثقيلين، لذا آثر اللسان العربي الفصل بالياء بين المضاعفين لتحقيق الاقتصاد في المجهود النّطقي، وبذا دفعت علّة التخفيف القياس لعدم تأثر الجانب الدّلالي بالإبقاء أو الحذف للياء، جاء في كتاب التكملة في: أثناء الكلام على النسب إلى فعلية <<فإن

[1] عبد التواب، التطور اللغوي، 44، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، ص166.
[2] العيني، شرح المراح، ص112.
[3] عبد التواب، التطوّر اللغوي، ص44.
[4] العيني، شرح المراح، ص186.

كانت العين معتلّة، أو مضاعفة لم يحذفوا هذه الياء، قالوا: في بني حويزة: حويزيّ، وفي شديدة، شديديّ كراهة اجتماع المثلين لو حذفت الياء>>.[1]

2)- الحذف:

يُعد هذا المظهر فاشيا في اللّسان العربيّ، وقد استأثر بخط وافر من دائرة علّة التخفيف، إذ لم يقتصر على حذف وحدة صوتيّة واحدة بل يتجاوز ذلك، وربّما أبقى على وحدة صوتية واحدة دون ضياع الدلالة، فليس مقتصرا على فاء الكلمة دون العين أو اللاّم فهو آخذ ببنية الكلمة دون أن يكون متسلّطا على موقع صوتيّ محدّد في جذر الكلمة، ولكن هذا لم يمنع من أن يكون له وجه قياسيّ في كثير من المسائل، ولا غرو أن يخالف هذه القياسيّة في بعض المسائل التصريفيّة لتحقيق الاقتصاد في المجهود النطقي أكثر فأكثر، وهذا ما سيطالعنا في مسائل حذف الهمزة، وأصوات المدّ، والأصوات المتماثلة، وقد يستغني عن أبنية ثقيلة دون التعويض عنها، وقد يستغني ويعوّض ببنية أخرى أيسر، وقد تختزل وحدة صوتيّة من غير حروف المدّ على نحو ما يطالعنا في تصغير الأسماء الخماسيّة والسداسيّة.

ولعل أول صورة الحذف تطالعنا في الاستغناء عن الصيغتين (فِعُل) و(فُعِل) - إلاّ في لفظة دُئل- في باب الاسم الثلاثي المجرّد، لأنّ صعوبة الانتقال من كسر إلى ضم، ومن ضم إلى كسر، قادت اللّسان العربيّ إلى استبعادها لما فيها من الثقل، فالبناءان << (فِعُل) و(فُعِل) غير موجودين>> [2]، قال ابن يعيش: << وليس في الأسماء (فُعِل) إلا (دُئِل) اسم قبيلة أبي الأسود والمعارف غير

[1] أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، 259. وانظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص163.
[2] الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص30.

معوّل عليها في الأبنيّة لأنّه يجوز أن يسمّى الرجل بالاسم والفعل والحرف>> [1]، وقال في موطن آخر: << وليس في الكلام (فِعُل) كأنهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضم الذي هو أثقل منه>>.[2]

ولعل في علّة التخفيف ما يفسّر لنا دوران ستة أبنية في فلك الاسم الخماسي والاستغناء عن بقية الأبنية بالحذف نظرا لثقلها، يقول الحلواني: <<كان ينبغي لهذه الأبنية أن تزيد على خمسين ومائة، إلاّ أنّها أقل الأبنية في الأسماء العربيّة وعلّة هذا - كما قدمنا- إيثار العرب الخفّة في النطق، والنفور من ثقيل الكلمات، وعلى هذا لم يبق منها إلاّ أربعة أبنية اتّفق عليها اللغويّون، وزاد بعضهم بنائين آخرين>>.[3]

ومثل هذا استغناؤهم عن الفعل الخماسيّ دون تعويض << إذ لا خماسي في الفعل لثقله أصليا>> [4]، وربّما حذفوا الفعل المطاوع لثقله، واستبدلوا به فعلا آخر يؤدّي معناه، وحقّ الفعلين في باب المطاوعة أن يكونا من جنس واحد في جذرهما ويعزّز ذلك ما ذهب إليه الحلواني بالقول: <<والمطاوعة هي: أن يدل أحد الفعلين على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير...ويبدو لك من هذه الأمثلة أنّ الفعلين في المطاوعة متلاقيان في الأصول، إلاّ أننا في بعض الأحيان نجد اللغة تستغني عن أحد الفعلين بما يرادفه من ذلك أنّ العرب يقولون: طردته فذهب، وأعطيته فأخذ، فالفعل ذهب حلّ محلّ الفعل المطاوع: انطرد، أو اطّرد، والفعل (أخذ) أيضا حلّ محلّ الفعل (انعطى) أو (عطا)، وليس لهذه

[1] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص23.
[2] نفس المرجع، ص24.
[3] الحلواني، المعنى الجديد في علم الصرف، ص85.
[4] الجرجاني، المعنى الجديد في علم الصرف، ص27.

الظاهرة غير إيثار الخفّة، فإنّ العرب وجدوا (ذهب) و(أخذ) أيسر عليهم من الفعلين القياسيين، ويؤدّيان المعنى نفسه، فاستغنوا بهما عنهما>>.[1]

ومن صور الحذف بقصد التخفيف والسهولة ما وقع للهمزة من حذف أو إبدال، وقد استأثرت هذه الصورة بأنظار التصريفيين القدامى والمحدثين، إذ خصّت بالبسط والتفصيل في المدوّنة الصرفيّة، لأنهم ارتأوا أنّ صوت الهمزة عسير في النطق، لذا فإن بعض القبائل العربيّة، ولا سيّما الحجازيّة، قد مالت إلى تسهيل الهمزة بالحذف أو الاستبدال، قال أبو علي الفارسيّ: << الهمزة حرف يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق، فلمّا كانت كذلك استثقل أهل التخفيف إخراجها من حيث كانت كالتهوّع، فخفّفوها، وتخفيفها لا يخلو من أن يجعل بين أو بأن تقلب، أو بأن تحذف>>.[2]

وقد وقف عليها الدرس الصوتي الحديث طويلا، وأدرج لها تفصيلا في قانون التيسير والسهولة، وأنّ اختزالها يُعدّ صورة من صور التخفيف، يقول رمضان عبد التواب: << وممّا ينطبق عليه هذا القانون: ظاهرة (الهمز) في اللغة العربية، ومحاولة بعض القبائل القديمة التخلّص منها، وعلى الأخصّ قبائل الحجاز، كما تخلّصت منها معظم اللهجات العربية الحديثة، وصوت الهمز صوت عسير النطق، لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عمليّة تحتاج إلى جهد عضليّ كبير>>.[3]

والحذف الذي ذكرته المدوّنة التصريفية قديمها وحديثها يجري في مدار تتابع همزتين مما يستدعي ثقلا في النطق، ومثاله البيّن الذي وقفت عليه المدوّنة الصرفيّة هو إسناد صيغة (أَفْعَلَ) في الماضي إلى ضمير المتكلم في المضارع

[1] الحلواني، المعنى الجديد في علم الصرف، ص173.

[2] أبو علي الفارسيّ، التكملة، ص228.

[3] عبد التواب، التطور اللغوي، ص47.

فيتولّد الثقل، فالفعل (أحْسن) و(أكرم) عند التحويل إلى المضارع، والإسناد إلى ضمير المتكلم تصبح صورتهما المفترضة (أُأكرم) و(أُأحسن) لذا عمدت العربية إلى حذف أحد المقطعين لتحقيق الاقتصاد في الجهد النطقي وتيسيره، قال ابن عصفور: كما أنّهم قالوا: أُكرم، وأصله (أُأكرم) فحذفوا الهمزة الثانية استثقالا لاجتماع همزتين>> [1]، قال عبد التواب: << الأصل فيه (أُأكرم) فتوالى فيه مقطعان متماثلان وقد عرفنا من قبل أن العربية تفرّ من توالي الأمثال، فتحذف أحد المقطعين المتماثلين، وبذلك يصبح الفعل (أُكرم)>> [2]، لذا فإن الثقل وحده مؤول عن التخلص من أحد المقطعين المتتابعين، أمّا أحد حذف الهمزة من (أَفعل) عند التحويل إلى (يُفعل) في المضارع، فهو من باب طرد الباب على وتيرة واحدة، إذ لم يختلف نظر المحدثين عن نظر القدامى في هذه المسألة، جاء في كتاب التكملة <<والأصل: يؤكرم مثل يدحرج، فحذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين، إذا قال المتكلم (أنا أفعل)، وأتبع سائر حروف المضارعة الهمزة>> [3]، وعزّزت المدونة الصرفية الحديثة ما ذهب إليه التصريفيّون القدامى في هذا النظر، يقول عبد التواب: << ثم تقاس باقي صيغ المضارعة على هذه الصيغة طردا للباب على وتيرة واحدة>> [4]، وقال الشايب: <<أمّا نكرم ويكرم، وهنا توقف قانون الاقتصاد في الجهد، فجاء دور القياس الذي عمّم هذا الحذف على

---

[1] ابن عصفور، الممتع في التصريف، 426/2، وانظر: ابن مالك، أيجاز التعريف، ص 194، والسيد، في علم الصرف، ص69.

[2] عبد التواب، التطور اللغوي، 70. وانظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، ص300.

[3] أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، ص524. وانظر: الثمانيني، شرح التصريف، ص381، والجرجاني، المفتاح في الصرف، ص100.

[4] عبد التواب، التطور اللغوي، ص70.

جميع الصيغ طردا للباب على وتيرة واحدة وذلك في نكرم...فالقانون الصوتي أثر في بعض الأسئلة اللغوية، ثم جاء دور القياس>>.[1]

ويطالعنا الحذف غير القياسي للهمزة في الأفعال الأمرية بـ (أكلَ، وأخذ، وأمر، ورأى، وسأل) فقالوا: كُلْ، وخُذْ، وَرَه، وَسَلْ)، وفي المضارع (يرى) و(يسل) بقصد التخفيف والميل إلى الاقتصاد في الجهد الأقل، جاء في دقائق التصريف>> وحرف منه نادر وهو رأى يرى رؤية العين، ورؤيا المنام، ورأيًا بالقلب فهو راء، وذلك مرئيّ، شذّ عن أصحابه فترك همزة من غابره طلبا للخفّة واستئناسا لكثرة مجراه في الكلام>> [2]، وقال ابن مالك: ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات (خُذْ) و(كُلْ) و(مُرْ) والأصل أؤخذ، وأؤكل، والأمر ولكنها خففت لكثرة الاستعمال>>.[3]

ولم تختلف أنظار المحدثين عن القدامى في هذه المسألة، إذ ذهبوا إلى أنّ الحذف في هذه الأفعال ولّد التخفيف في نطقها، قال البكوش: <<لكن الأفعال التي يكثر استعمالها مثل (سأل) تخفّ على الألسن فتسقط منها الهمزة، لذلك نجد إلى جانب الصيغ القياسيّة صيغا خالية من الهمزة (يَسَلْ لم يَسَلْ) في الأمر: (سلْ) لكن هذا لا يحدث إلا في الأفعال الكثيرة الاستعمال مثل: سأل ورأى>> [4]، وممّا يلحق بمسألة توالي الأمثال حذفهم للعين وإلقاء حركتها على الفاء وذلك في الأفعال (أَحَسْتُ، وظِلت، ومسْت)، قال سيبويه: <<وإذا كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحويل، حذفوا، لأنه لا يلتقي ساكنان ومثل ذلك قولهم: ظِلْت،

---

[1] الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص300.

[2] ابن المؤدب، دقائق التصريف، ص421، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، 620/2.

[3] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ص 195، وانظر: الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص155.

[4] البكوش، التصريف العربي، ص 112، وانظر: الحلواني، المعنى الجديد في الصرف، ص 144، والنشرتي، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، ص56.

وَمِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا: خِفْتُ، وليس هذا النحو إلاّ شاذا>>[1]، وجاء في الممتع في التصريف وقد شذّ العرب في شيء من ذلك فحذفوا المثلين تخفيفا لمّا تعذّر التخفيف بالإدغام والذي يحفظ من ذلك: أَحستُ، وظلت، ومست وسبب ذلك أنه لمّا كره اجتماع المثلين فيها حذف الأول منها تشبيها بالمعتل العين>> [2]، والقول نفسه في أنظار المحدثين، قال عبد التواب: << ومن الحذف لكراهة توالي الأمثال قولهم: ظننت وظلت في لغة بني سليم>>.[3]

ومن مواقع توالي الأمثال التي تخلصت منها العربية بطريق الحذف التقاء (تاء) (تفعّل) و(تفاعل) و(تفعلل) مع تاء المضارعة، نحو: تتلظّى، فبالتخفيف تحوّل إلى (تلظّى) قال عبد التواب: << وتميل العربية إلى التخلص من توالي الأمثال في أبنيتها عن طريق آخر وإلى جانب طريق المخالفة الصوتية، ووضع العازل بين الأصوات وذلك هو طريق الحذف، ومن أمثلة ذلك فيها: صيغ (تفعّل) و(تفاعل) و(تفعلل) مع تاء المضارعة مثل تتقدم وتتقاتل وتتبختر فالكثير في العربية الاكتفاء بتاء واحدة>>.[4]

ومثل هذا إلحاق (ات) في باب جمع المؤنث السالم، إذ تحذف التاء من المفردات المنتهية بالتاء عند إلصاق (ات) لتوالي الأمثال وبينهما حاجز غير حصين مما يترتب عليه حدوث ثقل في نطق الكلمة، لذا لجأت العربية إلى الحذف بقصد التخفيف.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 422/4، الشهري، الأصول المرفوضة، ص 116، الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ص42.

[2] ابن عصفور، الممتع في التصريف، 661/2.

[3] عبد التواب، التطور اللغوي، ص46.

[4] عبد التواب، التطور اللغوي، ص45.

ومما يجري في هذا المدار حذف التاء من المفردة عند النّسب، لأنّها تتسبب في تشكيل ثقل عند التقائها بالياء المشددة << ومثل ذلك طريق النسبة إلى ما فيه تاء التأنيث (دولة) (دَوْليّ)>> [1]. أمّا حذف الأصوات الصائتة الطويلة بقصد التخفيف، فيكاد يشكّل ظاهرة بيّنة في الدرس الصرفي، فقد حذف المزدوج الصوتي الصاعد (wi) من صيغة (فِعْلَة) الدالة على المصدرية، لذا عد مقطعا مكروها في اللسان العربي فاختزلته، قال سيبويه: << وأما المصدر، فإنهم يقولون: التِدّة، والطِدّة، وكرهوا وَطَدًا، ووتدًا، لما فيه من الاستثقال...>> [2]، فالأصل (وِتْدة) و(وِطْدة) أما (الوَطْد، والوتد) فأسقطوا أيضا المزدوج الصاعد (wa) لثقله، جاء في التكملة << وقالوا في مصدر (وَطَد) و(وَتَدَ) يَتِدُ: طِدة، وَتِدة، وكرهوا وَطْدًا، ووَتْدً، لأنه إن بيّن ثَقُل، وإن أُدغم التبس>> [3]، وقال الجرجاني: حذفت الواو في: هِبة، وعِدة، وَزِنة، أصلها: الوِهبة، والوِعدة، والوزنة، في المصادر، نقلت الكسرة إلى ما بعدها لاستثقالها عليها فحذفت تخفيف إلا الوجهة لئلا تلتبس بالجهة>> [4]، وزاد ابن يعيش أن حذفها في المصادر جاء تبعا لحذفها في الفعل، وحذفت الواو تخفيفا، لأنها قد حذفت من فعل هذا المصدر أيضا أعني: أَعد، أزن>>.[5]

وقد تقدم صيغة في المصادر على صيغة أخرى في اللسان العربي، لأنها أقل كلفة في النطق على حدّ قول الميداني: ومصدر تفعّل يجيء على (تَفَعّل)، نحو: تقبّل، تقبُّلا، وعلى (تِفعّال) نحو: تملّق (تملاّقًا) و(تملّقا) وهذا هو الأصل لوجود ألف المصدر فيه قال الشاعر:

---

[1] الحلواني، المعنى الجديد في علم التصريف، ص347.

[2] سيبويه، الكتاب، 474/4.

[3] أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، ص620

[4] الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص101.

[5] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص334.

ثلاثة أحباب فحبٌّ علاقة   وحبّ تملاّق وحبّ هو القتل

ولكنّهم أثروا (التفعُّل) لخفته>> [1]. حذفت الواو تخفيفا في باب صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف في غير لغة بني تميم، وقد تعذّر مجيء الواو في الأجوف مما صيغ من ذوات الواو لاجتماع الأمثال بين الصوائت الطويلة والقصيرة فيه مما يؤذن بالثقل فيستوجب الحذف << وقال البصريّون: لا يجوز الإتمام في ذوات الواو البتة إلا في نادر الحال، وإنّما أتمّوا في الياء، لأنّ الياء وفيها الفتحة أخفّ من الواو المضمومة[2]، ألا ترى أن الواو إذا انضمت فرّوا منها إلى الهمزة، فيقولوان في جمع (دارا): (أدؤر) فهذا يدلّك على أنّ الياء أخف من الواو>>.

ومن الحذف الاعتباطي لتسهيل النطق حذف الواو من الأسماء الثنائية، نحو: أب، أخ....فقد لحقت كلا منها واوا أو ياء وقعت موقع لام الكلمة، من أجل ذلك ذهب القدماء إلى أن اللامات محذوفة من هذه الكلمات حذفا اعتباطيا لتخفيف نطقها، ومما بدا فيه واضحا حذف المقطع المزدوج الهابط (aw) المكروه في العربية ما وقع للفعل المثال عند تحويله إلى المضارع، وهي مسألة قياسية في نظر القدامى والمحدثين، وقد فُسرت بعلة التخفيف << والعلّة في إسقاطها هي وقوعها بين الياء والكسرة يدلّك على ذلك أنّها إذا زالت الكسرة بعدها صحّت، ولم تسقط، نحو قولهم: وَجَلَ: يوْجل....>>.[3]

---

[1] الميداني أحمد بن محمد، نزهة الطرق في علم الصرف، تح: د.يسريّة محمد إبراهيم، ط 1، [د.ت]، ص545.

[2] ابن المؤدّب، دقائق التصريف، 275، وانظر: الحلواني، المعنى الجديد في علم الصرف، ص 262.

[3] الثمانين، شرح التصريف، 374، وانظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 48، وابن عصفور، الممتع في التصريف، 426/2.

وقال البكوش: <<ولا شك أن كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في إسقاط الواو باطّراد، فللواو وخصائص الضمّة الحلقية، وهو ما يجعلها منافرة للكسرة، لذلك تسقط الواو فتخف الصيغة>>.[1]

وللتخفيف حضور بيّن في الاسم المقصور والمنقوص عند جمعهما جمع مذكر سالما إذا تجاوز الثلاثي، أو نسب إليهما أو وقعا في باب التصغير، كلّ ذلك لأجل الخفّة>>، فإذا جمعت ما آخره ألف هذا الجمع، قلت في مثنى، ومعلّى، ومصطفى والأعلى: هؤلاء مثنون، ومصطفون، ومعلّون، والأعلون، فحذفت الألف التي قبل الواو وبقي ما قبلها على ما كان عليه من الفتح>> [2]، وقال في التصغير: << فإن كانت خامسة فصاعدا حذفت فلم تثبت، تقول في قرقرى: قُريقر..>>[3]، ومن مظاهر الحذف بالتخفيف ما ذكرته المدوّنة الصرفيّة في باب تصغير الترخيم، وفيه تحذف الزائد صالحا للبقاء مع إحدى صيغ التصغير>>.[4]

3)- المماثلة الصوتية:

المماثلة مصطلح جرى على ألسنة المحدثين، وتوجّهوا به إلى << تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلا جزئيا أو كلّيا>> [5]، فإن كانت المماثلة تامة فيعني ذلك الإدغام، ويقطع النظر عن نوعي المماثلة فإنّ مآلها إلى التخفيف، والياء أخف من الواو>>، وهذا بيّن في المماثلة الكاملة، لأن اللسان يرتفع بالصوتين المتماثلين مرّة واحدة، ثم يسغَل بهما مرة واحدة، وهذا اقتصاد في المجهود النطقي، لأن النطق بالصوت الواحد مرّتين، ويتبعه مماثلة بالنطق مرتين

[1] البكوش، التصريف العربي، ص128.

[2] أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، ص497، ص502.

[3] أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، ص 497، ص502، وانظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص146.

[4] شاهين، المنهج الصوتي، ص158.

[5] عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص378.

يتسبب بالثقل، وما تعريفهم للإدغام التام إلاّ ضرب من تأكيد قانون التيسير والسهولة>>، الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين رفعه واحدة، ووضعك إيّاه بهما موضعا واحدا وهو لا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين>> [1]، وليست المدوّنة الصرفية عن هذا ببعيد، إذ << ينظر إلى المماثلة على أنها تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق...وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنّب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها>> [2]، ونصّ عبد القادر عبد الجليل على أن ظاهرة الإدغام برمّتها لا تتجاوز علّة التخفيف لجريانها في الأصوات دون ان تحدث تغييرا في الدّلالة، قال: << إنّ تحقق ظاهرة الإدغام في المستوى الصوتي ذو غرض قصديّ، مساره التخفيف، والتيسير في عملية الإجراء النطقي>>.[3]

وقد نصّ المصاورة في بحثه الموسوم بـ (المماثلة في العربية: رؤية جديدة) على أن المماثلة تمكّن في أحد وجهيها من اليسر في مسلك علّة التخفيف الذي يرمي إلى التيسير والسهولة في عملية الأداء النطقي، قال: << والمماثلة الصوتية تحقق هدفين، أو كليهما لابن اللغة، الأول الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول عند التكلّم عن طريق التخلّص من التنافرات في التجمّعات الصوتيّة المختلفة، إن كلمات أو جملا، والثاني تحقيق الجمال المنشود الذي يتغيّاها المتكلّم عن طريق الانسجام اللفظيّ بين المتجاورات>>.[4]

---

[1] ابن عصفور، الممتع في التصريف، 689/2.

[2] عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص386- 387.

[3] عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص55.

[4] المصاورة، جزاء محمد، المماثلة في العربية: رؤية جديدة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 44، العدد (3)، 2017، ص189.

4)- المخالفة الصوتية:

هي الوجه العكسي للمماثلة، إذ تنزع إلى المباعدة بين الصوتين المتماثلين لتيسير النطق بهما، وقد خصّتها المدوّنة الصرفية والصوتية بالوقوف عليها والبيان، وذهبت إلى أن لها قصدا تسعى إليه << والسر في هذا أن الصوتين المتماثلان يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهودا عضليا كأصوات اللين وأشباهها>>[1]، وعلى هذا فإن المخالفة متولدة عن قانون التيسير والسهولة << فالمخالفة بوصفها أثرا لقانون الاقتصاد في الجهد ظاهرة صوتية تشيع في معظم اللغات ومن هذا القبيل اختزال المشدّد والتعويض عنه بمدّ حركة السابق نحو: دنّار ⟵ دينار وقرّاط ⟵ قيراط>>.[2]

ولم يفت التصريفيين القدامى أن ينبّهوا على مسألة المخالفة، فقد ذكروها في أثناء بسطهم لأمثلتها في باب الإبدال <<وأكثر ما جاء من ذلك فيما كان مضاعفا، لثقل التضعيف، قالو: ديباج وهو فارسي معرب، وأصله: دبّاج، لقولهم في تكسيره دبابيج، وفي تصغيره: دبيبيج، والتصغير والتكسير ممّا تردّ الأشياء إلى أصولها>>[3]، وقال ابن مالك: << وقد خفّفوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء، نحو: تظنيت لأنه من الظنّ>>.[4]

---

[1] أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص55.

[2] الشايب، أثر القوانين الصوتية، 298، 346. وانظر: البكوش: التصريف العربي، 72، وعبد التواب، التطور اللغوي، 41، والحلواني، المغنى الجديد في الصرف، ص104.

[3] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص246.

[4] ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ص 88، وانظر: الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص94.

لمّا عُدت المخالفة الصوتية مظهرا من مظاهر التخفيف، فقد خُصّت بالبحث والدّرس على نحو ما يطالعنا بحرة في بحثه الموسوم بـ (قانون المخالفة الصوتية، وأثره في نمو الثروة اللفظية للعربية الفصحى) إذ ذهب إلى القول: <<وقد ذكر اللغويون في تعليلهم لظاهرة المخالفة أسبابا يرجع بعضها إلى ميل المتكلم نحو تيسير الجهد العضلي العصبيّ المطلوب بذله من أعضاء النطق عند إنتاج الأصوات، إذ أنّ إنتاج صوتين متماثلين متجاورين يتطلب تركيزا عصبيا ومجهودا عضليا أكبر مما يلزم في إنتاج الصوتين متخالفين، ولذلك يلجأ المتكلم بطريقة غير واعية في معظم الأحيان إلى تجنّب الصعوبة بأن يستبدل بأحد المتماثلين صوتا آخر يغلب أن يكون من تلك الأصوات التي لا يستلزم إنتاجها مجهودا عضليّا كبيرا>>.[1]

أما الرفايعة، فقد أفرد دراسة تطبيقية لقانون المخالفة الصوتية على توالي الأمثال في بنية المفردة اللغوية التي حفظتها المدونة اللغوية، إذ ذهب إلى أنّ الخفة في الأداء النطقي كانت مدعاة إلى التحول الداخلي في بنية المفردة، وأن ذلك المظهر لم يكن غائبا عن أنظار التصريفيين من قدامى ومحدثين، ولم يتوان النّظر الصرفي في تلمّس علّة هذا التحوّل حيث عنّ لهم مثاله، فذهب جماعة إلى إدارة هذا التحول على علة التخفيف، لأنّ التضعيف يثقل على بعض الألسنة، فكان الخلاص من هذا الثّقل بالفرار إلى هذا الضّرب من التحوّل لنشدان الخفّة>>.[2]

---

[1] بحرة، سامر زهير، قانون المخالفة الصوتية وأثره في نموّ الثروة اللفظية للعربية الفصحى، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (32)، العدد (3)، 2010، ص30.

[2] الرفايعة، حسين، التحوّل الصوتي في بنية الكلمة المضاعفة المسموعة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد (80)، السنة الخامسة والثلاثون، كانون الثاني، حريزان، 2011، ص102.

وليس هذا ببعيد ما ذهب إليه قحطان رشك الذي ارتأى أنّ ثمة أسبابا كثيرة أن يفسّر بها القلب المكانيّ، ويبرز من بين هذه الأسباب طلب التخفيف ظاهرة القلب المكاني لا تخضع لسبب واحد بل لأسباب كثيرة منها: <<التيسير في الأداء النطقي، فقد يقع بغية التيسير والسهولة>>.[1]

5)- التبدلات الصوتية:

يقصد بها تلك التحولات الجارية بطريق الإبدال، أو الإعلال بالقلب دون أن يتأثر ترتيب الأصوات في بنية الكلمة، فهو تغيير موضعي بقصد التخفيف، ومسائل هذا الباب ثرّة إلى حد بعيد، وقد وقفت عليها المدوّنة الصرفية قديمها وحديثها بالبحث والاستقصاء، والتحليل، وجملة ما ذهبوا إليه أن تلك المسائل تدور في فلك التخفيف << ومن العرب من يقلب هذه الواو طلبا للتخفيف، فيقول: ياَ جَل...>>[2]، وفي قلب الواو والياء ألف إذا تحركنا وانفتح ما قبلها ما يشي بالتخفيف فقالوا << في (قَوَم) و(بَيَع) قام وباع، فقلبوا الواو والياء ألفا لخفة الألف، ولتكون العين حرفا من جنس حركة الفاء>>.[3]

ويرى الحلواني أن ذلك يشكّل ظاهرة فاشية في لسان العربي لإيثار الخفّة وقد اعتاد العربي القديم أن يحوّل الواو ياءا في مثل: ميزان، وقيمة، إذ أنّ الأصل الأوّل: مِوْزان، وأصل الثانية: قِوْمة، وسبب ذلك أنه لم يستخف نطق الواو الساكنة بعد كسرة، لتنافرها الصوتي، فقلبت الواو حرفا يجانس الكسرة وهو

---

[1] رشك، قحطان، ظاهرة القلب المكاني بين الدارسين الصوتي والصرفي: دراسة تطبيقية في معجم الطراز الأول لابن معصوم المدني: (1120هـ) الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، العدد السادس، 2016، ص118.

[2] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص226.

[3] ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص226.

الياء[1]، ومثل هذا ما نصت عليه سميرة بنت موسى في مسألتي الإبدال والإدغام << وأمّا الإبدال اللغوي فليس ضروريا، وإنّما هو للتوسّع، أو ميل في اليسر والسهولة...فالإدغام إذن هدفه اختصار الجهد العضلي الذي يبذله المتكلم عند النطق بحرف واحد مرتين دون إدغام، وهذا فيه ثقل على اللسان لذلك لجأ المتكلم العربي إلى الإدغام طلبا للتخفيف والسهولة في النطق>>.[2]

6)- القلب المكاني:

ينهض القلب المكاني بتبادل الأصوات لمواقعها في داخل بنية الكلمة، وهو أمر لا خلاف عليه في المدونة الصرفية قديمها وحديثها، قال أحمد مختار: << وقد يحدث في بعض الأحيان تتبادل الأصوات المتجاورة أماكنها في السلسة الكلامية، ويسمى هذا قلبا>> [3]، وقال الشايب: << يعرّف القلب المكاني بأنّه عملية تبادل صوتين لمواقعهما ضمن كلمة واحدة>>.[4]

وعدت هذه الظاهرة في العربية ثمرة من ثمار الاقتصاد في المجهود النطقي ليس غير << والقلب المكاني اللغوي هو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك>> [5]، وأجمل ذلك الشايب في إدارة القلب المكاني على علّة التخفيف << والقلب المكاني في مجمله ثمرة من ثمار قانون الاقتصاد في

---

[1] الحلواني، المغني الجديد، ص 103، وانظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص189.

[2] سميرة بنت موسى، ملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني، رسالة ماجيستر، الجزائر، ص 121-125.

[3] عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص390.

[4] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 462، عمار ربيح، بنية الكلمة العربية والقوانين الصوتية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي، 2007، ص 142-147.

[5] عبد التواب، التطور اللغوي، ص75، وانظر: النشرتي، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، ص6.

الجهد، فقد أكّد بروكلمان أن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض ينشأ بسبب صعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي>>.[1]

وقد حظيت مسألة القلب المكاني الناهض بتبادل ترتيب المواقع بين أصوات المفردة الواحدة بدراسات ثرّة، إذ أدارها أصحابها في الغالب على مظهر التيسير والسهولة الذي يساعد في الأداء النطقي، وتطالعنا في هذا المسلك دراسة الحموز الموسومة بـ (ظاهرة القلب المكاني في العربية: عللها، أدلتها، تفسيراتها، أنواعها)، وخلص فيها إلى القول: << وانتهيت في ذلك كلّه إلى أن فيضا غزيرا مما عُدّ مقلوبا في لغتنا يمكن إخضاعه لنظرية التيسير والسهولة على الذوق العربي للتخلص عن تجاور بعض الأصوات الثقيلة، أو المتماثلة، لأن العربية تكره مثل ذلك...ولذلك نستطيع أن نقول من غير تردّد إنّ ظاهرة القلب المكاني تعود إلى نظرية التيسير والسهولة>>.[2]

ومثل هذا ما ذهب إليه محمد يحي في بحثه (القلب المكاني في صوامت صيغ العربية)، إذ أدار ظاهرة القلب المكاني على مظهر التخفيف الذي يعد مظهرا فاشيا في اللغة السامية << القلب المكاني من الظواهر الصوتية التعاملية في أكثر لغات العالم القديمة والحديثة، ولا سيّما السامية منها التي تهدف إلى تحقيق الجهد الأقل في النطق كغيرها من ظواهر تريب الصوت من الصوت....>>.[3]

---

[1] الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص462.

[2] الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني (عللها، وأدلتها، وتفسيراتها، وأنواعها)، دار عمار، الأردن، ط1، 1986، ص184.

[3] سالم محمد يحي، القلب المكاني في صوامت صيغ العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، السعودية، العدد السادس عشر، 2005، ص208، وانظر: مأمون عبد الحليم وجيه، القلب المكاني في البنية العربية، مجلة كلية دار العلوم، الفيوم، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر، 2010، سميرة بنت موسى، ملامح الصوتيات التركيبية، عند ابن جني، رسالة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، 2012، ص108.

ومما ترتب على القلب المكاني المنع من الصرف لتحقيق التيسير والسهولة في النطق، فقد أطالت المدونة الصرفية الوقوف على كلمة (أشياء) واختلفت كلمة التصريفين فيها، أي في سبب منعها من الصرف، وأقرب هذه التفسيرات ما دار حول استثقال الهمزتين، فأخّرت الأولى هي اللام إلى أوّل الحرف فصارت أشياء كطرفان ووزنها من الفعل لفعاء>>.[1]

وارتأى رمضان عبد التواب أن سبب المنع عائد إلى نظام مقطعي ثقيل قاد إلى مسألة القلب المكاني لتيسير النطق بالكلمة ولعل المسؤول عن منع الكلمة: << أشياء>> من الصرف، وقوعها في القرآن في سياق تتوالى فيه الأمثال، لو صرفت في قوله تعالى: {وَلَا تَسْأَلُوا عَنِ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدُ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ} [سورة المائدة: الآية 101][2]، إذ لو صرفت لقيل: "عن أشياء إن" ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع: "إن"[3]. ولست على يقين مما ذهب إليه، لأن هذه المقطعية قد وردت في لغة التنزيل في آيات أخرى، قال تعالى: { وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ فِي ضَلاَلٍ كَبِيرٍ} [سورة الملك، الآية: 09][4]، ومسائل القلب المكانيّ، الاعتباطيّة، والقياسيّة، ثرّة، عالجتها المدونة اللغوية بتفصيل لا يمكن إدراجه في أثناء هذا البحث، لأن مقتضى الإشارة إلى مسلك الخفّة كان متطلبا ومدعاة وكفى.

---

[1] أبو علي الفارسي، كتاب التكملة، ص342.

[2] سورة المائدة، الآية 101.

[3] عبد التواب، التطور اللغوي، ص46.

[4] سورة الملك، الآية: 09.

الفصل الثاني:

الصوت الطبيعي واللغوي

المبحث الأول: الصوت ومفهومه

المبحث الثاني: الصوت الطبيعي والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثالث: أسباب حدوث الصوت

المبحث الرابع: الدلالة الصوتية وأساس التواصل اللغوي

1 -الصّوت ومفهومه:

جاء في لسان العرب "لابن منظور" أنّ الصّوت هو الجرس [1]، وهو النّداء والصياح، يقول: <<صات يصوّت...وصوّت به...نادى، ويقال صوّت فهو مصوّت، وذلك إذا صوّت بإنسان فدعاه، ويقال صات...فهو صائت معناه صائح>>[2]، ويكون الصّوت بهذا المعنى منطبقا على الإنسان وغيره.

وفرق "ابن سينا" (ت 427هـ) بين الصّوت والصياح بقوله: <<الصياح فهو لجميع من له حنجرة ورئة>> [3]، وهو للإنسان والحيوان على حد سواء، كما يميز بين الصوت والصياح والكلام، فيجعل الكلام للإنسان في قوله: <<فأما الكلام فهو للإنسان خاصة، وله تقطيع الحروف الصامتة باللسان وإرسال المصوتة عن الرئة>> [4]، ولا يكون الصياح في الإنسان إلا إذا كان أصما <<والذي يولد من الناس أصما فله صياح وليس له كلام>>.[5]

وينطبق هذا مع توصل إليه المحدثون، فمثلا يذكر "محمود السعران" بأنّ الصّوت اللغوي هو <<أصوات يحدثها جهاز النطق الإنساني وتدركها الأذن وهذه الأصوات تؤلف بطرائق اصطلاحية بكلمات ذات دلالات اصطلاحية>>.[6]

ولا يعرف "ابن سينا" (ت 427هـ) الصّوت اللّغوي إلا انطلاقا من مصدره قائلا: << الصوت فاعله التي عند الحنجرة بتقدير الفتح ويدفع الهواء

---

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 2/361.
[2] المرجع نفسه، ص1/362.
[3] ابن سينا، الحيوان، راجعه وقدم له إبراهيم مدكور، تحقيق: عبد الحليم منتصر، سعيد زايد، عبد الله إسماعيل، بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس، ص63.
[4] المصدر نفسه، ص63.
[5] المصدر نفسه، ص64.
[6] محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، مطبعة دار المعارف، مصر، ط 1، 1962، ص66.

وقرعه وآلته الحنجرة...>> [1]، ويكون هذا تعريفا للصّوت اللّغوي المختلف عن الصّوت الطبيعي في بعض خصائصه، والذي يتناوله "ابن سينا" (ت 427هـ) في مواضع عدّة من مؤلفاته.

ويفصل "القاضي عبد الجبار" (ت 415هـ) في ما يسميه بحبس الصوت، فيرى أنّ الصّوت أنواع، ويحدث على وجوه مختلفة، فأصل ميلاد الصّوت اللغوي هو حبسه، ومنه فإن طبيعة هذا الحبس والزمن الفارق بينها يؤسس مقاطع الكلام، يقول: <<والأصل في هذا الباب أن حسب الصّوت قد يختلف الوجه الذي يحدث عليه، فقد يكون صوتا مفيدا غير مقطع، وقد يكون مقطعا في جنس واحد، وقد يكون مقطعا في جنس على وجه يتصل تارة في الحدوث وينفصل أخرى، وقد يحدث على وجه يكون حرفا وحروفا>>.[2]

إنّ أصل ميلاد الصّوت اللّغوي عند "القاضي عبد الجبار" هو حبسه، ومنه فإن طبيعة الحبس والزمن الفراق بينهما يؤسسان لمقاطع الكلام كما يربط "القاضي عبد الجبار" حدوث الحبس بآلة النطق أو كما يسمّيها بنية الفم وغيره، لأن الصّوت فقد ينشأ عن غير ذلك، حيث يقول: << وقد يحدث على وجه لا يوصف بذلك، كصرير الباب، وإن كان قد يكون من جنس بعض الحروف، وإنما تكشف الحروف بأن يحدث الصّوت في بنية ومخارج مخصوصة كبنية الفم وغيره>>[3]، ويكون هذا صوتا طبيعيا، وقد حدده "الأصفهاني" (ت 365هـ)

---

[1] ابن سينا أبي علي الحسن بن علي، القانون في الطب، وضع حواشيه محمد أمين الضناوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ- 1999م، ج، 2/322.

[2] أبي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي (415هـ)، إملاء القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 7، خلق القرآن، قوم نصه إبراهيم الأبياري، بإشراف د. طه حسين، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الغدارة العامة للثقافة، ص6.

[3] المرجع نفسه، ص7.

بقوله: << الصّوت هو الهواء المنضغط عن قرع جسمين>>.[1]

وينطلق هذا التعريف من تحديد مصدر الصّوت وماهيته، في حين جاء تعريف "ابن فارس" (ت 395هـ) للصّوت باعتبار سماعه، وهو على بساطته أشمل إذ يجعل السماع مقياسا للصّوت مهما كانت طبيعته، ومهما كان مصدره، يقول "ابن فارس": << الصّوت الصاد، والواو، والتاء، أصل صحيح، وهو الصّوت، وهو جنس لكل ما وقر في أذن السّامع>>.[2]

إنّ الصّوت ظاهرة طبيعيّة مدركة من السامع قبل الناطق، فلولا السّامع لما تحقق وجود الناطق، لأن تعلم النطق يستدعي سماعه حتى يتمكن من تقليده.

هذه الصّفة الإدراكية السمعيّة جعلت طبيعة الصّوت عامة منتجة من جموع ظواهر طبيعية مختلفة، فيكون الصّوت طاقة أو شكلا من أشكال الطاقة المنتجة لوجود جسم طبيعي أو غير طبيعي في حالة اهتزاز أو تذبذب فيصدر عن ذلك تموجات معينة تنقل عبر وسط معين ناقل لتلك الذبذبات إلى أن تصل إلى أذن السامع.

وقد أصبح هذا المجال يختص به دارسون في إطار علم الأصوات الأكوستيكي وهو <<علم حديث العهد بالوجود نسبيا...إنه يمثل المرحلة الوسطى بين علم الأصوات النطقي وبين علم الأصوات السمعي>>.[3]

ويجدد إخوان الصفا أنواع الأصوات بنوعين:

---

[1] الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحق: محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، ص225- 226.

[2] أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط، 1399هـ- 1979م.

[3] عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط 1، 1992م، ص92.

أ- غير حيواني:

وينقسم بدوره إلى قسمين:

1- أصوات طبيعية الحجر والحديد والخشب، والرعد والريح، وكافة الأجسام التي لا تملك روحا من الجمادات.[1]

2- أصوات آلية كصوت الطبل والبوق، والزمر والأوتار وما شاكلها[2]، وقد يدخل في هذا الجزء ما حاول القدماء والمعاصرون من إصدار أصوات آلية هجائية لأصوات بشرية.

كما يوضح إخوان الصفا كيفية حدوث الصوت فيزيائيا انطلاقا من حركة الهواء نفسه، وهذا ما لا نجده في التعاريف السابقة حين تربط الصوت بالجسم المتحرك وليس يتحرك الهواء المتسبب في حركة الجسم، فالصوت الآلي: <<هو هواء يتقلب بين جسمين متصادمين بعنف، فيصلك الهواء الراكد في آلة السمع>>.[3]

ب- الأصوات الحيوانية:

وهي نوعان كذلك:

1- غير منطقية: مثل أصوات سائر الحيوانات غير الناطقة [4]، والتي يصلح عليها "ابن سينا" (ت 427هـ) صياحا، وينسب إليها الأصوات غير النطقية لقوله: <<وأما الأصوات الأخرى فقد تحدث عن الحيوان، وقد تحدث عن الحيوان لا

---

[1] ينظر: رسائل إخوان الصفا، وخلان الوفا، موفم للنشر، الجزائر، 1992م، ص3/39.

[2] ينظر: رسائل إخوان الفا، ص3/39.

[3] ينظر: رسائل إخوان الصفا، ص3/39.

[4] ينظر: رسائل إخوان الصفا، ص 3/39.

بالصياح، بل بنوع من صوت آخر مثل صفق اليدين، ومثل أصوات المخرزات عن صفاتها>>.[1]

2- أصوات منطقية: وهي الأصوات البشرية وهي نوعان:

أ- غير دالة: وهي أصوات طبيعية مشتركة بين جميع البشر كصوت الضحك، والبكاء، وأصوات الشخير، والسعال، وهي أصوات تعبيرية انفعالية، تحمل معاني موحدة وواحدة بين جميع الناس، ويحددها إخوان الصفا في أنها: << كل صوت لا هجاء له>>.[2]

والنطق انطلاقا من التعريف يبقى حقيقة بشرية خاصة إذا قابلناه بالصمت كما ورد عند "ابن سينا" حين يقول: <<قد ثبت أن الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصامت هو النطق، وبه وقع التمييز في الحد المنسوب إلى الحكيم (أرسطو)، وإن كان يفسره أصحابه بغير الظاهر...>>.[3]

ويعطي "الأصفهاني" (ت 395هـ) بعد آخر للنطق حين لا يرى له هيئة معينة وطبيعية محددة إذ يقول: << فالكتاب ناطق لكن نطقه تدركه العين، كما أن الكلام كتاب لكن يدركه السمع>>.[4]

لقد انتقل معنى النطق المتعارف عليه عند العلماء << الأصوات المقطعة التي يظهرها الإنسان وتعيها الأذن>> [5]، فيكون النطق بذلك خاصا بالبشر

---

[1] ابن سينا، الحيوان، ص63.

[2] رسائل إخوان الصفا، ص3/40.

[3] ابن سينا أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت 466هـ) الحلبي، سر الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1969م-1389هـ، ص51.

[4] الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص757.

[5] نفس المرجع، ص226.

المالكين لقدرة تقطيع الحروف وتركيبها إلى كون النطق القوة على النطق، يقول عز وجل في كتابه العزيز الحكيم: { وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللهُ الذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [سورة فصلت، الآية: 21].[1]

ومنه جاء المنطق بقول "الأصفهاني": <<...ويسمى المنطقيون القوة التي منها النطق نطقا وإياها عنوا حيث حدوا الإنسان قالوا: هو الحي الناطق المائت، فالنطف لفظ مشترك عندهم بين القوة الإنسانية التي يكون منها الكلام، وبين الكلام المبرز بالصوت، وقد يقال الناطق لما يدل على شيء>>.[2]

ويجعل "ابن سينا" (ت 427هـ) هذه القوة في النفس فيربط النطق بالروح، ويسميها النفس الناطقة[3]، مقابل النفس الحيوانية والنفس النباتية.[4]

إنّ النطق لا يتعلق بالصّوت المسموع بقدر ما يرتبط بالمعنى الواقعي في نفس القارئ باعتبار دلائل واقعية في نفسه مدركة لحقيقته، فالنطق هنا غير معلوم الهيئة بحيث لا يعلم أحقيقة يكون أم مجاز، ويعبر "الأصفهاني" عن ذلك في كون النطق يتجلى في قوله: <<اللفظ الذي هو كالنطاق للمعنى في ضمه وحصره>>[5]، ولعل ذلك يكون أقرب لقوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابُنا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (سورة الجاثية، الآية: 29)[6]، وقوله جل

[1] سورة فصلت، الآية: 21.
[2] الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص757.
[3] ينظر: ابن سينا، النفس، تحقيق جورج قنواتي وسعيد زايد، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس، ص32.
[4] المرجع نفس، ص32.
[5] الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص757.
[6] سورة الجاثية، الآية: 29.

وشأنه: {وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابُ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} (سورة المؤمنون، الآية: 62).[1]

ويربط ابن "سينا" (ت 427هـ) النطق بالكتابة إذ يجعل الكتابة مرحلة متأخرة عن النطق يقول: <<...فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق، فاخترعت أشكال الكتابة، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي>> [2]، وهذا المبدأ تبنته أيضا العديد من الاتجاهات اللسانية الحديثة كنظرية جون ليونز (Lyons Jhon) القائلة أن العديد من اللغات لم تكن من قبل ثم أخضعت بعد ذلك للكتابة.[3]

أصوات دالة <<وهي كالكلام والأقاويل التي لها هجاء، وهي تقطيع الصياح بانضمام أجزاء الفم، فتحدث منه حروف، كما تضم الشفتين بنوع ما فتحت الباء، وتضم بنوع آخر فتحت الميم>>.[4]

ويبقى هذا التعريف غير ملم بمفهوم الصوت اللغوي الدال لأنه أغفل تقطيع النفس لإصدار أصوات أخرى غير الشفوية.

ويضيف الأصفهاني نوعا آخر من الأصوات، وهي الأصوات الاختيارية كالضرب باليد كصوت العود وما يجري مجراه، يقول الأصفهاني:
<<الصوت...وذلك ضربان: أحدهما صوت مجرد تنفس بالشيء كالصوت الممتد، والآخر تنفس بصوت ما، وهو ضربان أيضا: أحدهما غير اختياري كما يكون من الجمادات والحيوان.

---

[1] سورة المؤمنون، الآية: 62.

[2] ابن سينا، العبارة، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، تحقيق محمود الخضري بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ رئيس، ص2.

[3] ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق علي جليل، الإسكندرية، مصر، 1995، ص41- 42.

[4] رسائل إخوان الصفا، ص3/40.

والآخر اختياري كما يكون من الإنسان، وهو ضربان: ضرب باليد كصوت العود وما يجري مجراه، وضرب بالفم والذي بالفم ضربان: نطق وغير نطق كصوت الناي، والصوت منه إما مفرد عن الكلام، وإما مركب كأحد أنواع من الكلام>>.[1]

هذا التعريف البسيط للصوت ينقلنا من الصوت ذاته إلى كيفي إنتاجه أما كما يسميه ابن سينا (ت 427هـ) سبب حدوثه، فهلا يحدد طبيعة الصوت إلا من خلال ذلك، لإدراكه أن الصوت ناتج عن الحركة، وأن هذه لا تكون إلا لوجود سبب محرك لذلك.[2]

2 -الصوت الطبيعي والعوامل المؤثرة فيه:

نجد ابن سينا (ت 466هـ) في هذا المجال يفصّل ويحدّد ميزات الصوت الطبيعي العام ويعل وجوده.

أ- الصّوت مدرك: يربط ابن سينا بين صفتي الإدراك والمعقول، بل يجعل الثانية نتيجة للأولى، وهذا ليثبت لأنّ الصوت واقعي وموجود، إذ يستحيل إدراك ما لا وجود له، ومن هنا لم يكن الصّوت شيئا مجردا بل مدركا، << والصّوت معقول لأنّه يدرك، ولا خلاف بين العقلاء في وجود ما يدرك>>.[3]

ب- الصّوت عرض: يؤكد ذلك "القاضي عبد الجبار" في مناقشة لعلاقة الصّوت بالكلام والحروف، يقول: <<...وليس نرجع بالنظام المخصوص إلى معنى سوى الحروف، كما نقوله في تأليف الأجسام: لأن الحروف عرض، ولا يجوز أن

---

[1] الأصفهاني، المفردات في غريب، القرآن، ص757.

[2] المرجع نفسه، ص757.

[3] ابن سينا، سر الفصاحة، ص6.

يحلها عرض، لأن ذلك يستحيل على الأعراض>> [1]، وهنا ينفي "ابن سينان" عرض الصّوت اللغوي التجسيم ومن ثم الصفة. فالصّوت لا جسم له أي لا يشغل حيزا مكانيا معينا، ولو كان كذلك لأُدرك بالبصر أيضا.

وهذا ما يذهب إليه "ابن سينان" بقوله: << فلو كان [2] جسما لكانت الأجسام جميعا مدركة بحاسة السمع>>.[3]

وقد يأخذ مفهوم العرض أبعادا أخرى إن اعتبرناه مقابلا لغير الدوام، فالصوت مرتبط بالزّمن ارتباطا وثيقا من حيث الامتداد، وكذلك بالكينونة فالمكان بالنسبة للصوت مرتبط بقوة الانتشار الموجي للصّوت.

ويتحدّث "محمود غالي" في كتابه (أئمة النحاة) عن مفهوم عرضية الصّوت في فكر "ابن جني"، فيرى باختصار أن الصوت عرض وليس جوهر، يقول: << فالصّوت عرض أي أنه عارض يخرج مع النفس وليس أساسيا لحياة والفرد كالنفس>>.[4]

ج- الأصوات غير المتماثلة: وعلى اعتبار أن الأصوات لا تحدها الأجسام، فإنها بالطبيعة تكون مختلفة وينطبق الأمر على الأصوات اللغوية، فيرى "ابن سنان" استحالة تماثل الأصوات لاستحالة تجسيمها، يقول: <<...وذلك أنّا ندرك

---

[1] خلق القرآن، ص8.

[2] يعني ذلك الصّوت.

[3] ابن سنان، سر الفصاحة، ص06.

[4] د.محمد محمود غالي، أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1399هـ- 1979م، ص45.

الأصوات المختلفة، فالراء مخالفة للزاي، وكذلك سائر الحروف المختلفة، فإذا كانت الأجسام متماثلة، والأصوات تدرك مختلفة فليست بأجسام>>.[1]

ويكون التماثل في الأجسام موجودا في تكرار الجسم أو الشيء المجسم في الواقع إما خلقا أو صنعا بشريا، ورغم ذلك فقد يستحيل التطابق التام بين جسم وآخر تطابقا كليا، والأصوات وإن تكررت منفردة فهي لا تتماثل ولا تتطابق تطابقا كليا وإن كانت مصدر واحد.

فحرف الراء إن تكرر نطقه عدة مرات كان التشابه موجودا لأنه صوت واحد، فإن دخل الصوت عينه في بنيات لفظية مختلفة فالتماثل والتطابق التام ينتفي عنه رغم كونه صوتا واحدا، وهذا لتكفيه مع أصوات سابقة ولاحقة له، فتنتفي عنه صفات وقد يكتسب صفات جديدة.

ويدفع التمثيل هنا إلى استعمال ألفاظ هي أقرب للعامية في مفهومها منها للفصحى لتوضيح ما سبق، فإن قلنا راب بتفخيم الراء- وراب- بترقيق الراء- فلا فرق بين اللفظين ولا بين أصواتهما إلا في كون اللفظ الثاني اكتسب فيه حرف الراء صفة الترقيق، ورغم هذا الخلاف البسيط فإن معنى اللفظين سيختلفان لدرجة التضاد التام، فراب من الرائب ويطلق على الحليب السائل، إذا مضى عليه مدة من الزمن فتخثر وسار قطعة متماسكة تأخذ شكل الإناء الذي حوى الحليب سائلا أما راب الثانية فإنها تحمل معنى الانهيار والتشتت بعد التماسك والصلابة والقوة، فنقول حائط رايب بمعنى آيل سقوطه في أية لحظة لقدمه وذهاب التماسك الذي كان عليه حين شيد بفعل عوامل الطبيعة والزمن أوز بفعل

---

[1] ابن سنان، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت 466هـ) الحلبي، سر الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1969م- 1389هـ، ص6.

الإنسان، وهذا يؤكد أن الترقيق والتفخيم يؤيدان إلى الاختلاف بين دلالة الكلمات.[1]

لذا فالتماثل في الصوت الواحد قد لا يكون موجودا، ولا يكون ذلك عند انتقال الصوت في الهواء ليصل إلى أذن السامع، وتبقى الأذن المميز الوحيد للتطابق والاختلاف بين صوت وآخر، وفي هذا "إخوان الصفا": << واعلم أم كل له نغمة وصيغة وهيئة روحانية خلاف صوت الآخر، وأن الهواء من شرف جوهره ولطافة عنصره يحمل كل الصوت بهيئة وصيغة، ويحفظها لئلا يختلط بعضها ببعض، فتفسد هيئتها، إلى أن يبلغها أقصى مدى غاياتها عند القوة السامعة>>.[2]

د- الأصوات ليست صفات: إنّ الصوت ظاهرة قائمة برأسها، ومستقلة في غاياتها وتكيفها، والصوت ذو مصدر، وله صفات، ومن هنا يستحيل أن يكون هو نفسه صفات لغيره فرأى ابن سنان أنّ الصّوت ذات بنفسه، وليس صفة لذات ما، يقول: <<...فالذي يدل على أنّه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له أن الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية، ولا يجوز أن يكون صفة غير ذاتية، لما بيناه من أن الإدراك لا يتناول إلا الصفات الذاتية، والصوت مدرك بلا خلاف>>.[3]

هـ- التضاد في الأصوات: ونجد في هذه الميزة فريقين، أحدهما يقول بتضاد الأصوات والآخر ينفيها، ويجمع "ابن سنا" في كتابه (سر الفصاحة) آراء الفريقين، فيعرض لرأي علم الهدى المرتضى (ت 436هـ) الذي ينفي التضاد في الأصوات، أما الرأي المؤيد فينسبه "ابن سنان" لـ "ابي هاشم عبد السلام بن

---

[1] ابن سنان، سر الفصاحة، ص06.

[2] رسائل إخوان الصفا، ص3/40.

[3] ابن سنان، سر الفصاحة، ص9.

محمد الجبائي"، ويعتمد هذا على مقابلة الصوت باللون، والسماع بالنظر، فلما كان التضاد موجودا في اللون، فلا غرو أنه موجود كذلك في الصوت، ثم استحالة اجتماع صوتين في مكان واحد كما الألوان، ويرجع سبب ذلك إلى التضاد.[1]

ويقدم ابن سنان نقصا لما سبق موضحا بطلان ما ذهب إليه "أبو هاشم" الذي اعتمد في رأيه على أن الصوت واللون يدرك كل منهما بحاسة واحدة، فكان ذلك أساسا ليتشابها في كل الصفات الأساسية والعارضة، وهذا طبعا غير ممكن.

فإن سلمنا وجود التضاد في الألوان لإمكانية حلول لوم مكان آخر دون القطع بالتضاد فيها، لا يحدث في الصوت، يقول "ابن سنان": <<...إنّ الصّوتين المختلفين ليس محلهما واحدا، فيقطع على تضادهما لامتناع اجتماعهما فيه في ذلك الوقت الواحد، بل محال الحروف المتغايرة متغايرة، وإذا كان المحلان مختلفان فلا سبيل إلى القطع على التضاد باستحالة اجتماعهما في المحل لأن كل واحد من الصوتين المختلفين لا يصلح ان يحل محل الآخر>>.[2]

وهذا ما ذهب 'إليه القاضي عبد الجبار الذي ينفي التضاد في الأصوات حيث يقول: <<..لأن تضاد الأصوات ليس بينا لدينا>>.[3]

لينفي ابن سينان صفة التضاد في الأصوات اللغوية، ويشير بذلك إلى المقابلة في الحروف، ودور الحرف في البنية اللفظية، ومن ثم إدراكه أن الصوت اللغوي له علاقة بسياق النية اللفظية من ناحية، ودوره في تحديد المعنى.

---

[1] المرجع نفسه، ص9.

[2] ابن سنان، سر الفصاحة، ص10.

[3] خلق القرآن، ص28.

و- الانتقال والديمومة في الصوت: قد نتصور منتقلا في الهواء حتى يصل أذن السامع، لكن ابن سنان يقول أن: << الأصوات تدرك بحاسة السمع في محالها، ولا تحتاج إلى انتقال محالها وانتقالها، وكونها أعراضا منع من انتقالها>> [1]، فلا نستطيع التحكم في توجيه الصوت لجهة دون أخرى على خلاف النظر، لهذا كان المنع في النظر ولم يكن أبدا في السماع.

وفي هذا الصدد أوجب الإسلام غمض البصر، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: <<يا على لا تتبع النظرة بالنظرة فإن لك الأولى وليس لك الثاني>> [2]، لم يرو عن النبي غمض السمع، لأنها الحاسة الوحيدة التي لا تنام ولا تفتر درجة تحسسها، لأنها مرتبطة بالعناصر الخارجية الطبيعية، وبالظواهر الفيزيائية، فقد وصلنا القرآن بالتواتر سماعا.

وتتدخل عوامل مساعدة في انتقال الصوت، قد تكون مانعة كالمسافة، فالصوت إذا كان مصدره بعيدا كان إدراكه ضعيفا أو منعدما.

يتميز الصوت بعدم الاستمرارية ومن ثم كان إدراكنا له مرتبطا باستمرار صدوره، وغفي هذا الشأن يقول "ابن سنان": << ولا يجوز البقاء على الأصوات...فإنه يعتل في المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر إدراكنا لها مع السلامة، وارتفاع الموانع ومعلوم خلاف ذلك>> [3]، فارتباط الصوت بالهواء والعوامل الطبيعية على اختلافها تنفي عنه صفة الانتقال والاستمرارية الدائمة، يقول إخوان صفوان: <<...الأصوات لا تمكث في الهواء إلا ريثما تأخذ

---

[1] ابن سنان، سر الفصاحة، ص11.

[2] حديث رقم 5773 الباب الاستئذان من أجل البصر 17/467 فتح الباري لابن حجز مصدر الكتاب موقع الإسلام أون لاين islamouline.

[3] ابن سنان، سر الفصاحة، ص12.

المسامع حظها، ثم تضمحل....>> [1]، فكلما كان الجسم يحدث اهتزاز كان الصوت مستمرا.

إنّ للاستمرارية علاقة بظواهر فيزيائية تتصل بالجسم المصدر، وهنا يميز ابن سينا (ت 427هـ) بين الاهتزاز نفسه والاستغراق الزمني، ويشرح ذلك في إطار النغمة الموسيقية وزمانها، وهذا كله في مجال علاقة الحركة بالزمن والمسافة، يقول ابن سينا (ت 427هـ): << فينقسم الزمان وتنقسم الحركة بحسب انقساما لا يقطع الاتصال، ويشبه أن يكون كون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة، الباقي زمانا، الذي يسمى نغمة، هو من هذا القبيل، فإن هذه النغمة ستعلم في جزئيات الطبيعيات ومشاهدة أحوالها أنه ليست تحدث عن وقع المضراب على الوتر بل إنما تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضراب عن وضعه المنصرف، عند مفارقة المضراب إلى وضعه، انصرافا بقوة وحمية تقرع ما زحمه من الهواء فيصوت. ثم لا يزال مهتزا كذلك، فيحدث قرع بعد قرع إلى أن يهدأ أو تكون تلك القروع مستحفظة لصوت مسموع على الاتصال إن كان بالحقيقة متصلا كما يسمع ولم تكن القطوع من الصفر بحيث لا تحس>>.[2]

فالكلام المنطوق أو التعابير الصوتية المختلفة تقع اضطرار مرتبطة بالزمان وبتواصله أو انقطاعه، وهذا ما فسره ابن سنان (ت 427هـ).

وقد تناولت الدراسات الحديثة هذه الفكرة، وكان ما جاءت به اللسانيات الحديثة تحت عنوان (خطية الدال والحال) الخطية التواصلية للكلام في النطق والسماع أقرب لما قدمه ابن سينا، فطبيعة الدال الصوتية والأصوات اللغوية

[1] رسائل إخوان صفوان، ص3/49.

[2] ابن سنان، السماع الطبيعي، تصدر ومراجعة إبراهيم مدكور، تحقيق: سعيد زايد، بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس، ص 264- 265.

الملفوظة ذبذبات وتموجات فيزيائية مدركة من السامع، تمنح الكلام الإنساني طابعه الخطي.[1]

ومن هنا يكون التواصل السماعي المنطوق من الأصوات لا يتصف بالآنية البتة فالزمان هو الفاصل فيه، فيستحيل نطق صوتين في آن واحد، مما ينفي عن الأصوات صفة التكرار ويستوجب ترتيبا معينا لها داخل البنيات اللفظية اللسانية، فتكون القطع اللسانية الصوتية عبارة عن دوال سمعية تعتمد على الخط الزمني،، فتأتي هذه العناصر اللسانية متتالية على شكل سلاسل معينة.

كل هذا يتضح من الصورة الخطية للأصوات اللغوية بحيث تكون عبارة عن توالي الدوال الخطية بشكل من الأشكال، إما من اليمين إلى اليسار في اللغة العربية أو من اليسار إلى اليمين في معظم اللّغات المكتوبة بالحرف اللاتيني، أو عموديا من فوق إلى تحت كما في لغات جنوب شرق آسيا كالصينية، اليابانية، أو الكورية.

لقد نجح "ابن سينا" (ت 427هـ) في إثارة ذلك كله، فعبر عنه "محمد صالح الضالع" بقوله: << ويجرنا موضوع الاستغراق الزمني إلى حديث ابن سينا عن وحدة الحركة وكثرتها، وقد عرض لهذا المفهوم في إطار فلسفي ومنطقي مطبقا وممثلا له من ظواهر طبيعية متنوعة ومنها ظاهرة الصوت والنغم، وقد بحث هذا المفهوم في العصر الحديث تحت مفهوم الاتصال والاستمرارية، فالكلام عبارة عن اتصال مستمر من النطق من الناحيتين

[1] ينظر: السماع الطبيعي، ص264.

الفسيولوجية والفيزيائية، ومع ذلك يمكن أن نحلله أو ندرسه في صورة وحدات متتابعة أو ندركه على أنه أجزاء متعاقبة>>.[1]

- مصدر الصوت: يسهل على المتمعن في الصوت الطبيعي التعرف على مصدره ودوره، لأنه يختلف حسب اختلاف مصدره، يقول "القاضي عبد الجبار" في هذا: <<...إنه يختلف بسبب صلابة المحل ورخاوته، وإنه لا يصلح أن يوجد في القطن مثل الصوت الذي يوجد في الخشب أو الطست>> [2]، فرغم بساطة مفهوم الصوت الطبيعي لاتصاله بحياة الإنسان ووظائفه المختلفة، فقد نجد له تعاريف متنوع تحدده وتوضح اختلاف الرؤى في فهمه.

إنّ الصّوت الطبيعي من حيث المصدر عامة، إنما منشورات اهتزاز جسم أو تذبذبه، ولهذا يعرف "إبراهيم كايد محمد" بأنه: << ظاهرة طبيعية، وشكل من أشكال الطاقة، وهو يستلزم وجود جسم في حالة اهتزاز أو تذبذب، وهذه الاهتزازات أو الذبذبات تنقل عبر وسط معين حتى تصل غلى أذن الإنسان>> [3]، ويحمل هذا التعريف طابع الصوت المحدد في الاهتزاز أو التذبذب لجسم معين وبالرغم اختلاف الاهتزاز عن التذبذب إلا أن كلا الوصفين يحدثان أمواجا معينة، إذ الأصل في الصوت هو التموج الحادث من اهتزاز أو تذبذب جسم ما.

وقد اتفق إخوان الصفا على مصطلح التموج قبل ابن سينا (ت 427هـ)، في وصفهم حركة الهواء المحدثة للصوت << ...ذلك أن الهواء لشدة لطاقته وخفة جوهره وسرعة حركة أجزاءه يتخلل الأجسام كلها، فإذا صادم جسم جسما

[1] ابن سينا، محمد صالح الضالع، علوم الصوتيات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص37.

[2] القاضي عبد الجبار، خلق القرآن، ص31.

[3] إبراهيم كايد محمد، صوت الهاء في العربية، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، بحث منشور على شبكة الانترنيت على الموقع: http : //www.moudir.com./vb/ showthread.php ?t=59993.، ص2.

انسل ذلك الهواء من بينهما بحمية وتدافع وتموج إلى جميع الجهات، فحدث من حركته شكل كروي، واتسع كما تتسع القارورة من نفخ الزجاج فيها أو الماء الساكن إذ ألقى فيه حجر فيتزاحم الماء حتى يبلغ أطراف الغدير>> [1]، وذهب ابن سينا (ت 427هـ) مذهب إخوان الصفا في كون <<الصوت سببه القريب تموج الهواء دفعة بسرعة وقوة من أي سبب كان>> [2]، ولعله أدرك ذلك في أوانه حين حديثه عن السبب الفاعل في الصوت، فهو لم يعرفه، ولم يتحدث عن طبيعته وأنواعه وإنما رأى أنه سيظهر ويتضح بصورة أوضح حين التعرف على سبب حدوثه.

ولسبب الحدوث أو السببية موقع خاص في فكر ابن سينا (ت 427هـ) الفلسفي، ويتحدث عنها بإسهاب كبير ومفصل في مجال الطبيعيات [3]، فيفصل في العلل والمعلومات وأنواعها، وعلاقتها بالاتفاق والبحث، وكذا بالحركة والقوة الفاعلة، التي تعكس تأثره بمبدأ العلة والسببية في حدوث الصوت، ومن ثم اعتبار الصوت حركة حادثة عن فعل أو قوة لها سبب وربما لها غاية، يقوا ابن سينا 'ت 427هـ) في سبب حدوث الصوت: << أظن ان الصوت سببه القريب تموج الهواء دفعة بسرعة وقوة من أي سبب كان>> [4]، فالصوت يكون في الهواء على شكل موجات، مهما كان سبب التموّج الحادث.

ومن شروط التموج المحدث للصوت السرعة والقوة في اندفاع الهواء، وهي ضرورية حتى يتمكن الصوت من الوصول إلى أذن السامع بوضوح ويسر، ويبين هذا أنه ليس لكل تموج هوائي صدى يمكن للأذن التقاطها، لأن التقط الأذن

[1] رسائل إخوان الصفا، ص 3/40.

[2] أسباب حدوث الحروف، ص56.

[3] ينظر: السماع الطبيعي، ص 48- 53، وما بعدها وص 60.

[4] أسباب حدوث الحروف، ص56.

موجات صوتية أو بصورة أوضح وصول الموجات لأذن السمع يشترط القرب من مصدر الصوت، يقول إخوان الصفا في ذلك: << ...فمن كان حاضرا من الناس وسائر الحيوانات التي لها أذن بالقرب من ذلك المكان، تموج ذلك الهواء الذي هناك، فأحست عند ذلك القوة السامعة بتلك الحركة والتخيير>>.[1]

3 ـأسباب حدوث الصوت:

- أسباب حدوث الصوت عند ابن سينا (ت 427هـ):

ويوضح ابن سينا (ت 427هـ) السبب المحدث للصوت فيراه في أمرين اثنين:

وهما القروع والقلع ولا يعدها صوتا << فليس القلع والقرع بصوت، بل إن كان ولا بد فسببا للصوت>>.[2]

أ- القروع: يقول ابن سينا (ت 427هـ) <<...والذي يشترط فيه من أمر القرع عساه إلا يكون سببا كليا للصوت، بل كأنه سبب أكثري، ثم إن كان سببا كليا فهو سبب بعيد ليس السبب الملاصق لوجود الصوت>>.[3]

أما إخوان الصفا فيجعلون القرع سببا في حدوث الصوت الطبيعي كله، ففي رسالة الحاس والمحسوس ورد <<...وكل هذه الأصوات إنما هي قرع يحدث في الهواء من تصادم الأشياء>>.[4]

وفي نظر ابن سينا (ت 427هـ) فالصوت يحدث أغلبه من القرع. والقرع لغة الضرب، قرع الشيء يقرعه قرعا، ضربه، ومنها المقرعة خشبة تضرب بها

---

[1] رسائل إخوان الصفا، ص3/40.

[2] النفس، ص71.

[3] ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص56.

[4] رسائل إخوان الصفا، 3/40.

البغال.[1]

فالقرع هو ضرب يحدث اهتزاز في الجسم محدثا صوتا، يقوا ابن سينا (ت 427هـ) في ذلك: << وذلك أن القرع هو تقريب جرم ما إلى جرم مقاوم له لمزاحمته تقريبا تتبعه ممارسة عنيفة لسرعة حركة التقريب وقوتها>>.[2]

يشرح لنا ابن سينا (ت 427هـ) القرع، بأنه ممارسة عنيفة نتيجة تقريب جسم من جسم آخر، فيحدث صوت كما في أجراس البوذيين والصينيين. فكلما كان إبعاد الخشبة عن الجرس أقوى كلما كان انتشار صوته أوسع وأقوى. ونجد عنده ما يفسر به ذلك: << فإن هذه النغمة...ليس تحدث عن وقع المضراب على الوتر، بللا إنما تحدث من الوتر المدفوع بالمضراب عن وصفه المنصرف، عند مفارقة المضراب إلى وضعه، انصرافا بقوة وحمية تقرع ما زحمه من الهواء فيصوت، فيحدث فرع بعد قرع إلى أن يهدأ>>[3]، ونفي ابن سينا (ت 427هـ) أن يكون القرع سببا وحيدا في حدوث الصوت، يقول: <<...ثم إن كان سببا كليا فهو سبب بعيد، ليس السبب الملاصق، لوجود الصوت>>.[4]

ولعل في هذا إشارة إلى الصوت اللغوي أو الإنساني.

ب- القلع: يرى ابن سينا (ت 427هـ) أن القلع مقابل للقرع، فإن كان ينتج عن ضرب جسم بجسم آخر، فإن القلع كما يعرفه هو: <<...تبعيد جرم ما عن جرم

---

[1] لسان العرب، 10/134.

[2] أسباب حدوث الحروف، ص57.

[3] السماع الطبيعي، ص264- 265.

[4] أسباب حدوث الحروف، ص56.

آخر مماس له، منطبق أحدهما على الآخر، تبعيدا ينقلع عن مماسته انقلاعا عنيفا لسرعة حركة التبعيد، وهذا يتبعه صوت من غير أن يكون عناك قرع>>.[1]

- فالقلع لغة[2]: هو انتزاع الشيء من أصله، قلعه يقلعه قلعا، وقلّعه واقتلعه وانقلع واقتلع وتقلّع، وينسب ابن منظور إلى سيبويه (ت 180هـ) قوله: <<قلعت الشيء حوّلته من موضعه...والقلّاع والقلّاعة ...قشر الأرض الذي يرتفع عن الكمأة فيدل عليها>>.[3]

ولا بد أن هذا المعنى ضمني في المصطلح الذي قصده ابن سينا (ت 427هـ) بخصوص حدوث الصوت.

فالقلع كما فسره هو إبعاد جسم عن آخر ملاصق له بقوة ثم إطلاقه ليصدر صوتا نتج عن ذلك الإبعاد. فالصوت إذا يحدث حسب ابن سينا (ت 427هـ) من حركتين اثنتين، هما القرع والقلع، وهما يشتركان في ما يأتي:

أولا- التموج: الحادث عن الحركة في الهواء. يقوا ابن سينا (ت 427هـ) في ذلك << ...إنما يلزم في كلا الأمرين [4] شيء واحد وهو نموذج سريع عنيف في الهواء>>.[5]

ويجعل النموذج الأصل والسبب القريب في حدوث الصوت إذ يقول: << فإذن العلة القريبة كما أظن في التموج، وللتموج علتان، قرع وقلع>>.[6]

---

[1] أسباب حدوث الحروف، ص57.
[2] ينظر: لسان العرب، ص 10/163.
[3] لسان العرب، 10/163.
[4] يقصد بذلك القرع والقلع.
[5] أسباب حدوث الحروف، ص57.
[6] أسباب حدوث الحروف، ص57.

وهذا التموج وإن اشترك فيه كلا من القرع والقلع من حيث شرط إبعاد الجسم مسافة حتى يحدث التموج فإن شكل الموجات الحادثة تختلف من القرع إلى القلع يقول: << وفي الأمرين جميعا يلزم المتباعد من الهواء أن ينقاد للشكل والتموج الواقع هناك، وإن كان القرعي أشد انبساطا من القلعي>>.[1]

ولعل إدراك ابن سينا (ت 427هـ) للتموج، وما أتبعه ببعض المفاهيم المرتبطة بانتشار الصوت وحدوثه، دليل على إلمام كاف بالخصائص الفيزيائية للصوت خاصة من الناحية السمعية، على اعتبار أنه يقول أن الأمواج الصادرة عن القرع والقلع هي التي تحرك هواء الأذن الراكد على شكل أمواج، فيحدث تحسس أو اهتزاز، فيدرك الصوت بالسماع، يقول: <<...ثم ذلك الموج يتأدى إلى الهواء الراكد في الصماخ، فيموجه فتحس به العصبة المفروشة في سطحه>>.[2]

فينفي كون الصوت نفس تموج الهواء [3]، ولا الحركة نفسها الفاعلة للصوت، إذ الصوت <<...عارض يعرض من هذه الحركة الموصوفة يتبعها، ويكون معها، فإذا انتهى النموذج من الهواء أو الماء إلى الصماخ...أحسن الصوت>>.[4]

ومن هنا توصل ابن سينا (ت 427هـ) للخصائص الفيزيائية والسمعية الثلاث للأصوات وهي:

1- التردد الفيزيائي (Fréquence) وتقابله الحدة (pitch) من الناحية السمعية الإدراكية.

---

[1] أسباب حدوث الحروف، ص58.

[2] أسباب حدوث الحروف، ص58.

[3] ابن سينا، النفس، تصدير ومراجعة د. إبراهيم مدكور، تحق: الأب الدكتور جورج قنواتي، وسعيد زايد، بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ الرئيس، ص71.

[4] المرجع نفسه، ص71.

2- الشدة الفيزيائية (intensité) التي يقابلها علو الصوت (loudness) ما الناحية السمعية الإدراكية.

3- الشكل الموجي الفيزيائي (wavefrom) الذي يقابله نوع الصوت (soudé qualité) من الناحية السمعية

الإدراكية.[1]

ولا بد أن ابن سينا (ت 427هـ) قد توصل إلى هذا كله لإدراكه أن الصوت متنوع فعلا لتنوع مصدره، وتختلف طبيعته باختلاف الأجسام المتحركة وطبيعة حركتها.

ولا يمكن الحديث عن مصدر الصوت دون التطرق لاستقبال الصوت لأن السمع هو المفسر للون الصوت ودرجته، فبين التمايز في طبيعة وكيفية إنتاج القرع والقلع للصوت، واللذان يختلفان في الحركة نفسها الحادثة في الهواء، ويبين ابن سينا (ت 427هـ) ذلك بقوله: << أما في القرع فالاضطرار القارع الهواء إلى أن ينضغط وينفلت من المسافة التي يسلكها القارع إلى جنيتها بعنف وقوة وشدة وسرعة>>.[2]

وهنا بين ابن سينا (ت 427هـ) صفات الهواء المقروع، وهي في الواقع صفات للحركة المحدثة للقرع، ويمكن إجمالها في العنف والقوة، فينتج عن ذلك هواء سريع وشديد وهو الصوت المقروع.

---

[1] ينظر: ابن سينا، علوم الصوتيات، محمد الصالح الضالع، ص36.

[2] أسباب حدوث الحروف، ص57.

أما عن القلع فيقول:<< وأما في القلع فلا اضطرار القالع الهواء إلى أن يندفع إلى المكان الذي أخلاه المقلوع منهما دفعة بعنف وشدة>> [1]. يصف ابن سينا (ت 427هـ) كيفية حدوث القلع بدقة بالغة مستخدما صفات دقيقة ومحددة، ويصف الحركة المحدثة للهواء المقلوع وهو جعل الهواء ينحاز إلى المكان الذي أخلي بالقلع، وكلما كان الجسم أو الجزء من الجسم المقلوع قد أبعد بعنف وقوة كان الصوت أقوى، وذلك لاندفاع الهواء المحدث للصوت بعنف وشدة، وهو الصوت المقلوع.

ثانيا- الحركة: ينتج الصوت عن الحركة، لأنها السبب والأصل في حدوث تموج الهواء، ويذكر القاضي عبد الجبار أن الصوت يذهب بذهاب وسكون الحركة، فبفتور الحركة يفتر الصوت حيث يقول: << وكان أبو علي - رحمه الله- يعتل في حاجته إلى الحركة بأن في فقد الحركة وزوالها زوال الصوت، لأن الطست إذا نقر فطن سكن طنينه بزوال الحركة، ولأن الواحد منا لا يمكنه إيجاده إلى مع الحركة (وإن لم تكن سببا له)، وذلك يقتضي حاجته إليها>>.[2]

الحركة هي كل انتقال كيفما كانت طبيعته، ويفصلها إخوان الصفا بقولهم: <<الحركة يقال على ستة أوجه، الكون والفساد، والزيادة أو النقصان، والتغير والنقلة. فالكون هو خروج الشيء من العدم إلى الوجود، أو من القوة إلى الفعل، والفساد عكس ذلك، والزيادة هي تباعد نهايات الجسم عن مركزه، والنقصان عكس ذلك، والتغيير هو تبدل الصفات على الموصوف من الألوان والطعوم والروائح وغيرها من الصفات>>.[3]

---

[1] أسباب حدوث الحروف، ص57- 58.

[2] خلق القرآن، ص31.

[3] رسائل إخوان الصفا، 2/99- 100.

أما الحركة المقصودة فهي النقلة التي يراد بها الخروج من مكان إلى مكان آخر.[1]

ويجعل القاضي عبد الجبار الحركة لتوارد الأصوات وحدوث الكلام، يقول: << وقد يبين أن الكلام إنما لم يوجد منا إلى مع الحركة، لأنها تجري مجرى السبب له، من حيث كان الاعتماد لا يولده، إلا إذا وقع على سبيل المصاحبة وهذا يوجب مفارقة الحركة له، فهي وإن لم تكن بنفسها سببا فهي مصححة لكون الاعتماد مولدا، وما لا يتم السبب إلا به، صارت الحاجة إليه كالحاجة إلى نفس السبب>>[2]. فمن هنا يمكن تصور حلقة الحركة المسبة للكلام في نظر القاضي عبد الجبار على الشكل الآتي:

الاعتماد ← الكلام ← الحركة (لا يتم إلا به وإن لم يكن بنفسه سببا)

↑↑ ↓↓

مفارقة الحركة ← المصاكة السبب ← للموضع

فهي على شكل حلقة والعلاقة بهذا طردية، فإذا زال السبب زالت المصاكة فيزول الاعتماد ومن ثم الكلام.

وتوسع ابن سينا (ت 427هـ) في حديثه عن الحركة، وكانت بادرة للدراسة الفيزيائية الحديثة، خاصة وأنه ربطها بحركات الأجسام نفسها ثن ربط الحركة بالمكان والزمان، فالفيزياء الحديثة ترى الحركة ما هي إلا سرعة انتقال الشيء، وهي ارتباط أبدي بين المسافة والزمن، مما يجعل من هذا الثنائي عنصرين

---

[1] ينظر: رسائل إخوان الصفا، ص2/100.

[2] خلق القرآن، ص34.

مهمين في المعادلات الزمنية للمحركات المختلفة سواء أكانت مستقيمة أم غير ذلك.

فالحركة هي القوة في الانتقال، وهي عند ابن سينا (ت 427هـ) نوعان: إرادية وغير، فالإرادية << لها مبدأ قريب، ومبدأ بعيد، ومبدأ أبعد>> [1]، ليدا أن الحركة لا تكون في المادة فقط، وغنما تقع في النفس والفكر.

ولعله لم يجانب الصواب في كون الحركة الواقعة في أي عضو هي تتمة لحركات سابقة وغير ظاهرة، إذ يربط بين قوى التفكير والتذكر مع التخيل وينظم ذلك فيها أورده << فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضلة العضو، والمبدأ الذي يليه هو الإجماع من القوى الشوقية، والأبعد هو التخيل أو التذكر>>.[2]

فحركة العضو المادي يسبقها حركات قبلها هي الأصل في وجودها، وهذا من المؤكد أنه ينطبق على حركات أعضاء النطق المختلفة.

ففي نطق الأصوات ينطبق التتابع الحركي، وهو وجود مجموعة من الحركات المرتبطة والمتألقة بحيث يظن أنها حركة واحدة، وقد فصل إخوان الصفا قبل ابن سينا (ت 427هـ) في قولهم أن هذه الحركات تتخللها فواصل ساكنة ولها علاقة بالزمن، فأجمعوا على أن بين كل حركة وأخرى سكون وإن لم يكن ظاهرا، ومثلوا لذلك بالنغم الموسيقي، في قولهم: << أعلم أنه لا تنفصل حركة عن حركة إلا بسكون بينهما، وهذا يعرف ولا يشك فيه أهل لا صناعة الموسيقى، وذلك أن صناعتهم معرفة تأليف النغم، والنغم لا يكون إلا بالأصوات،

---

[1] ابن سينا، الإلهيات، راجعه وقدم له إبراهيم مدكور، تحقيق الأب قنواتي وسعيد زايد بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس، الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة، ص284.

[2] الإلهيات، ص284.

والأصوات لا تحدث إلا من تصادم الأجسام لا يكون إلا بالحركات، والحركات لا تنفصل بعضها عن بعض إلى بسكونات تكون بينهما، فمن أجل هذا الذين نظروا في تأليف النغم إن بين زمان كل نقرتين زمان سكون>>.[1]

والنطق ليس إلا تغيير عن حركات أخرى أبعد في الشعور الوجداني وهي التفكير المنطقي الحادث في الدماغ، ولعل أهم شيء توصل إليه ابن سينا (ت 427هـ) هو ربط النطق بالتخيل وإدراك هذه القوة النواقض نفسها، فالنطق ليس فعلا منفردا بل هو قوة أبعد من ذلك لها علاقة بالتفكير والحس والطباع والخيال، يقول: << وهذه القوى التي هي مبادئ للحركات والأفعال، بعضها قوى تقارن النطق والتخيل...والتي تقارن النطق والتخيل تجانس النطق والتخيل، فإنه يكاد أن يعلم بقوة واحدة الإنسان والإنسان، ويكون لقوة واحدة أن تتوهم أمر اللذة والألم، وأن تتوهم بالجملة الشيء وضده>>.[2]

ويرتب ابن سينا (ت 427هـ) هذه القوى المشاركة في هذه الحركة الإنسانية المادية المسموعة، فالخيال أول الخطوات الفاعلة في حركات العضو، ويساوي ابن سينا (ت 427هـ) بين الخيال والفكر النطقي، فيثبت أن النطق يسبقه ارتسام وتحديد للصورة ويكون بذلك الدافع إلى التحرك، فالقوة النفسانية هي مبدأ كل حركة عضلية عند ابن سينا (ت 427هـ)، يقول: <<والقوة المحركة التي في الأعضاء مبدأ حركة لا محاولة والقوة الشوقية أيضا مبدأ أول لتلك الحركة، فإنه لا يمكن أن تكون حركة نفسانية لا عن شوق البتة، لأن الشيء الذي لا تنبعث إليه القوة لا يمكن أن تكون انبعاث نفساني يكون بشوق نفساني لا محال، فقد حدث بعد ما لم يكن، فإذن كل حركة نفسانية مبدؤها الأقرب قوة محركة في عضلة

[1] رسائل إخوان الصفا، ض2/201.

[2] الإلهيات، ص173.

الأعضاء، ومبدؤها الذي يليق شوق، والشوق كما علم كتاب علم النفس تابع لتخيل أو فكر لا محالة، فيكون المبدأ تخيلا أو فكرا>>.[1]

وربط ابن سينا (ت 427هـ) الحركة بالجسم، لأن الجسم هو المتحرك عيانا، فيقول: << فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول للحوق، بل بعد أن يصير مكانيا جسمانيا، فقابل للحركة ليزم الجسم...يلزم الجسم أشياء كثيرة...>>[2]، وحديثه عن الجسم يدفعه ليفصل في طبيعته المتحركة، فينبه إلى أنه نوعان، جماد وحي، فيميز بينهما كون الثاني ناطق والأول غير ناطق، ويربط ذلك بالنفس أو الروح، يقوا ابن سينا (ت 427هـ): <<...الجسم منه غير ناطق، لأن الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لأن يكون ناطق وغير ناطق، بل يحتاج إلى أن يكون أولا ذا نفس حتى يكون ناطقا، فإن ذا النطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس>>.[3]

ويجعل ارتباط النطق بالنفس أو الحياة بلفظ آخر الحركة المادية أو العضوية حالات عارضة لكن ذات منطق فكري تفكيري قبل أن تكون مادية محضة، ولا بد أن هذا يكون أوضح في الحركات الإرادية الصادرة عن الأجسام الناطقة حسب ابن سينا (ت 427هـ) الذي يرى أنه يوجد حركات غير طبيعية، أي قسرية أولا إرادية، يقوا ابن سينا (ت 427هـ): << وأما الحركة غير الطبيعية، ولكنها مع ذلك موجودة في ذات المصوف بها فمنها بالقسر ومنها ما يكون من تلقائه>>.[4]

---

[1] الإلهيات، ص285.

[2] الإلهيات، ص221.

[3] الإلهيات، ص222.

[4] السماع الطبيعي، ص342.

وهنا تنبيه ظاهرة يتناولها ابن سينا (ت 427هـ) في مقالات سابقة خاصة بالأسباب والعلل والتي يفرد لها حيزا واسعا من دراساته وتفصيله فيها، << وقد استمرت نظرية الأسباب هذه حتى عصر النهضة في العالم الغربي، وقد تمثلها ابن سينا (ت 427هـ) واتخذها أنموذجا لشرح الأشياء وتفسير كل ما حدث في الكون، وخصص فصلا كاملا لهذه النظرية الأرسطية في السماع الطبيعي من الشفاء>>.[1]

لم يحد فكر ابن سينا (ت 427هـ) الفلسفي عن مبادئ الفكر الإسلامي الديني، وكذا عن الظواهر الطبيعية، حيث أن العلم هو الذي يوصلنا إلى السعادة الأخروية، وهي المحصلة للخير والشر، يقول: <<...فقد علمت أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها للسعادة الـأخروية>>.[2]

وقد ناقض ابن سينا (ت 427هـ) بعض المقولات العلية وبين أسباب ذلك[3]، ولعل للسببية آثارا إيجابية، وكذا أخرى جانبية، لكن الأولى كانت انعكاساتها صارخة فقط فقد << كانت السببية (العلية) إطار فكريا سائدا في الفكر اليوناني ثم في الفكر الإسلامي. واعتقد الفلاسفة القدماء أن لكل معلول عليه تحدثه أو تحركه، وأنه معرفة الأسباب هي شرح الظواهر وتفسيرها، فلكل شيء سبب ولكل سبب غاية من ورائه.

[1] ابن سينا محمد صالح، علوم الصوتيات، ص26.

[2] الإلهيات، ص17.

[3] ينظر: السماع الطبيعي، ص 55 وما بعدها، ص 76 وما بعدها.

وعندما درسوا الظواهر الطبيعي في إطار العلم الطبيعي بحثوا عند أسبابها، فلكل حركة سبب أحدثها. وهكذا ارتبطت في أذهانهم العلة بالمعلول وجودا وعدما>>.[1]

وتدخل في إطار الحركات القسرية الأجسام الجامدة المحركة بقوى خارجة عن الجسم، وبهذا يعرفها ابن سينا (ت 427هـ) <<إن الحركة التي بالقسر هي التي محركها خارج عن المتحرك بها وليس مقتضى طبعه>>.[2]

ودارسو الحركة من هذا المنظور فتح لابن سينا (ت 427هـ) أبواب دراسة الحركة فيزيائيا من حيث السرعة وقياسها، وكذا الحافز أو القوة والكيف، ويربط الحركة بالزمان ويكون قد سبق عصره بالتنبه إلى ما تسميه الفيزياء الحديثة بالـ"الكتلة" المؤثرة في سرعة الحركة، وقد ميز بين سرعة الضوء والصوت.[3]

ومما سبق يرى ابن سينا (ت 427هـ) أن الحركات في الأجسام تتعلق بأسباب ومتعلقات خاصة في الأجسام الجامدة حيث تكون حركاتها قسرية، توضيح للحركات.

فالحركة تتكون بوجود متحرك ومحرك أو سبب لقيام الحركة، ويفصل ابن سينا في بداية الحركة ثم مسارها ثم غايتها ثم الزمان فيه، ويركز كثير على سبب الحركة لأنها الأصل في المتحرك وما فيه، وما منه، وما إليه والزمان، أما تعلقها بالمتحرك فأمر لا شبه فيه. وأما تعلقها بالمحرك فإن الحركة إما أن تكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعي أو تكون صادرة عن سبب، ولو كانت الحركة له لذاته لا لسبب أصل، هو جسم طبيعي أو تكون صادرة عن

[1] ابن سينا، علوم الصوتيات، ص25.
[2] ابن سينا، السماع الطبيعي، ص324.
[3] ينظر: السماع الطبيعي، ص327.

سبب، ولو كانت الحركة له لذاته لا لسبب أصل، لكانت حركة لا تعدم البتة ما دام ذات الجسم المتحرك بها موجودا.

لكن الحركة تعدم عن كثير من الأجسام وذاته موجودة، ولو كانت ذات المتحرك سببا محركة حتى يكون محركا ومتحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته، لكن لا تجب عن ذاته إذ توجد ذات الجسم الطبيعي، وهو غير متحرك>>.[1]

فالحركة تحدث عن قوة تكون في المحرك بها يندفع مهما كانت طبيعة الحركات، قسرية أو طبيعية أو عرضية.[2]

انفرد ابن سينا (ت 427هـ) بدراسة مميزة للأصوات لا نكاد نجد لها نظيرا في عصره، وفي مقابل اتجاهه الطبي والفلسفي في معالجة المواضيع الصوتية نجد علماء القراءة والتجويد يبحثون في الأصوات بنفس آخر، فعالجوها بطريقة مختلفة لا تكاد تتقاطع مع أعمال ابن سينا (ت 427هـ)، وهذا دليل على أنه القرآن الخامس الهجر لقد أوجد توجهات بحثية مختلفة.

- الدلالة الصوتية وأساس التواصل اللّغوي:

- **دلالة المنطوق:** إن الغاية من حسن التأليف الصوتي ومن ثم اللفظي حسن

إيصال من الدلالات والمعاني، وفي هذا الإطار نجد من يربط النطق بالفهم، إذ يروي عن أرسطو أنه يقابله بالفهم مادام النطق خاص بالإنسان، وأنه يكون بإقامة المعاني الموجودة في النفس في أصوات متآلفة، يقوا "ابن سينان" في هذا:
<<وقد ثبت أنّ الفرق الواضح بين الحيوانات الناطق والصامت هو النطق>>.[3]

[1] السماع الطبيعي، ص87.
[2] ينظر: السماع الطبيعي، ص228.
[3] سر الفصاحة، ص51.

وقد لا نجد أفضل مما قدمه "الراغب الأصفهاني" (ت 365هـ) في تعريف النطق إذ يقول: << النطق في المتعارف: الأصوات المقطعة التي يظهرها اللسان وتعيها الأذن>> [1]، فهو خاص بالبشر، وخاصيته إنسانية على اعتبار ما تقدم، ويفصل في هذا الأصفهاني حين يرى أن القرآن الكريم جعل النطق للإنسان وغيره بدليل قوله: << ولا يكاد يقال إلا للإنسان، ولا يقال لغيره إلا على سبيل اتبع نحو الناطق والصامت، فيراد بالناطق، نطقا وإياها عن حيث حدوا الإنسان فقالوا: هو الحي الناطق المائت>>.[2]

ويجمع الكلام بين النطق والمعنى لأن النطق القدرة الإنسانية الدافعة لإصدار الكلام. والكلام هو الأصوات الظاهرة المسموعة تحمل معنى، لذلك يرى "الأصفهاني" أن حقيقة النطق << اللفظ هو كالنطاق للمعنى في ضمه وحصره>>.[3]

ولا بد أنه هو كل صوت يحمل معنى ليطلق عليه كلام، وفي هذا يقول "ابن سنان": << ...لئلا يلزم عليه أن يكون ما يستمع من بعض الطيور كالببغاء وغيرها كلاما>>[4]، فليس كل منطوق كلاما، وإنما كل ما يحمل معنى كلاما.

وتوسع "ابن سينا" (ت 427هـ) في فهم الدلالات وقسمها، ثم راح يربطها باللفظ وأنواعه، ومدى مطابقته هذا لما في النفس، ثم لما في الواقع، وكذا علاقة الواقع بالمعنى المتصور في النفس إذ يقول: << ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هو مسموع لهذا المفهوم...>>، وقد أجاد ابن سينا (ت 427هـ) في ذلك كله، وهذا

---

[1] المفردات في غريب القرآن، ص226.

[2] المفردات في غريب القرآن، ص757.

[3] المفردات في غريب القرآن، ص757.

[4] سر الفصاحة، ص 23.

لتعمقه وفهمه لفلسفة أرسطو خاصة، وكذا قراءته واستيعابه لأساسيات الدراسات الفلسفية دون محاولة الإتباع وإنما محاولته الفهم والتحليل، والإبداع، وفي هذا الإطار يتحدث ابن سينا (ت 427هـ) عن نوع من التجهيز النفسي والعقلي والترتيب الإرادي أو اللاإرادي المعاني التي تستوجب فيما بعد نوعا من الألفاظ أو بالأخرى أصواتا.

ويرى ابن سينا (-ت 427هـ) ان التصور القائم في الذهن يتم بمراحل وينتج عنه أيضا مراحل أخرى، ويستوجب في ذلك قوة الذاكرة المسجلة للصور التي ترتسم في النفس لأول مرة، والمؤسسة للتجارب المحسوسة للشخص، هذا الصور التي تكون مرجعا حسيا لكل ما يتبادر إلى الأسماع ومن ثم الأذهان.

هذه المرحلة التي أدركها وأسس لها ابن سينا (ت 427هـ) يقول فيها: <<أن الإنسان قد أوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الأمور الخارجية، وتتأذى عنها إلى النفس، فترتسم فيها ارتسامات ثانية ثابتة، وإن غاب عن الحس، ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس أمور على نحو ما أداه الحس، فأما أن تكون هذه المرتسمات في الحس، ولكنها انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد، أو تكون قد ارتسمت من جنبة أخرى لا حاجة في المنطق إلى بياناتها>>.[1]

وقد حدد ابن سينا (ت 427هـ) ارتسام الصور الموجودة في الواقع وتحولها إلى تجربة ثابتة عند الإنسان بقوله: << فالأمور وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثارا في النفس>>.[2]

الصورة موجودة في الأعيان ترتسم في النفس أثر في النفس والعلاقة بين الشيء المحسوس والذاكرة، إنما تضيف دوما تلك التجاوب الحياتية والنفسية في

[1] العبارة، ص1- 2.
[2] العبارة 02.

ذهن المرء كلما ورد ذكره، فغياب الشيء المرئي أمر وارد مع تقدم السن، وتغير المكان، لكن يستحيل الإنسان، فالمرء قد يرى ألاف البيوت، ويحيا في زمرة منها لكن بمجرد ذكر البيت فإنه يتبادر إلى ذهنه بيت معين خلاف ما يراه أخ له أو صديق أو أي شخص آخر، وذلك لسبب بسيط وهو الحالة إلى فيها الصورة فيها عند المرء لأول مرة، فالأول قد ترسخ لديه صورة البيت الذي تقطنه، والثاني صورة بيت يحلم أن يعيش فيه، والثالث قد ترسم لديه صورة بيت الطفولة الذي ترعرع فيه.

تبيّن لنا مما سبق مراحل انتقال الواقع إلى مفاهيم وتجارب خاصة ومتميزة بكل فرد، كما تبين أن الواقع هو المساهم الأول في بناء تجارب الإنسان الخاصة به والتي قد تصاحبه طيلة حياته، والمساهمة في بناء الشخصية ثم طبيعة الجانب النفسي والاجتماعي. وقبل التصور والتمثيل ويربك ابن ابن سينا (ت 427هـ) بين ضرورة الشيء الحادث في الوهم، وضرورة تصور في الذهن، ولا يولي أهمية لهذه المرحلة فهي كما تظهر حالة لا إرادية لكن شعورية إلى حد ما يمكن تجليتها بسماع الشيء ثم إدراكه في الذهن، فهي تحدث تلقائيا، لكن الأمر أو المرحلة الإرادية والتي تتم تحت وعي كامل هو مصاحبة التصور التصديق أو لا تصاحبه.

فيرى ابن سينا (ت 427هـ) ان تصور المعنى قد يصحبه معنى قول القائل "إنسان" ...وقولنا" هل نمشي؟ [1]، هذا الكلام لا يحتاج إلى تدليل لأنه لا يحتاج إلى برهان، فهي ممثلة في الواقع، ولا يختلف حولها اثنان.

---

[1] ينظر: ابن سينا، منطق الشرقيين، قدم له شكري النجار، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط 1، 1982م، ص29.

وهنا تأكيد على أسبقية التصور الحاصل في الذهن على التصديق، فالتصور موجود دوما لكن التصديق هو الغائب، أو الحاضر، ويقوا ابن سينا (ت 427هـ في هذا: << فيحصل من جميع ما اقتصصنا أن المعاني التي تتصورها قد يتعدى في بعضها التصور إلى التصديق، وقد يتعدى إلى أنحاء أخرى>>.[1]

ويحدد انطلاقا من هذا النص ابن سينا (ت 427 هـ) الأشياء المراد عنها، وهي مكنونة في أربعة أوجه: "أوهام" وهي ما قبل التصور، أو الذهن، أو العقل، أو النفس، وأن اللفظ المعير عن هذه الأربعة قد تكون مجرد تصور أو يكون هناك تصور وتصديق، ويميز ابن سينا (ت 427هـ) بين حصول التصور وحصول التصديق في محاولة كشف ما في النفس يقول: << فإذا أردنا أن نبين كيف نطلب ما نستخلصه في نفوسنا فإما أن نبين كيف نتحصل تصورا أو كيف نتحصل تصديقا>>.[2]

لقد سير ابن سينا (ت 427هـ) غور الصوت ليصل به إلى أعماق النفس والفكر، وهذا انعكاس واضح لرؤيته الفلسفية والمنطقية للأشياء، مما يجعلنا نعتقد بانتقاله من كلام اللغويين إلى كلام المنطقيين، وهو يدرك حدود كل منهما في قوله: << فأما النفس كيف تتصور صور الأمور، وكيف يحصل فيها ذلك، وما الذي يعرض للصور وهي في النفس، وما الذي يعرض لها وهي من خارج، وما الفاعل الذي هو سبب إخراج قوة التصوّر إلى الفعل، فليس من هذه الصناعة، بل من علم آخر، وأيضا فإن النظر في أنه أي لفظ هو موضوع دالا على معنى كذا، وأي كتابة هي موضوعة دالة على معنى كذا وأثر كذا، فذلك لصناعة اللغويين والكتاب، ولا يتكلم فيها المنطقي إلا بالعرض، بل الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة

[1] ابن سينا، منطق الشرقيين، ص29.

[2] ابن سينا، منطق الشرقيين، ص29.

والمؤلفة يتوصل بذلك إلى حال المعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علما بمجهول، فهذا هو صناعة المنطقيين>>.[1]

هذا كله للحاجة لنقل التجارب والصور للآخرين، لأن طبيعة الإنسان الاجتماعية تجعل التواصل بين البشر ضرورة لتكتمل شروط الحياة الاجتماعية، والكلام أهم وسيلة لنجاح ذلك يقول ابن سينا (ت 427هـ) << ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة، انبعث إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك، ولم يكن أخف من ان يكون فعلا، ولم يكن أخف من أن يكون بالتصويت>>.[2]

وسبب اختيار الصوت والكلام أداة تواصلية تجلى المشاركة، وتفصح عما في النفس، من مكنونات مختلفة ، يذكره ابن سينا (ت 427هـ) بإيجاز << ...والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه، إذ كان مستعينا عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه، أو كان يتصور دلالته بعده، فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، وقد وفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف، وتركيبها معا ليدل ما في النفس من أثر>>.[3]

إنّ الصّوت كان ولا زال الاختيار الأنسب للتعبير عن مجالات التشارك والتواصل بين البشر في وقت ومكان واحد، لكن التواصل قد يكون بين أزمنة متباعدة، فيكون المرسل واحدا أو جماعة محددة معروفة، لكن المرسل إليه يبقى مبهم العدد والزمن، حيث يتم نقل التجارب والأفكار والاستفادة منها، وما الاهتمام بالتاريخ وفروعه إلى من هذا القبيل، لأجل هذا تمت الاستعانة بالخط أو الكتابة لتعويض الصوت الذي ساهم في حفظ الكثير من الآثار الأدبية وكذا الدينية،

---

[1] العبارة، ص02.

[2] العبارة، ص02.

[3] العبارة، ص02.

والرواية أحد هذه الصور الواضحة، يقوا ابن سينا (ت 427هـ): << ثم وقع اضطرا رثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين إعلاما بتدوين ما علم، إما ليضاف إليه ما يعلم في المستقبل فتكمل المصلحة أو الحكمة الإنسانية بالتشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء المتأخر بالمتقدم واقتدائه به، أو لينتفع به الآتون من بعد، فاخترعت أشكال الكتابة وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي>>.[1]

ونجد ابن سينان من جانب آخر يدلوا بدلوه في المعاني الكامنة في النفس، وعلاقتها بالنطق والكلام، ويتفق في الكثير من النقاط مع سينا (ت 427هـ). فالكلام صوت مسموع وأصوات متقطعة وأيضا معنى قائم في النفس، فالصون المسموع شرط وطريق لإثبات الكلام القائم في النفس، وإلا انعدمت صفة الكلام، غير أن ابن سنان يرى أن في ذلك بعض الزلل إذ اشترط الصوت المسموع لإثبات صفة أن ابن سنان يرى أن في ذلك بعض الزلل على القدرة على إخراج المعنى في شكل أصوات متتابعة تؤلف كلاما، ولكن الكلام معنى قائم في النفس يتحلى باللفظ اللازم وإن لم نتلفظ به، وهنا يقول: << وذلك أن الإنسان يفعل كلاما خفيا في صدره ويقطعه بالنفس فيكون كلاما بالحقيقة، وإن كان غير مسموع>>.[2]

وهذا ما توصل إليه المحدثون فأكدوه أمثال دوسوسير في الأثر القائم في النفس، ويطرح ابن سينا (ت 427هـ) مصطلحات متداخلة في هذا الإطار، وهي الصوت والآثار الواقعة في النفس والمقاصد، ثم المعاني ثم الألفاظ، فالصوت يكشف الآثار النفسية التي تقود إلى المعاني القائمة في النفس، وقد تتطابق الآثار مع المعاني حتى يتعلق الأمر باللفظ.

[1] العبارة، ص2.

[2] سر الفصاحة، ص32.

ويميز ابن سنان بين المعنى القائم في النفس، ونية فعل الشيء، وتحقيقه في الواقع، فيقول: << ثم إن أحدنا قد يحدث نفسه بنسج ثوب أو بناء دار فيظن أن ذلك مصور في نفسه قبل الفعل، وليس يجب أن يكون البناء أو النساجة معنى في النفس، بل ذلك علم بكيفية إيقاع كل واحد منهما حسبما بيناه في الكلام>>.[1]

لقد أثار ابن سنان قضية مهمة في تحليله للمعنى والكلام والمنطق والصوت، وهي اللفظ لأنه الحاوي للدلالات المختلفة المعبر عن مختلف التصورات. وقد أدرك ابن سينا (ت 427هـ) أهمية اللفظ واعتبره طريق من طرق المعرفة، كما اعتبره أحد أدوات علم المنطق الذي تعمق فيه. فدرس اللفظ باعتباره موضوع التصور، وجعله قسمين:

أ- الجزئي: ما لا يحتمل أكثر من معنى واحد، كأسماء الأعلام، نحو عمرو وزيد.

ب- الكلي: ما يدل على الكثرة من جنسه، نحو إنسان وحيوان.

ولا بد وأن ابن سينا (ت 427هـ) أدرك مثل باقي الفلاسفة دور اللفظ خاصة في علم المنطق، لأن علاقته باللغة علاقة جدلية ووثيقة، لا انفصالية، إذ كيف يمكن للإنسان أن يفكر دون لغة، ودون أن تكون المعاني المتصورة مقرونة بألفاظها المناسبة، وإن تمت العملية داخليا دون إصدار أصوات منطوقة ومسموعة.

فالمعنى واحد وقد اصطلح عليه بالدلالة الطبيعية، يقول: << وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية قد لا تختلف، لا الدال لا المدلول عليهن كما في الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني>> [2]، فيساوي ابن سينا (ت 427هـ) بين الصوت واللفظ مسموع مرتسم ومتوارد في النفس، يقول ابن سينا (ت

[1] سر الفصاحة، ص32.

[2] العبارة، ص05.

427هـ): << فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس، والتي تسمى آثارا، والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني، أي مقاصد للنفس، كما أن الآثار أيضا بالقياس إلى الألفاظ معان>> [1]، ويقودنا هذا إلى علاقة المفهوم بالمسموع واللفظ ويوضح ذلك كله في قوله: << ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في النفس معنى. فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه>>.[2]

من هنا حدد ابن سينا (ت 427هـ) المصطلحات الخاصة بما يحصل به التصديق والتصور فسمى ما نصل به أو ما يتم به التصور: قولا، أو حدا، أو رسما، أو قولا، شارحا، وما يحصل به التصديق: حجة، أو قياسا، أو استقراء، أو غير ذلك. وقوله في هذا: << ومن عادة الناس أن يسموا ما يحصل به التصور "قولا شارحا" أو قولا بحسب الاسم، فمنه ما يسمونه حدا ومنه ما يسمونه رسما، ومن عادتهم أن يسموا ما يحصل من التصديق "حجة" فمنه ما يسمونه قياسا، ومنه ما يسمونه استقراء أو غير ذلك>> [3]. ورغم أنه يميز بين الحجة والقول، من حيث الإدراك والتعلم، وكيف أن التصور أو القول أسبق بالضرورة في ذلك من القول، إلا أنهما يشتركان في اللفظ الحامل لمعاني، فيقول في ذلك: << ولأن كل قول شارح وكل حجة فهو مؤلف من معان وألفاظ>>.[4]

ونحن نتحدث عن المعاني لا بد وأنها تشكل مجموعات من التراكيب حتى تمكن معا من إسفار التصورات أو التصديق عليها، وهنا يتحدث ابن سينا (ت 427هـ) عن ضرورة تركيب ليس اللفظ الحامل للمعاني وإنما بين التصور

[1] العبارة، ص02، 03.
[2] العبارة، ص04.
[3] منطق الشرقيين، ص30.
[4] منطق الشرقيين، ص30.

والتصديق وأهميته خاصة إن علمنا أن المعاني وهي محمولة في مجموع اللفظ المتاح تصير موصلة إلى تحصيل شيء وفي أذهاننا [1]، وهنا يؤكد ابن سينا (ت 427هـ)أن: << بين اللفظ والمعنى علاقة ما، وربما أثر أحوال في اللفظ في أحوال المعنى>>.[2]

ويثير هذا القول أمرا آخرا هو طبيعة الأشياء المتصورة وهل هي موجودة أم لا، وكيف يمكن الاستفادة من هذه الأعيان، كما يسميها ابن سينا (ت 427هـ)، وفي هذا يقول: << فإن التفتنا إلى كونها جواهر أو كميات أو كيفيات أو غير ذلك فإنما يكون ذلك -إذا كان لكونها أشياء من ذلك- أثرا وحكما من الجهة التي لا يصلح أن يكون جزءا من قول شارح أو حجة>>.[3]

ولا بد أن ابن سينا (ت 427هـ) مدرك أن طبيعة الأشياء لها وجود في الأعيان ثم وجود في الأذهان، ووجود في اللفظ أو العبارة، ووجود في الخط أو الكتابة. فأما هذه فإنها تعكس وتدل على اللفظ، وتدل هذه المعنى المتصور في الذهن.

ومن الدلالة الذهنية والصورة اللفظية والصورة اللفظية الصوتية هما مدار الحديث عند ابن سينا (ت 427هـ) لأنهما موضوعان، فيمكن لأحدهما أن يتغير وهذا إثبات بأن العلاقة بينهما علاقة غير طبيعية، وإنما العلاقة الطبيعية هي بالفعل بين المعنى والأعيان أو الأشياء، فما علاقة اللفظ بالمعنى؟، وما مدى التطابق والتلازم بينهما؟ ولتحديد ذلك وطبيعتهما فإن ابن سينا (ت 427هـ) حدد طبيعة اللفظ والمعنى من حيث الإفراد والتركيب.

[1] ينظر: منطق الشرقيين، ص31.

[2] ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق سليمان دينا، دار المعارف، مصر، ص180- 181.

[3] منطق الشرقيين، ص31.

- **اللفظ المفرد والمعنى المفرد:** فأما اللفظ الدال المفرد هو << اللفظ الذي لا يريد الدال به على معناه أن يدل بجزء منه البتة على الشيء، وإن كان قد يجوز أن يدل بجزء منه على معنى مثل قولنا الإنسان فإنه إذا أريد أن يدل به على معنى الحيوان الناطق لم يدل حينئذ بشيء من أجزائه على شيء>>.[1]

فدلالة الإنسان تقابل دلالة الحيوان الناطق، فيكون جزء دلالة الحيوان الناطق لا تدل على الإنسان، فيكون اللفظ مفردا بإفراد المعنى، ويضيف ابن سينا (ت 427هـ) النية المقصودة في جمع المعنى بإفراد اللفظ المراد، فيقول: << ...ومثل قولنا عبد شمس فإنه إذا أريد أن يدل به على شخص معين من حيث هو شخص معين لا بد من حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس، لا يكون حينئذ دلالة يراد بعبد وشمس، بل لم يلتفت إلى ما يدل عليه عبد وشمس في حالة أخرى>>.[2]

ويعين ابن سينا (ت 427هـ) موقع الدلالة فيرى أنها موجودة في السياق الوارد فيه، فاللفظ بالنسبة إليه ليس دالا في نفسه، بل اللفظ اصطلاح يحمل من المعنى ما يحتاج إليه المخاطب، فيحدد أن اللفظ لا يحمل أي دلالة في نفسه، حقا حين يقول: << وإذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا، لأن معنى قولنا لفظ دال هو أنه يراد به الدلالة، لا أن له في نفسه حقا من الدلالة>>.[3]

أما المعنى المفرد فهو ذاك التصور المنفرد في ذهن المتحدث، ويعبر عنه ابن سينا(ت 427هـ) كونه المعنى الذي يلتفت إليه الذهن دون غيره، وهو ما يمكن تسميته بالانتقاء، فالذهن ينتقي معنى يوليه أهميته وتصورا دون غيره من

[1] منطق الشرقيين، ص31- 32.

[2] منطق الشرقيين، ص32.

[3] منطق الشرقيين، ص32.

المعاني المرافقة، وإن كان الذهن قد قام بمجموعة إجراءات انتقائية على مجموع المعاني الممكن تصورها، يقول في هذا: << والمعنى المفرد هو المعين من حيث يلتفت إليه الذهن كما هو، ولا يلتفت إلى شيء منه يقوم أو معه يحصل، وإن كان للذهن أن التفت وقتا آخر إلى معان أخرى فيه ومعه أو لم يكن>>.[1]

- **المعنى الكلي والمعنى الجزئي:** من المفرد يمكن أن يتحدد المعنى الكلي وكذا

الجزئي، ويقصد ابن سينا (ت 427هـ) بذلك التصور الكلي الذي قد يحتمل عدة تصورات وأما الجزئي فذاك الذي يحتمل تصورا واحدا قد يكون مطابقا لتصور واقعي معين يقصده. فيعرف المعنى الكلي بقولك: << إن كان نفس تصور المعنى المفرد لا يمنع الذهن إلا بسبب خارج من نفس تصوره إن اتفق، عن أن يقال ويعتذر لكل واحد من كثرة أنه هو - فهو كلي>>.[2]

والمعنى الجزئي فيقول عنه: << وأما إذا كان نفس التصور مانعا من ذلك، فهو الجزئي كتصورنا معنى قولنا زيد أي شخص بعينه مشارا إليه، أو هذا الشكل العشريني أو هذه الشمس كان نفس التصور مانعا من ذلك، فإن هذا المشار إليه لا يكون إلا ذلك المعين وكذلك في الشكل أو الشمس>>.[3]

وأنواع دلالات اللفظ على المعنى يحددها ابن سينا (ت 427هـ) في ثلاثة أصناف وهي:

1- دلالة المطابقة ويقوا ابن سينا (ت 427هـ) فيها أنها: << مثلما تدل لفظة الإنسان على الحيوان الناطق>>.[4]

---

[1] منطق الشرقيين، ص32.

[2] منطق الشرقيين، ص32.

[3] منطق الشرقيين، ص32.

[4] منطق الشرقيين، ص32.

2- دلالة التضمن وهي أن تدل لفظة الإنسان على الحيوان وعلى الناطق، فإن كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الإنسان دلالة المطابقة [1]، فتشترك دلالة المطابقة على دلالة التضمن أن المعنى فيها ينحصران في الشيء المعبر عنه فحسب إذ لا ينتقل الذهن إلى معاني ثانية أو رابطة غير ظاهرة مثلما يحدث في دلالة الالتزام.

3- دلالة الالتزام ويمثل ابن سينا (ت 427هـ) لذلك بقوله: << دلالة الالتزام مثل دلالة المخلوق على الخلق والأب على الابن والسقف على الحائط، والإنسان على الضاحك، وذلك أن يدل أولا دلالة المطابقة على المعنى الذي يدل عليه أولا، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر، فينتقل الذهن إلى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول ويصحبه>>.[2]

وتكون دلالة الالتزام مرتبطة هنا بالدلالة الأولى أو دلالة المطابقة وهذه الدلالات المذكورة قد فسرها ابن سينا (ت 427هـ) على أساس وجودي أو واقعي إذ استعان في تحديد ذلك كله بالتمثيل لها بوجود ما يطابقها في الواقع، ورغم ذلك فإن هذه المتصورة لا يكون لها وجود في الذهن، والمعنى يستقر في النفس، ونجد ابن سينا (ت 427هـ) يتحدث عن هذا ويشير إليه في قوله: << وليس من شأن المعنى لا يمكن وجود معانيها مثل مفهوم لفظ الخلاء ومفهوم لفظ غير المتناهي في المقادير فإن مفهومات هذه الألفاظ تتصور مع استحالة وجودها>>[3]، والمعنى والتصور يبقى دون اللفظ قاصرا، ويبقى مقره النفس دون العبارة والنطق.
فالمعنى يتحدد لحظة نطق اللفظ وإجادة العبارة فيكون اللفظ حدا للمعنى والعبارة مستقر اللفظ فيه، يقول ابن سينا (ت 427هـ) في ذلك: << وكل من تلفظ بلفظ فإليه تحديده إذا أجاد العبارة فيكون اللفظ حدا للمعنى والعبارة مستقر اللفظ فيه،

[1] منطق الشرقيين، ص32.
[2] منطق الشرقيين، ص97.
[3] منطق الشرقيين، ص97.

يقوا ابن سينا (ت 427هـ) في ذلك: << << وكل من تلفظ بلفظ فإليه تحديده إذا أجاد العبارة لما يقصد إليه من المعنى، ولا مناقشة معه البتة إلا إذا كان قد زاغ عما قصده بشيء مما يقوله>> [1]، فعلاقة اللفظ بالمعنى ظاهرة أما علاقة المعنى بالمعنى، وعلاقة اللفظ باللفظ في إطار فيستلزم بحثا في إيجاد الأخرى.

[1] منطق الشرقيين، ص97.

خاتمة

بعد هذا الجهد المتواضع في بحثنا توصلنا أنّ:

- الجدلية الثنائية بين الثقيل والتخفيف أمر جار في بنية الكلمة كما هو الحال في سائر الأشياء المادية والمعنوية، وأنّ اللسان العربيّ يجنح إلى الخفّة كلما استشعر وطأة الثقل في الأداء النطقي.
- سيرورة علّة التخفيف في المسائل الصرفيّة بيّنة وبارزة لتعلّقها بالمدار الصوتي دون أنّ يتأثر الحقل الدلالي.
- التفاوت بيّن بين مظاهر علّة التخفيف، فقد تظهر فاعليّة مظهر دون آخر نظرا لاعتبارات القياس دون الاعتباط.
- توالي الأمثال شكّل عبئا كبيرا على بنية الكلمة العربية، لاحتياجه إلى مجهود نطقي كبير في الأداء مما استعدى على فرار اللسان العربي منه.
- تطوّر الدرس الصوتي وتشبعه لاهتمام العلماء بأجزاء من هذا العلم وعدم تناوله من باب التكرار واجترار ما قدمه الأوائل.
- ساعد البحث على اكتشاف حجم ما قدمه ابن سينا للدراسة الصوتيّة، وما تتسم به بالنسبة للدراسات السابقة أو المعاصرة لها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قرآن كريم.

الكتب:

1) ابن المؤدّب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تح: د.أحمد ناجي القيسي، ود.حاتم صالح الضامن، ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987.
2) ابن إياز، الحسين بن بدر، شرح التعريف بضروريّ التصريف، تح: د.هادي نهر، ود.هلال ناجي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2002.
3) ابن جني هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1388هـ- 1968م.
4) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط4، 1999.
5) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993.
6) ابن سنان، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت 466هـ) الحلبي، سر الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1969م- 1389هـ.
7) ابن سنان، السماع الطبيعي، تصدر ومراجعة إبراهيم مدكور، تحقيق: سعيد زايد، بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس.

8) ابن سينا أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت 466هـ) الحلبي، سر الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، 1969م- 1389هـ.
9) ابن سينا أبي علي الحسن بن علي، القانون في الطب، وضع حواشيه محمد أمين الضناوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ- 1999م، ج2.
10) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق سليمان دينا، دار المعارف، مصر.
11) ابن سينا، الإلهيات، راجعه وقدم له إبراهيم مدكور، تحقيق الأب قنواتي وسعيد زايد بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس، الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.
12) ابن سينا، الحيوان، راجعه وقدم له إبراهيم مدكور، تحقيق: عبد الحليم منتصر، سعيد زايد، عبد الله إسماعيل، بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس.
13) ابن سينا، العبارة، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، تحقيق محمود الخضري بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ رئيس.
14) ابن سينا، النفس، تحقيق جورج قنواتي وسعيد زايد، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس.
15) ابن سينا، النفس، تصدير ومراجعة د. إبراهيم مدكور، تحق: الأب الدكتور جورج قنواتي، وسعيد زايد، بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ الرئيس.
16) ابن سينا، محمد صالح الضالع، علوم الصوتيات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
17) ابن سينا، منطق الشرقيين، قدم له شكري النجار، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1982م.

18) ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تح: د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
19) ابن منظور، ت (711هـ) جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب، حققه عامر أحمد حيدر، المجلد السابع (م.ن.هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م- 1426هـ.
20) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ، مادة (خفف).
21) ابن يعيش، موفق الدين، شرح الملوكي في التصريف، تح: د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب.
22) أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط، 1399هـ- 1979م.
23) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2.
24) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ- 1993م.
25) أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنير، الكتاب سيبويه (ت 180هـ) تحق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية الهامة للكتاب، 1395هـ- 1975م.
26) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، كتاب التكملة، تح: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1999.
27) أبو عمرو الداني (ت 444هـ)، المحكم في نقاط المصاحف، تحق: عزة حسن، مط دمشق، 1960، ص13، ويراجع الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت.

28) أبو عمرو وبن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط5، 1985م- 1405هـ.

29) أبو منصور الزهري، مقدمة تهذيب اللغة، تحق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار البصائر، دمشق، سوريا، ط1، 1985.

30) أبي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي (415هـ)، إملاء القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج7، خلق القرآن، قوم نصه إبراهيم الأبياري، بإشراف د. طه حسين، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الغدارة العامة للثقافة.

31) أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط3، 1371هـ- 1952م.

32) أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مادة (خفف).

33) أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1979.

34) البكوش الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط 3، 1992.

35) بن مالك، محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف في علم التصريف، تح: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2002.

36) الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح: د.إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999.

37) الجرجاني عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

38) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق علي جليل، الإسكندرية، مصر، 1995.
39) حديث رقم 5773 الباب الاستئذان من أجل البصر 17/467 فتح الباري لابن حجز مصدر الكتاب موقع الإسلام أون لاين islamouline.
40) الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحق: محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية.
41) الحلواني محمد خير، المعنى الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1991.
42) الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني (عللها، وأدلتها، وتفسيراتها، وأنواعها)، دار عمار، الأردن، ط1، 1986.
43) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، العين، تحق: د.عبد الله درويش، مطبعة العالي، بغداد، 1967مـ- هـ1386.
44) رسائل إخوان الصفا، وخلان الوفا، موفم للنشر، الجزائر، 1992م.
45) الرفايعة حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، دار جرير، الأردن، ط1، 2005.
46) الزمخشري، أساس البلاغة.
47) زين شهاب عبد الله محمد، ظاهرة التخفيف في اللغة العربية، دراسة صرفية صوتية، الناشر نزيم للدراسات والنشر، اليمن، 2004.
48) السعد عبد المهدي كايد، التخفيف في العربية الفصيحة بين الوصف النطقي والتحليل الفيزيائي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2010.
49) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 4، 1983.
50) السيد أمين علي، علم الصّرف، دار المعارف، مصر، ط3، 1985.

51) شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980.
52) الشايب فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004.
53) شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه (ت 180هـ)، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1999م.
54) الشهري محمد بن ناصر، الأصول المرفوضة، مجلة جامعة الإمام، العدد السادس، محرم، 1429هـ.
55) عبد التواب رمضان، التطوّر اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1983.
56) عبد الجليل عبد الرحيم، لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، ط1، 1401هـ.
57) عبد الجليل، عبد القادر، علم الصّرف الصوتي، دار أزمنة، عمان، الأردن، ط1، 1998.
58) عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي عند أبي عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م- 1408هـ.
59) عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مطبعة دار المعارف، ط1، 1965م.
60) عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.
61) عفيفي أحمد، ظاهرة التخفيف في النّحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996.
62) عمر أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1991.

63) العيني، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، تح: د.عبد الستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2004.
64) غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، 1406هـ- 1986م.
65) كجيل أحمد حسين، التبيان في تصريف الأسماء، دار البيان العربي، ط 7، 1982.
66) الكفوّي، أبو البقاء، أيوب بن موسى، الكليّات، تح: د.عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998.
67) محمد بن الحسن الأزدي بن دريد، جمهرة اللغة، الدكن، الهند، طبعة حيدر آباد، 1344هـ.
68) محمد عبد الفتاح، الفصيح في اللغة العربية والنحو حتى أواخر القرن الرابع الهجري، دار جرير، عمان، الأردن، ط1، 2008.
69) محمد محمود غالي، أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1399هـ- 1979م.
70) محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، مطبعة دار المعارف، مصر، ط1، 1962.
71) محي الدين بن الأثير، تحق: طاهر أحمد زاوي محمود الطناجي، النهاية في غريب الحديث والأثر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1963.
72) الميداني أحمد بن محمد، نزهة الطرق في علم الصرف، تح: د.يسريّة محمد إبراهيم، ط1، [د.ت].
73) النشرتي حمزة عبد الله، من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، [د.ط]، 1986.

الرسائل والمذكرات:

74) إبراهيم كايد محمد، صوت الهاء في العربية، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، بحث منشور على شبكة الانترنيت على الموقع: .http : //www.moudir.com./vb/ showthread.php ?t=59993.

75) سالم محمد يحي، القلب المكاني في صوامت صيغ العربية، مجلة الجامعة الإسلامية، السعودية، العدد السادس عشر، 2005، ص208، وانظر: مأمون عبد الحليم وجيه، القلب المكاني في البنية العربية، مجلة كلية دار العلوم، الفيوم، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر، 2010، سميرة بنت موسى، ملامح الصوتيات التركيبية، عند ابن جني، رسالة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، 2012.

76) سميرة بنت موسى، ملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني، رسالة ماجيستر، الجزائر.

77) مكي درار، الحروف العربية وتبادلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (ت 180هـ)، رسالة ماجيستر، جامعة وهران، سنة 1985- 1984.

المجلات:

78) الرفايعة، حسين، التحوّل الصوتي في بنية الكلمة المضاعفة المسموعة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد (80)، السنة الخامسة والثلاثون، كانون الثاني، حريزان، 2011.

79) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 462، عمار ربيح، بنية الكلمة العربية والقوانين الصوتية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي، 2007.

80) المصاورة، جزاء محمد، المماثلة في العربية: رؤية جديدة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 44، العدد (3)، 2017.

81) بحرة، سامر زهير، قانون المخالفة الصوتية وأثره في نموّ الثروة اللفظية للعربية الفصحى، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (32)، العدد (3)، 2010.
82) رشك، قحطان، ظاهرة القلب المكاني بين الدارسين الصوتي والصرفي: دراسة تطبيقية في معجم الطراز الأول لابن معصوم المدني: (1120هـ) الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، العدد السادس، 2016.
83) عمار ربيح، بنية الكلمة العربية والقوانين الصوتية، مجلة العلوم الإنسانية، جمعة محمد خيضر، بسكرة، ماي، 2007.

الفهرس

فهرس الموضوعات

البسملة

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة...أ

مدخل: إرهاصات الدرس الصوتي أو (جهود العلماء في الدرس العربي)...05

الفصل الأول: مظاهر التخفيف في بنية الكلمة العربية

- مفهوم الخفة..24
- نظرة القدامى والمحدثين...25
- علة التخفيف وكثرة الاستعمال..37
- مظاهر علة الخفة..39
  - الفصل بالزيادة..39
  - الحذف...41
  - المماثلة الصوتية..49
  - المخالفة الصوتية..51
  - التبدلات الصوتية..53
  - القلب المكاني..54

الفصل الثاني: الصوت الطبيعي واللغوي

- الصوت ومفهومه..58
- الصوت الطبيعي والعوامل المؤثرة فيه..65
  - الصوت المدرك...65

- الصوت عرض...65
- الأصوات غير المتماثلة...66
- التضاد في الأصوات...68
- الانتقال والديمومة في الصوت.......................................70
- أسباب حدوث الصوت...75
- الدلالة الصوتية وأساس التواصل اللغوي..............................87
- دلالة المنطوق...87
- اللفظ المفرد والمعنى المفرد..97
- المعنى الكلي والمعنى الجزئي.......................................98

خاتمة...102

قائمة المصادر والمراجع..104

فهرس الموضوعات...114

ملخص

الملخص

ملخّص:

الصوتيات علم يبحث في مجال الأصوات اللغوية من حيث مخارجها وخواصها الأكوستيكية كموجات صوتية، وكيفية سماعها وإدراكها، وهو علم تجريبي في معظم فروعه، حيث يعتمد الباحثون في مجال الصوتيات على أجهزة متطورة ومعقدة لدراسة الأصوات اللغوية، كما يحتاج الدارس في مجال الصوتيات إلى إلمام كاف بالفروع المعرفية الأخرى كفيزيائية الأمواج الصوتية، والتشريح ووظائف الأعضاء، وعلم النفس وغيرها من المجالات التي لها صلة بالصوتيات.

الكلمات المفتاحية:

الخفة، الحروف، الصوتيات، الحركات، الحذف، المدوّنة الصرفيّة، علّة التخفيف، الإدغام، المماثلة الصوتية، الحركة، الصوت.

Summary:

Phonetics is a science that investigates the field of linguistic sounds in terms of their acoustic outputs and properties as sound waves, and how to hear and perceive them, and it is an experimental science in most of its branches. Other knowledge such as sound wave physics, anatomy and physiology, psychology and other fields related to acoustics.

key words:

Lightness, letters, phonemes, movements, ellipses, morphological notation, dilution, diphthongs, phonemic analogy, movement, sound.